

جـــامعـــة مـــؤتة
عمادة الدراســـات العليا

المستوى التركيبي في
"شرح عيون الإعراب" لابن فضَّال المجاشعيّ

إعداد الطالب
عامر الليمون

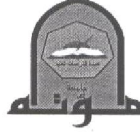
إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي

رســـالـــة مقــــدمـــة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصـــول على درجة الماجستير
فـــي اللغـــة العـــــربية وآدابـــها قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عامر طالب الليمون الموسومة بـــ:

المستوى التركيبي في شرح عيوب الإعراب لابن فضال المجاشعي

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2007/4/9	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطيه القاسم		2007/4/9	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2007/4/9	عضواً
د. حسين عباس الرفايعة		2007/4/9	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

إلى أحقّ الناس بحسن صحابتي أمي وأبي ...إلى من كابــدوا معـــي عنــاء الدّراسة أخي وأخواتي وإلى كلّ من قدّم لي يد العون والمساعدة ... إليهم جميعــاً أهدي هذا العمل...

عامر طالب الليمون

الشكر والتقدير

وفي نهاية هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الذي ما بخل عليّ يوماً بنصائحه، وتوجيهاته على الرّغم مما أحاط هذا العمل من صعوبات، وانقطاع عن بعضنا بسبب ظروف السّفر، فكان واسع الصّدر طيب المعشر، يأخذ بيدي، ويقبل عثراتي.

وكما أتوجه بجزيل الشكر وخاص العرفان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الكرام: الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، والأستاذ الدكتور محمد الروابدة، والدكتور حسين رفايعة، لما بذلوه من ثمين وقتهم في قراءة رسالتي، وتقويمها، في غمرة أعمالهم فلهم مني كلّ إحسان ومحبّة.

عامر طالب الليمون

قائمة المحتويات

الملخص

المستوى التركيبيّ في شرح عيون الإعراب
لابن فضّال المُجاشِعيّ

عامر طالب الليمون

جامعة مؤتة، 2007

هدفت هذه الدّراسةُ إلى الكشفِ عن المستوى التركيبيّ في شرح عيون الإعراب، متخذا من الوصف والتفسير منهجاً، ولذا فقد جاءت دراستي على النحو الآتي:

المقدمة: عرضت فيها سبب اختياري للدراسة، بالإضافة منهج الدّراسة، وأبرز المراجع والمصادر اللغوية التي اعتمدتُ عليها في هذه الدراسة، وعرضتُ فيها بشكل موجز فصول الرسالة. وتقع الرسالة في سبعة فصول:

الفصل الأول: العلل النحوية، وتضمن الحديث عن ابن فضّال المُجاشِعيّ من حيث (اسمه، ونسبه، وكنيته، وشهرته، وولادته، شيوخه، تلاميذه)، وعرضت له مجموعة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وموقفه منها، والتقسيم الثلاثي للكلام وعلل التقسيم. وعلامات متفرقة وعللها.

الفصل الثاني: الإسناد وقضاياه في شرح عيون الإعراب.

الفصل الثالث: المنصوبات في شرح عيون الإعراب .

الفصل الرابع: المجرورات.

الفصل الخامس: التوابع والأساليب النحوية، أسلوب النداء، وأسلوب الشرط.

Abstract

The Structural Level in Explaining the Analytical Substances For Ibn Fodhal Al- Mujashe'i

Amer Taleb Al-Laymoun
Mu'tah University, 2007

This study aimed to discover the structural level in explaining the analytical substances, taking in consideration the description and interpretation as an approach. Thus, my study comes as follows:

The introduction: where I identified the reason for the study, the study approach, and the most important language references and sources which I depended upon in this study, then I briefly repot the chapters of this thesis. The study comes into seven chapters:

Chapter one: I dedicated it to Ibn Fodhal Al-Mujashe'i his (name, relation, appellation, fame, birth, teachers or sheikhs and students).

I dealt with a combination of disputations matters among Basries and Kofe, and his attitude towards these matters, the thrice division of speech and the division deficient, and topic dealt with the scattered marks and their deficient.

Chapter two: dealt with supporting and cases of the analytical substances explanation.

Chapter three: dealt with the accusatives in explaining the analytical substances.

Chapter four: objectives.

Chapter five: dependents, and the grammatical, calling and conditional styles or modes.

الفصل الأول

التمهيد والعلل النحوية

1.1 المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق والمرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله النبيّ الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فيعدّ كتاب (شرح عيون الإعراب) واحداً من الكتب التي حُـ قِقت لهذا المُـؤلِّف، وهو يمثل فكر المُجاشِعيّ النّحوي ضمن مؤلفاته الكثيرة التي بيّناها في التمهيد.

وتكمن قيمة الكتاب في أنّه ذو سمة خاصـــة ، فهـــو يقـــوم علـــى (الســـؤال والجواب)، وقد يكون عمله بالتدريس هو الذي يفسر لجوءه لهذه الطريقة.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، أنّ هذا النّحوِيَّ لم تُـ عن جهوده النّ حويّة بالدرس بشكل خاص، هذ ا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد وجدت في كتب التراجم أنّ صاحب الكتاب -رحمه الله- كان إماماً في النّحو. وقد رأيت أن أدرسَ جهود هذا العالم على المستوى التركيبيّ من خلال كتابه (شرح عيون الإعراب)، متخذاً مـــن الوصف والتفسير منهجاً، يقوم على رصد المسائل النّ حوية الواردة في الكتاب، ومن ثَمّ محاولة تحليلها لاستخلاص موقف المُجاشِعيّ من تلك المسائل النّحوية المختلفة.

أمّا أبرز الصعوبات التي واجهتني خلال كتابة هذه الدّراسة فهي تكمن فـــي عدة أمور لعلّ أبرزها:

1. قلة الدّراسات التي تناولت هذه الشّخصية، حيث إنّه وفي حدود ا طلاعي لم أجد أية دراسة سابقة أفردت لهذه الشّخصية بحثاً.
2. مزج المُجاشِعيّ -أحياناً- بين الآراء في المسألة الواحدة دون الإشارة إلى أنّ هذا الرأي للبصريين أو الكوفيين أو لعالم معين.
3. تفريعات المسائل النّحوية الكثيرة ، حيث إنّه جعل لكل سؤال مســـألة نحويـــة، مستقلة عن الأخرى.

وبعدُ، فقد حاولت تقديم ما أعانني الله عليه من جهد في هذه الدّراسة، مبيّناً ما ذهب إليه المُجاشِعيّ في كلّ مسألة تناولتها، ومذاهب بعض النّحويين واتجاهاتهم في تلك المسألة، وما بينهما من اتفاق، أو اختلاف.

وأمّا الخاتمة فقد تناولت فيها النتائج التي توصلت إليها، وفيما يلي إيجاز لبعضها، وأترك للقارئ فرصة الاطلاع عليها في نهاية الدّراسة:

أ. اعتمد صاحب الكتاب منهجاً في طرحه للقضايا النّحوية، وهو منهج قائم على السؤال والجواب.

ب. ميل صاحب الكتاب إلى أسلوب الاختصار في عرضه للمسائل النحوية.

ج. كان صاحب الكتاب بصريّ المنهج بشكل عام، ويتّبع سيبويه بشكل خاص.

د. وافق البصريين في معظم المسائل الخلافية.

وأضفت إلى الدّراسة ملخصاً باللغتين العربيّة والانجليزيّة.

وقد اعتمدت في إعدادي لهذه الدّراسة على مجموعة من الكتب على رأسها (شرح عيون الإعراب): لابن فضّال المُجاشِعيّ ، بتحقيق عبد الفتاح سليم، وتحقيق حنّا جميل حداد، وكتاب سيبويه: لسيبويه، والمقتضب: للمبرد، والأصول في النّحو: لابن السّراج، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لابن الأنباري، وأسرار العربيّة: لابن الأنباري، والجني الداني في حروف المعاني: للمرادي، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجانيّ.

هذا فضلاً عن كتب التراجم التي اعتمدت عليها في ترجمة وتعريف ابن فضّال المُجاشِعيّ ، فمنها:

1. خريدة القصر وجريدة العصر: للعماد الأصفهانيّ.
2. إنباه الرواة على أنباه النّحاة: للقفطيّ.
3. العبر في خبر من غبر: للذهبي.

وبعد فإني أتقدم إلى الله العلي القدير بعظيم الشكر ووافر الامتنان أن وفقني إلى إنجاز هذا العمل . وفي الختام لا ادعي الكمال لهذا العمل؛ لأنّ نفسي ليست بريئةً من الزلل والخطأ، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

2.1 المُجاشِعيّ صاحب شرح عيون الإعراب:

1.2.1 التعريف بابن فضّال المُجاشِعيّ:

اسمه ونسبهُ:

مما أُثبِتَ في كُتُبِ التَّراجِمِ عن ابنِ فضّال المُجاشِعيّ ، وخيرُ ترجمةٍ وأوفاها، تلك التي جاءَ بها الأصفهانيُّ، في خريدةِ القصرِ وجريدةِ العصرِ، ثمّ القفطيُّ في إنباهِ الرُّواةِ على أنباهِ النحاةِ، ثم ياقوتُ الحمويُّ في معجمِ الأدباءِ، وعرَّفوا به على أنَّــهُ "هو أبو الحسنِ علي بن فضّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، القيروانيُّ النحويُّ"[(1)].

كنيته:

أمّا عن كنيتِهِ [(2)] فالمشهور عندَ المؤرخين أنَّهُ يُكنى بأبي الحسن ، ولكن ابن

---

(1) جاء في المصادر التي ترجمت له : هميم بن غالب، والصواب أنه همام لأنه ينتمي إلى شــاعر العربيــة الفرزدق، الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت: 110هــ)، (1354هــــ)،ديــوان الفــرزدق ، دار صادر، بيروت: 365/1، القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت: 624هــ)، (1986)، إنباه الرواة على أنباه النّحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربــي، مؤسســة الكتــب الثقافية، القاهرة، بيروت، مصر، لبنان : 299/2، الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626 هــ)، (1993)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولــى، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان: ج4/1834.

(2) في ترجمته: الأصفباني: 365/1/4، الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هــ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق :محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عطا، راجعــه : نعــيم زرزور، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان : 263/16، إنباه الرواة : 299/2، معجم الأدباء : 1834/4، ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (1966)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيــروت، لبنــان : 159/10، اليماني، عبد الباقي بن عبد الحميد (ت: 743هــ)، (د.ت)، اليماني، تحقيق: عبد الحميد دياب، الطبعة الأولى، دون ناشر : 224، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هــــ)، (د.ت)، الــذهبي، حققها وضبطها: أبو هاهر محمد السعيدين بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيــروت، لبنــان : 341، اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد(ت: 768هــ)، (د.ت)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يغبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه : خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميــة، بيروت، لبنان: 100/3، الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: 817هــ)، (1972)، البلغة فــي تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ســوريا : 161، العســقلاني،

كثير قال: "إنَّهُ عليّ بن فضّال المُجاشِعيّ ، أبو علي النحويُّ المغربيُّ"[1].

شهرته:

أمَّا عن شهرتِه، فكان لأبي عليٍّ بنِ فضّالٍ المُجاشعيّ أكثرُ من شهرةٍ، اشتُهِر بـ(المُجاشعيّ) تارةً، بـ(الفرزدقيّ) تارةً ثانية ، وبـ(القيروانيّ) تارةً ثالثةً، ويُطلَقُ عليهِ أحياناً التميميُّ.

فكانت شهرتُهُ بـ (المُجاشعيّ) نسبةً إلى جدّهِ مُجاشع، والمُجاشعيّ بضمِّ الميمِ، وفتحِ الجيمِ، وكسرِ الشّينِ، وهذه النسبةُ إلى مُجاشع وهي قبيلةٌ من تميم بنِ دارمٍ[2]. وأمّا اشتهارُهُ بـ(الفرزدقيّ)، فنسبةٌ إلى الفرزدقِ الشاعرِ الأمويِّ المعروف، وهو همامٌ بنُ غالب، من ذريتهِ[3]، وسببُ اشتهارِهِ بـ (القيراونيّ)، لأنّهُ من أهلِ القيروانِ[4]، واشتُهرَ أيضاً بالتميميِّ، نسبةً إلى قبيلتهِ تميم[5].

شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، (1987)، لسان الميزان، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان: 286/4، تغري بردى، جمال الدين يوسف بن تغري (ت: 874هـ)، (د.ت)، النجوم الزاهرة في معرفة ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية العامة، مصر : 124/5، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، (1979)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان : 182/2، طبقات المفسرين: السيوطي: 70، الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (ت: 975هـ)، (د.ت)، طبقات المفسرين، راجع النّسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 425/1، الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن العماد (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان : 363، الخوانساري، محمد باقر الموسوي، (1392هـ)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان : 226/5-227، البغدادي، إسماعيل باشا، (1982)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، دار الفكر، بيروت، لبنان : 693/5، الزركلي، خير الدين، (1984)، الأعلام، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان: 319/4.

(1) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (1999)، البداية والنّهاية، الطبعة الأولى، دار التقوى للنشر، القاهرة، مصر: 145/12.

(2) السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت: 562هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان: 198/5.

(3) الحموي، معجم الأدباء: 1834/4، اليماني: 224، الفيروزآبادي: 161، السيوطي، طبقات المفسرين: 70، الداوودي: 425/1، الزركلي: 319/4.

(4) الحموي، معجم الأدباء: 1834/4، القفطي: 299/2، الذهبي: 341/2، اليافعي: 100/3، الزركلي: 319/4.

(5) السيوطي، طبقات المفسرين: 70، الداوودي 425/1، هدية العارفين: المجلد الخامس 693.

وما نُسِبَ إليه من شهرةٍ على غلاف كتاب (شرح عيون الإعراب) المُجاشِعيّ.

ولادتُهُ ونشأتُهُ:

أثبتَ معظمُ الذينَ ترجمُوا لهُ وعرَّفوا بهِ، أنَّ ولادتَهُ ونشأتَهُ، كانَتا في القيروانِ[1]، ولم يُشِرْ أحدُهم إلى السنةِ التي وُلِدَ فيها، وملخَّصُ ما وردَ عن الرّجلِ من أخبارِهِ في القيروانِ تقولُ: إنّهُ هجرَ مسقطَ رأسِهِ إلى بلدانٍ أُخرى يُحدّث عن شيوخِهِ بالمغربِ[2]، وقد يكون هناك لبس في الضمير، فإذا حذفنا الضمير تكون (هجر) مسقط رأسه وبمعنى التأكيد.

لكنْ ما ذكرَهُ السيوطيُّ والداووديُّ، في طبقاتِ المفسرينَ، من حيثُ ولادتُهُ يخالفُ ما جاءَ بهِ الآخرون وممن ترجمُوا لَهُ، إذْ قالا: "وُلِدَ بهجَرَ، وطوّفَ الأرضَ....الخ"[3].

فقد ظنَّ السيوطيُّ والداووديُّ، أنَّ مدينةَ (هجر) كانتْ مسقطَ رأسِهِ، ولم تكنْ هنا (هجر) تلكَ المدينةَ المعروفةَ، وإنَّما قَصدَ المؤرخونَ من كلمةِ (هجر)، بمعنى (ترك)، أي تركَ مسقطَ رأسِهِ[4].

فمن خلالِ ما سبقَ يَظهرُ لنا أنّ أخبارَ الرَّجلِ تدلُّ على أنَّهُ من أهلِ القيروانِ؛ ولذا كانت شهرتُهُ بالقيروانيِّ نسبةً إلى القيروانِ من جهةٍ، وكان الرجلُ كثيرَ التجوالِ من جهةٍ أخرى، وهذا قريبٌ لأنْ تكونَ كلمةُ (هجر) بمعنى (ترك) وليستْ تلكَ المدينةَ المعروفةَ في البحرينِ[5].

---

(1) الأصفهاني: 365/1/4، القفطي: 299/2، الحموي، معجم الأدباء: 1834/4-1835.

(2) الأصفهاني: 365/1/4، القفطي: 299/2، الحموي، معجم الأدباء: 1834/4-1835، السيوطي، بغية الوعاة: 182/2-183، الخوانساري: 227/5.

(3) السيوطي، طبقات المفسرين: 70، الداوودي: 425/1.

(4) المجاشعي، علي بن فضال (ت: 479هـ)، (1988)،شرح عيون الإعراب، حققه وعلَّق عليه: د. عبد الفتاح سليم، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر: 15.

(5) الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ)، (1984)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، هجر.

وبعدَ أنْ هاجرَ من بلادِ المغربِ، وانتقلَ إلى بلادِ المشرقِ، أقامَ بغزنةَ مدةً، ثمّ انتقلَ إلى نيسابورَ، ورجعَ إلى العراقِ، فأقامَ مدةً في بغدادَ، حتى أجابَ إلى أمرِ ربِّهِ بأنْ توفّاهُ اللهُ يومَ الثلاثاءِ الثاني والعشرينَ من شهرِ ربيعِ الأوّلِ من سنةِ تسعٍ وسبعين وأربعمائةٍ للهجرة، ودُفنَ في مقبرةِ بابِ أبرزَ[1]. ويُقالُ: "إنّهُ ماتَ بغزنةَ"[2]، لكنّ هذا الرأيَ منفردٌ في كتبِ التراجمِ.

حياتُهُ العلميّةُ:

كان لابنِ فضّالٍ نصيبٌ في التجوالِ بينَ الأمصارِ، ولقاءِ العلماءِ، تلك الصفتانِ ساهمتا في نموِّ شخصيتِهِ العلميّةِ.

وعندما اشتدَّ ساعدُهُ ونضجَ عقلُهُ، هجرَ مسقطَ رأسِهِ، ينتقلُ من مكانٍ إلى آخرَ، تارةً في الغربِ وتارةً أخرى في الشّرقِ، وكلُّ مكانٍ يُقيمُ بهِ يتّصلُ بناسهِ وعلمائِهِ وشيوخِهِ، حتى أصبحَ عالماً في النّحوِ واللغةِ والتّصريفِ والتّفسيرِ والسّيَرِ، فنزلَ بالمشرقِ؛ يعلّمُ ويحدّثُ ويفقّهُ عن شيوخِهِ في المغربِ، ونزلَ بنيسابورَ، وأقامَ بها مدةً و صادفَ بها قبولاً حسناً، وأقامَ بغزنةَ مدةً، ثمَّ انتقلَ إلى العراقِ، فأقامَ ببغدادَ يُقرئُ بها النّحوَ واللغةَ، وحدّثَ بها عن جماعةٍ منْ شيوخِ المغربِ[3].

فقد ذكرَهُ عبدُ الغافرِ الفارسيُّ [4] فقالَ: "وردَ نيسابورَ واختلفتُ إليهِ فوجدتُهُ بحراً في علمِهِ...الخ"[5].

وقالَ عنهُ محمد بنُ طاهرٍ المقدسيُّ : "سمعتُ إبراهيمَ بنَ عثمانَ، الأديبَ العربيّ بنيسابورَ يقولُ لمّا دخلَ أبو الحسنِ عليّ بنُ فضّالٍ النحويُّ بنيسابورَ اقترحَ

---

(1) الأصفباني: 366/1/4، القفطي: 299/2، الحموي، معجم الأدباء: 1834/4-1835، الذهبي: 341/2، العسقلاني: 286/4.
(2) ابن تغري: 124/5.
(3) الأصفباني 366/1/4، القفطي: 299/2، الحموي، معجم الأدباء: 1834/4، السيوطي،بغية الوعاة: 182/2.
(4) أبو الحسن الفارسي، عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي، فارسي الأصل من أصل نيسابور، (ت 529 هـ)، الزركلي: 4/ 31.
(5) الحموي، معجم الأدباء 1835/4.

عليهِ أبو المعاليِّ الجوينيِّ أنْ يصنّفَ باسمِهِ كتاباً في النّحوِ، فصنفَهُ وسمّاهُ الإكسيرَ"(1).

وعندما أقامَ بغزنةَ، اتّصلَ بأكابرِها، وصنّفَ عدّةَ تصانيفَ لكلِّ رئيسٍ اتصل به، ولمَّا رحلَ إلى العراقِ واستقرَّ ببغدادَ وأقرأ فيها النّحوَ واللغةَ، تميّزَ في معرفتهِ، سمحَ له ذلك أنْ ينخرطَ في جماعةِ نظامِ الملكِ الحسنِ بنِ إسحاقَ الطوسيِّ الوزير(2).

كما أنَّهُ نالَ احترامَ المؤرخينَ، وأغلب من ترجمَ لهُ يُثْني عليهِ ويشيدُ بعلمِهِ، فقالَ العمادُ الأصفهانيُّ في ترجمتهِ: "كانَ إماماً في النّحوِ واللغةِ والتصريفِ والتّفسيرِ، موفّقاً في التّصنيفِ "(3). وقد وردتْ هذه العبارةُ عندَ ياقوتِ الحمويِّ في كتابِهِ معجمِ الأدباءِ(4).إلا أنّ بعضَهم ضعّفَ روايتَهُ . وهذا ما ذكرتهُ كتبُ التّراجمِ، تقولُ: إنّهُ سمعَ الحديثَ وتصدّرَ لروايتِهِ في بغدادَ عن جماعةٍ من شيوخِ المغربِ، ولكنّهُ لم يكنْ ثقةً فيما يرويهِ، وذكرَ هبةُ اللهِ السقطيُّ(5) أنَّه كتبَ عن ابنِ فضّالٍ أحاديثَ، فعرضْتُها على عبدِ اللهِ بنِ سبعون القيروانيِّ لمعرفتهِ برجالِ المغربِ فأنكرَها، وقالَ: أسانيدُها واهيةٌ مركبةٌ على متونٍ موضوعةٍ، واجتمعَ عبدُ اللهِ بنُ سبعون في جماعةٍ من المحدثينَ أنكروا عليه فاعتذرَ وقالَ: إنّي وهمتُ فيها "(6). فكانت روايتُهُ ضعيفةَ السّندِ.

وهذه الترجماتُ جميعُها تُشيرُ إلى سعةِ ثقافةِ ابنِ فضّالٍ المُجاشِعيّ ؛ حيثُ كانَ عالماً في النّحوِ والتصريفِ والأدبِ والتّفسيرِ والسّيرِ.

---

(1) القفطي: 300/2، الحموي، معجم الأدباء: 1837/4.
(2) المصدر السابق: 299/2.
(3) المصدر السابق: 300/2.
(4) الحموي، معجم الأدباء: 1834/4، الزركلي: 182/2.
(5) هبة الله بن المبارك بن موسى بن علي بن يوسف، أبو البركات السقطيّ، مؤرّخ، محدّث، ولد ببغداد، ت (509 هـ) . الأعلام: 8/ 75.
(6) الحموي، معجم الأدباء 1835/4، العسقلاني، 286/4، الزركلي: 183/2، الداوودي: 425/1.

شيوخُهُ وتلاميذُهُ:

كان ابنُ فضّالٍ المُجاشِعيّ كغيرِهِ من العلماء، ملازما لأهلِ العلمِ، والأخذ عنهم والتثقفِ بثقافتِهِم، فعرفَ مفاتيحَ العلمِ، وانشرحَ صدرُهُ واكتملَ عقلُهُ، وأصبحَ ثقةً بعلمِهِ، حتى غدا عالماً أشادَ بهِ العلماءُ، ولزمَهُ تلامذةُ العلمِ وأخذُوا عنْهُ.

لم تذكرِ المصادرُ والمراجعُ التي ترجمتْ لحياتِهِ شيئاً عن شيوخِهِ غيرَ ما ذكرَهُ ابنُ حجرٍ أنَّهُ "كانَ قدْ سمعَ الحديثَ من أبي محمدٍ مكيٍّ بنِ أبي طالبٍ"[1]. وأغفلَ المترجمونَ وكتّابُ السّيَرِ من أهلِ المغربِ ذكرَهُ، فكأنّما رحيلُه عن بلادِ المغربِ قد قطعَ الصّلةَ بينَهم فعدُّوه غريباً عنهم[2].

وعندما علا شأنُهُ، وذاعَ صيتُهُ، في بلادِ المشرقِ يحدّثُ عن شيوخِ المغربِ، ويُقرِئُ النحوَ واللغةَ، توافدَ إليه طلابُ العلمِ وأخذُوا عنهُ فقد ذكرَ ابنُ مكتومٍ : أسماءَ بعضِ تلاميذه، كانَ من بينِهم محمد بنُ أحمدَ بنِ جوامردَ الشيرازيّ [3]، الذي لزِمَهُ وأخذَ عنهُ النّحوَ واللغةَ وأبو الحسنِ عبدُ الغفّارِ بنُ إسماعيلَ الفارسيُّ وأبو منصورٍ عبدُ المحسنِ بنُ محمدٍ بنُ عليٍّ وأبو الحسنِ المباركُ بنُ عبدِ الجبّارِ الصيرفيُّ المعروفُ بابنِ الطيوريِّ، وأبو الرّكازِ هبةُ اللهِ بنُ المباركِ السقطيُّ، وأبو غالبٍ شجاعٌ بنُ فارسٍ الدّهليُّ[4].

مؤلفاتُهُ:

أفادتْ كتبُ التراجمِ، أنّ ابنَ فضّالٍ المُجاشِعيَّ - رحمه الله - كانَ إماماً في النّحوِ واللغةِ والتّصريفِ والتّفسيرِ والسّيرِ والأدبِ ، وفيما يلي بيانٌ لمؤلفاتِهِ، كما حددَها المترجمونَ له:

1. البرهانُ العميديُّ في التّفسيرِ، ويقعُ في عشرين مجلداً.
2. النكتُ في القرآنِ.
3. شرحُ بسم الله الرحمن الرحيم.

---

(1) العسقلاني: 286/4.
(2) المجاشعي: 15.
(3) القطان النحويّ، شيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، معجم الأدباء: 2387/6.
(4) حداد: 16، القفطي 52/3، الحموي، معجم الأدباء: 2387/6، السيوطي، بغية الوعاة: 22/1.

4. إكسيرُ الذهبِ في صناعةِ الأدبِ ، يُطلقُ عليه أحياناً، إكسير الذهب في صناعةِ النّحوِ، وذكرُوا أنّهُ يقعُ في خمسةِ مجلّداتٍ.
5. العواملُ والهواملُ في النّحوِ أو في الحروفِ.
6. الإشارةُ إلى تحسينِ العبارةِ -أو في تحسينِ العبارةِ - وقد حققهُ حسن شاذلي فرهود، ونشرهُ عامَ (1982م).
7. الفصولُ في معرفةِ الأصولِ.
8. شرحُ عيونِ الإعرابِ، أمّا ما وجدناه في كتبِ التراجمِ فهو (شرح عنوان الإعراب).
9. المقدمةُ في النّحوِ، وحققهُ حسن شاذلي فرهود.
10. شرحُ معاني الحروفِ للرمانيِّ.
11. الإكسيرُ في علمِ التّفسيرِ، يقعُ في خمسةٍ وثلاثينَ مجلداً.
12. الدولُ في التّاريخِ، يقعُ في ثلاثينَ مجلداً.
13. شجرةُ الذّهبِ في معرفةِ الأدبِ.
14. معارفُ الأدبِ، ويُذكرُ أيضاً باسم معارفِ الأدبِ في النّحوِ، ويُذكرُ أيضاً أنّه يقعُ في ثلاثةِ مجلّداتٍ أو ثمانية [1]. وأضافَ البغداديُّ في هديةِ العارفينَ كتاباً اسمه (سرُّ السّرورِ)[2]. لم تذكرْه المصادرُ الأخرى.

وتلك الإشاراتُ في التّراجمِ لمؤلفاتِ ابنِ فضّالِ المُجاشعيّ ، وإنْ لم يذكرْ بعضُ المترجمينَ مؤلفاتِه،إلا أنّهم أشاروُا بأنّ لديهِ مؤلفاتٍ وتصانيفَ ، ولعلَّ ترحالَهُ وتنقلَهُ بينَ الأمصارِ، واتصالَه بالأكابرِ، كان السببَ الرئيسَ في سعةِ علمه.

(1) القفطي 300/2، الحموي، معجم الأدباء 1835/4، السيوطي، بغية الوعاة 183/2، السيوطي، طبقات المفسرين: 70، الداوودي: 426/1، الخوانساري: 226/5، البغدادي، هدية العارفين: 693/5.
(2) البغدادي، هدية العارفين: 693/5.

2.2.1 كتابُ شرحِ عيون الإعراب:

سببُ تأليفِ الكتاب:

اشتغلَ المُجاشعيّ فترةً طويلةً في التدريسِ، وضاقتْ عليهِ كتبُ النّحوِ الموجودةِ التي اتّصفتْ بالطولِ والإسراف، "فالشادي المجتهدُ لا يحظى منها بطائلٍ، فضلاً عن مبتدئٍ متكاسلٍ "[1]. فكانَ يبحثُ عن كتابٍ يصلحُ لطلبةِ العلمِ المبتدئينَ، ويكونُ مناسباً في مادتِه من حيثُ علمُهُ وطولُهُ.

وعندما تهيأتْ لهُ الظروفُ استطاعَ أنْ يتصلَ بأسرةِ قاضي القضاةِ "أبي محمدٍ عبيد الله بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الفزاريِّ"، بعدَ موتهِ وكان اتّصالهُ مع حفيدِهِ الشيخِ العميدِ الأجلِّ "منصور نصر بن عال بنِ علي بنِ عبيدِ الله"، وزارهُ المُجاشعيّ، فوجدَهُ يميلُ إلى شرحِ كتاب (عيونِ الإعراب)، وإيضاحِ ما يشتملُ عليهِ من الإعرابِ، فبادرَ المُجاشعيّ إلى ما أثرَ، وامتثلَ ما أمرَ[2].

فالمُجاشعيّ إذن ألّفَ هذا الكتابَ لطلبةِ العلمِ الذينَ كانُوا يحضرونَ مجالسهُ العلميةَ، ليسهّلَ عليهم المقصدَ الذي يطلبُونَه دون عناءٍ هذا من جهةٍ، ورغبة من أبي منصور بشرحِ هذا الكتابِ من جهةٍ أخرى.

قيمةُ الكتاب:

تكمنُ قيمةُ الكتابِ في أنّهُ ذو سمةٍ خاصة، فهو يقومُ على (السؤالِ والجواب)، وقد ذكرَ محقّقُ الكتابِ عبدُ الفتّاح سليم بأنّها طريقةٌ ربّما يكونُ المُجاشعيّ منفرداً بها، منذُ ألّفَ سيبويه كتابهُ حتى عصرِه، وممّا أفضى عليه تلك الطريقةَ، هو اشتغالُهُ بالتدريسِ زمناً، وهذه الطريقةُ التّربويةُ تُساهمُ في استثارةِ الأذهانِ وجذبِ الانتباه[3].

فكانَ أسلوبُهُ -في عرضِ المسائلِ- قائماً على طرحِ مجموعةٍ من الأسئلةِ في بدايةِ كلِّ باب، ثم يشرعُ في الإجابةِ عن تلك الأسئلة، واستطاعَ المُجاشعيّ من خلالِ هذا الأسلوبِ، أن يعرضَ مجموعةً من موضوعاتِ النّحوِ العربيِّ وأبوابِه، بالشّرحِ والتّفصيل.

---

(1) المُجاشعيّ : 28-29.
(2) المصدر نفسه: 30-31.
(3) المصدر نفسه: 13.

فالكتابُ قائمٌ على العللِ النّحويةِ من أولهِ إلى آخرِه، التي تشـكّلُ الموضـوعَ الرّئيس الذي يقومُ عليهِ الكتابُ، فنرى المصنِّفَ يناقشُ هذه العللَ ثم يأخذُ منهـا مـا يراهُ مناسباً، ويرفضُ ما لا يراهُ معقولاً، مؤيّداً موقفَهُ في كلِّ حالٍ بالأدلـةِ النّقليّـةِ والعقليّةِ، ومحتجّاً لهُ بالشّواهد الشّعريّةِ والنثريّةِ المتعددة[1].

فإنّ الطابعَ العامَ للكتابِ طابعٌ نحويٌّ، يعرضُ من خلالِه آراءَ أشهرِ النُّحـاةِ الذين سبقوهُ واعتمدَ عليهم في تأليفه، أمثالِ سيبويه، وعليٍّ بـنِ عيسـى الربعـيّ، والفراءِ، وابنِ السّراجِ، ، وأبي عمرَ الجرميِّ وغيرِهم.

منهجُ الكتاب:

ذكرَ المصنّفُ في مقدمةِ الكتابِ، أنّهُ وجدَ المؤلّفَ ـــ الفزاريَّ- قـد أحـبَّ الإيجازَ والاختصارَ، وتجنبَ الإطالةَ والإكثارَ، فنهجَ منهاجَهُ[2]. فالمُجاشـعيّ ابتعـدَ عن الإفراط في التّأليف.فقسَّمَ الكتابَ على اثنين وثلاثين باباً، يبدأُ بقولِ الفزاريِّ في كلِّ بابٍ، إذ ينقلُ عنهُ بقوله قال" القاضي أبو محمدٍ عبيدُ اللهِ الفزاريُّ "؛ أو يقـولُ : "قالَ صاحبُ الكتابِ".

وصاحبُ الكتابِ –الفزاريُّ- يذكرُ البابَ بشكلٍ عامٍّ، ثم يتنـاولُ المُجاشـعيّ البابَ على شكلِ مسائلَ ويجعلُ لكلِّ مسألةٍ سؤالاً، لذلك ينتهي البابُ بانتهاءِ أجوبتِها.

والمُجاشِعيّ في كتابِه كانَ ملتزماً بالمذهبِ البصريِّ، ويتضحُ ذلك من مخالفتهِ لكثيرٍ من آراءِ الكوفيين، وانتصارِهِ لآراءِ البصريين، على الرّغمِ من وجودِ بعـضِ المسائلِ التي وافقَ فيها الكوفيين، إلا أنّها مسائلُ قليلةٌ، منها:

الأولى: جعلَ (لاسيما) من أدوات الاستثناء . قالَ المُجاشِعيّ : في قولـه مـا حكم (لاسيما) في الاستثناء؟. والمسألة الثانية قال:"إنَّ واو رُبَّ هي التي تجرّ الاسمَ بعدَها"[3].

---

(1) المجاشعي: 9.

(2) المصدر نفسه: 30.

(3) المصدر نفسه: 172/174.

ومما جاء عنده يخالفُ فيهِ الكوفيينَ على سبيلِ المثالِ: قالَ الكوفيون : إنَّ الاسمَ المقصودَ بالمدحِ أو الذّمِ يرتفعُ على البدلِ من المرفوعِ بـ (نِعْم) و(بِئس)، وقالَ المُجاشِعيّ : وهذا لا يجوزُ عندَ أصحابنا"[1]. وقصدَ بأصحابِه البصريينَ.

وكانَ يذكرُ في كثيرٍ من الأحيانِ آراءَ البصريينَ في المسألةِ الواحدةِ، وبعدَ ذلك يلجأُ إلى ترجيحِ أحدِ هذه الآراءِ على الآخر، فكانَ يرجّحُ رأيَ سيبويه ويخالفُ ما جاءَ عندَ الآخرينَ من البصريين، وكان دائمَ الانتصارِ لمذهبِ سيبويه، فقد زخرَ كتابُهُ بمثلِ هذه الأقوالِ.

ومن ذلكَ قولُهُ : "ما حدُّ الفعلِ؟ فقد ذكرَ آراءَ البصريين (سيبويه، وعليّ بن عيسى، وابن السراج)، ورجّحَ رأيَ سيبويه، قائلاً : وأسلم هذه الأقوالِ قولُ سيبويه"[2]. ويمكنُ القولُ إنّ هذه العباراتِ المبثوثة في الكتابِ توحي للقارئِ بأنَّه يرجّحُ أحدَ هذه الآراءِ على الآخرِ، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ في الكتابِ أيضاً، واكتفيت بالمثال السابق.

أمّا بالنسبةِ لمنهجِه في الاستشهادِ للقضايا التي يطرحُها، فكانَ يستشهدُ بالقرآنِ، والشّعرِ، وأقوالِ العربِ وأمثالِها أمّا الحديثُ الشريفُ فقد كان المُجاشِعيّ مُقلاً من الاستشهادُ به.

أمّا عن حالِ الاستشهادِ بالمصادرِ السابقةِ، فأنّهُ لم يجمعْ بينَ هذه المصادرِ في المسألةِ الواحدةِ، وإنّما كانتْ متفرقةً، مرةً يستشهدُ بالقرآن وحدَهُ، ومرةً أخرى بالشعرِ، وأخرى بأقوالِ العربِ وأمثالِهم، فلم يجمعْ بينَ المصادرِ السابقةِ الأربعة.

وأمثلةُ ذلك قولُه في بابِ (كان): "كيفَ جازَ وقوعُ الفعلِ الماضي خبراً عن (كان)؟ والجوابُ أنّه على إضمارِ (قد) وذلك أن (قد) يقرّبُ الماضيَ من الحالِ، وخبرُ (كان) يشبهُ الحالَ... وقد جاء الماضيُ خبراً عن (كان) في التنزيلِ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[3]. أي قَدْ (قُدَّ)، وقال النابغة:

---

(1) المجاشعي: 75.
(2) المصدر نفسه: 38.
(3) سورة يوسف، الآية: 27.

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملُوا أخنى علَيها الّذي أخنى على لُبَد [(1)]

أي: قد احتملُوا"[(2)]. وقولُه في بابِ عطفِ النّسقِ: كمْ من موضع لـــ (أم)؟. مــن مواضعِها أن تكونَ منقطعةً في الخبرِ، ومثاله قولُ العربِ : إنها لإبلٌ أم شاءٌ، كأنّـــهُ قالَ: إنّها لإبلٌ ــ متحققاً - ثم اعترضَهُ شكٌّ. فقال: أم شاءٌ. والمعنى: بل شاءٌ. وقــد تأتي في معنى (أل) التعريف نحو قوله:

ذاكَ خليلـــــي وذو يُعـــــاتِبُني يرمي ورائي بامْسَهمْ وامْسَلَ مَهْ[(3)]

وفي الحديث: ليسَ من امْبرِّ امْصيام في امْسَفَر "[(4)]. أي ليسَ من البرِّ الصيامُ في السّفرِ "[(5)].

أقسامُ الكتابِ وموضوعاتُه:

يشتملُ كتابُ شرحِ عيونِ الإعرابِ على مقدمة تحدّث فيها المُجاشِــعيّ عــن سببِ تأليفِ الكتابِ ، بعدَ ذلك عمدَ المصنّفُ إلى تقسيمِ كتابِه إلــى أبــوابٍ بحسـبِ الأبوابِ التي جاءتْ عند الفزاريِّ، ثم يشرع بالشّرحِ والتفصيل، على شكلِ مســائلَ، عارضاً مجموعةً من أبوابِ النّحوِ العربيِّ، وقدْ جاءتْ على النّحوِ الآتي:

الباب الأول: ما الكلامُ مجملاً ومفصلاً؟. تحدّثَ فيهِ المُجاشِعيّ عــن أقســامِ الكلامِ، وخواصِّ الاسمِ، وخواصِّ الفعلِ، وخواصِّ الحــرف.. وقــد قسّــمهُ علــى مجموعةٍ من المسائلِ، بلغَ عددُها تسعاً وثلاثينَ مسألةً.

---

(1) النابغة، زياد بن معاوية ، (1977)، ديوان النّابغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر: 78، والخزانة: 2/ 76، شرح جمل الزجاجي: 1/382.

(2) المجاشعي: 96.

(3) بجبير بن عنمة الطائي . الأندلسي، أبو حيَّان محمد بن يوسف (745هـ)، النّكت الحسان في شرح غايــة الإحسان، تحقيق ودراسة: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى : 259، المرادي، الحسن بن قاسم (1953)، الجني الدّاني في حروف المعاني ، تحقيق: فخر الدّين قباوة، الطبعة الثانية، ومحمد نديم، منشــورات دار الآفاق، بيروت، لبنان : 140، الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان: 71.

(4) الشيباني، أحمد بن حنبل (ت: 214هـ)، المسند، دار إحياء التّراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: 434.

(5) المجاشعي: 245.

الباب الثاني: بابُ جملةِ الإعراب. ويقعُ في ثماني مسائلَ متفرقةٍ، في الأسماءِ المرفوعةِ، والأسماءِ المنصوبةِ والمجروراتِ.

الباب الثالث: بابُ الفاعلِ، ويقعُ في عشرِ مسائلَ. ويعرضُ فيها الاختيـــاراتِ التي جاء عليها الفاعلُ منها: بم ارتفعَ الفاعلُ؟ ولم اختْيرَ لهُ الرفعُ؟

الباب الرابع: بابُ ما لم يسمَّ فاعلُهُ يقعُ في ستِ مسائلَ . وقد عـــرضَ فيـــه الحالةَ التي يجيءُ عليها الفعلُ، والعلّةَ في رفعِ المفعول.

الباب الخامس: بابُ الابتداءِ والخبرِ يقعُ في تسعِ مسائلَ . وقد تناولَ فيهِ علّةَ اختيار الرفعِ للمبتدأ والخبر.

الباب السادس: بابُ (كان) وأخواتها، يقعُ في ستِ مسائلَ، تحدّثَ فيـــه عـــن علّةِ اختيارِ الرَّفعِ في الأسماءِ، وعلّةِ اختيارِ النّصبِ في الأخبار.

الباب السابع: بابُ (ما) يقع في أربعِ مسائلَ . تحدّثَ فيهِ عن عملِها، وعلـــى كم موضعاً تأتي.

الباب الثامن: بابُ (إنّ) وأخواتِها. يقعُ في سبعِ مسائلَ، تحدّثَ فيهِ عن علّةِ عملِ هذه الحروف.

الباب التاسع: بابُ كسرِ همزة (إنّ). يقعُ في مسألتين، وذكرَ فيهِ المواضعَ الأصلية في كسرِ همزة (إنّ).

الباب العاشر: بابُ (لا). يقعُ في سبعِ مسائلَ، وتحدّثَ فيه عن عمل (لا).

الباب الحادي عشر :بابُ المفعولِ بهِ . يقع في خمسِ مسائلَ منها: لمَ نصـــب المفعول؟

الباب الثاني عشر : بابُ أفعالِ الهواجس. يقعُ في إحدى عشرةَ مسألةً، تحدّثَ فيهِ عن الحالاتِ التي تكونُ فيها هذه الأفعالُ من حيثُ التقديمُ والتّوسيطُ والتأخيرُ.

الباب الثالث عشـــر : باب المفعولِ فيه (الزمان). يقعُ في ستِ مسائلَ عارضاً فيهِ مجموعةً من الأسئلة، منها ما معنى الظرف؟

الباب الرابع عشر :بابُ ظرفِ المكانِ يقعُ في أربعِ مسائلَ، وقد تحدّ ثَ فيهِ عن الفرقِ بينَ ظروفِ الزّمانِ وظروفِ المكانِ.

الباب الخامس عشر : بابُ الحالِ. يقعُ في خمسٍ مسائلَ، وقد طرحَ مجموعةً من الأسئلةِ، منها: ما أصل الحال، وما صفة الحال؟

الباب السادس عشر : بابُ التّمييزِ. يقعُ في خمسِ مسائلَ، وقد تناولَ فيهِ معنى التّمييزِ، وأقسامَ التمييزِ.

الباب السابع عشر : بابُ المفعولِ له. يقعُ في أربعِ مسائلَ، ومن المسائلِ التي تعرّضَ لها في هذا البابِ: لمَ دخل المفعول له الكلام؟

الباب الثامن عشر : بابُ المصدرِ المؤكِّدِ للفعلِ وهو من لفظه، ويقع في سبعِ مسائلَ، منها: ما المصدر؟ ولكم من معنى يدخل المصدر في الكلام؟

الباب التاسع عشر : بابُ المفعولِ دونهِ - وهو الاستثناءُ- ويقعُ في ثماني مسائلَ، تحدّثَ فيه عن عامل النّصبِ في الاستثناءِ، وأحكامِ أدواتِ الاستثناءِ.

الباب العشرون:بابُ المفعولِ معهيقعُ في أربعِ مسائلَ، ومن مسائلِه : ما العاملُ في المفعول معه؟

الباب الحادي والعشرون :بابُ حروفِ الجرِّ . يقعُ في ستَ عشرةَ مسألةً، وتحدّثَ فيهِ عن معاني حروفِ الجرِّ.

الباب الثاني والعشرون : بابُ (مُنذُ ومُذ)، ويقعُ في خمسِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عن اختيارِ الجرِّ والرفعِ بعدهما.

الباب الثالث والعشرون: بابُ (حتى)، ويقعُ في ثلاثِ مسائلَ، تناولَ فيهِ مواضعَ (حتى).

الباب الرابع والعشرون : بابُ الإضافةِ، ويقعُ في ثلاثِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عن أصلِ الإضافةِ.

الباب الخامس والعشرون : بابُ التّوابعِ، ويقعُ في ثلاثِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عن كيفيةِ التوابعِ.

للباب السادس والعشرون : بابُ التّوكيدِ، ويقعُ في تسعِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عن أوجه التوكيد.

الباب السابع والعشرون : بابُ النّعتِ، ويقعُ في خمسِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عن سببِ دخولِ النّعتِ الكلامَ.

الباب الثامن والعشـــرون : باب عطف البيان، ويقع في ثلاث مسائل. وتحدّث فيه عن الفرق بين عطف البيان والنعت.

الباب التاسع والعشرون: بابُ البدلِ، ويقعُ في تسعِ مسائلَ، وتحدّثَ فيهِ عـن مجموعةٍ من الجمل.

الباب الثلاثون: بابُ النّسقِ، ويقعُ في اثنتي عشرة مسألةً . وتحدّثَ فيه عـن مواضعِ حروف العطف.

الباب الحادي والثلاثون : بابُ النّداءِ، ويقعُ في تسعَ عشرةَ مسألةً، وتحدّثَ فيهِ عن علّةِ اختصاصِ الرّفعِ.

الباب الثاني والثلاثون : بابُ الجزاءِ، ويقعُ في اثنتي عشرة مسألةً، وتحـدّثَ عن الشّرطِ وقضاياهُ.

مصطلحاتُ الكتاب:

1.**المتشبِّثُ وغيرُ المتشبِّث** : فالمتشبِّثُ اسمٌ يدلُّ على نفسهِ وعلى مسمى: كـل (أخٍ) يدلُّ على نفسهِ وعلى أخيهِ، و (أب) يدلُّ على نفسه وعلى ابن أو بنـت، و(ابن) يدلُّ على نفسه وعلى أبٍ أو أمّ . وغيرُ المتشبِّثِ ما يدلّ على نفسـه، نحو: عصا ورحى[1].

2. **أفعالُ الهواجس**: وهي أفعـالُ القلـوبِ والرّجحـانِ (ظننـت، وحسـبت، وخلت...). فقد جاءَ هذا المصطلحُ عند الفزاريِّ ووافقهُ المُجاشِعيّ [2].

3. **المفعولُ فيه**: أطلقهُ الفزاريُّ على ثلاثـة: الزمـانِ، والمكـانِ، والحـالِ . والمتعارفُ عليهِ عندَ النّحاةِ أنّ المفعولَ فيه يُطلقُ علـى ظرفـي الزمـانِ والمكانِ. وقد وافقهُ المُجاشِعيّ في هذا المصطلحِ، وذكرَ ذلك في صفةِ الحالِ، سائلاً: فلِمَ جازَ أنْ تُجعَلَ مفعولاً فيه؟ قيل لشبهها بالظرفينِ من قِبَلِ اشتمالِهما على ذي الحالِ، كاشتمالِ الظرفينِ على ما يقعُ فيهما من الحوادث، ألا ترى أنّه يَحسُنُ أن يقالَ: جاء في هذه الحالِ، كما تقولُ: جاء في هذا اليومِ[3].

---

(1) المجاشعي: 42.

(2) المصدر نفسه: 127.

(3) المصدر نفسه: 145.

4. **المفعول دونه وهو الاستثناء:** جاء عندَ الفزاريِّ ووافقهُ المُجاشعيّ[1].

5. **(إنَّ) تكونُ جواباً بمعنى أجلْ** [2]: واختارَ المُجاشعيّ (أجل) من معاني (إنّ)، والمشهورُ عندَ النّحاةِ (نَعَم)، وكان استعمالُ (أجل) في تصديقِ المخبرِ أولى من استعمال(نَعَم)، واستعمالُ (نَعَم) في الاستفهامِ أولى من استعمال (أجَل)[3].

6. جعلَ من معاني (الباء) الإضافةَ: نحوَ قولِكَ: مررتُ بزيدٍ، أيْ أضفتَ مرورَكَ إلى زيدٍ[4]. والمشهورُ عندَ الآخرين في هذا المعنى الإلصاقُ[5].

7. **القطع:** استعملَ المُجاشِعيّ القطعَ في قولنا: إنْ تأتِني وتكرمْني آتك . أجازَ في (تكرمني) أنْ تكونَ مرفوعةً على القطعِ [6]. والمشهورُ عندَ الآخرينَ الاستئنافُ.

ج. موقفُهُ من المسائلِ الخلافيةِ عندَ البصريينَ والكوفيينَ:

أ. المسائلُ التي وافقَ فيها المُجاشِعيّ البصريينَ:

في اشتقاقِ الاسمِ:

قالَ المُجاشِعيّ: "إنّهُ مُشتقٌ من السمُوِّ، لأنّهُ سَما بمُسَمَّاهُ فأوضَحَهُ وبيّنَ معناهُ. وهذا مذهبُ أهلِ البصرةِ، وقال أهلُ الكوفةِ: هو من السِّمَةِ، لأنَّ صاحبَهُ يُعرَفُ به، ويُفسِّدُ ما ذهبَ إليهِ الكوفيون"[7].

نلحظ في هذه المسألة أنّ المُجاشعيّ كانَ موافقاً للبصريين في قولِهم: إنَّ الاسمَ مشتقٌ من السُّمُوّ، لأنَّ السُّمُوَّ في اللغةِ هو العُلُوُّ، وخالفَ الكوفيين الذين ذهبُوا إلى أنَّ الاسمَ مشتقٌ من الوَسْمِ لأنَّ الوسمَ في اللغةِ العلامة[8].

---

(1) المجاشعي: 164.
(2) المصدر نفسه: 105.
(3) المصدر نفسه: 18.
(4) المصدر نفسه: 182.
(5) ابن عقيل: 554/2.
(6) المجاشعي: 281.
(7) المصدر نفسه: 41.
(8) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: 577هـ)، (1993)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 6/1، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أب سعيد (ت: 577هـ)، (د.ت) أسرار العربيّة ،

ويستدلُّ المُجاشِعيّ على فساد ما ذهبَ إليه الكوفيون، بنفسِ الأدلَّةِ التي استدلَّ بها البصريونَ، في الرَّدِ على احتجاجاتِ الكوفيين . قائلاً: وهذا يَفْسُدُ من ثلاثةِ أوجهٍ[1]:

أحدها: أنّا لا نعرفُ شيئاً مِمَّا سُقِطَتْ فاؤُهُ دخلتْهُ همزةُ الوصلِ، وإنَّما تدخلُهُ الهاءُ، نحو: عِدَةٌ، وزِنَةٌ.

والثاني: أنّهُ لو كانَ من السِّمَةِ لقيلَ في تصغيرِه: وُسَيْمٌ، ولم يُقلْ: سُمَيّ.

والثالث: أنه ولو كان كذلك لقيل في جمعه: أَوْسُمٌ أو أَوْسامٌ، ولم يقلْ: أسماءَ.

الحروفُ التي في أواخرِ الأسماءِ الستة:

أشارَ المُجاشِعيّ هذه المسألة إلى اختلافِ العلماءِ فيها . وينقلُ عن سيبويه[2]:

هي حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدّرٌ فيها، ويذكرُ رأيَ الفراءِ[3]: الذي ذهب إلى أنّها معربةٌ من مكانين، ويسندُ إلى جماعةٍ من الكوفيين[4]: هي حركاتٌ مشبعاتٌ[5].

لقد ذهبَ المُجاشِعيّ في هذه المسألة مذهبَ سيبويه، ورفضَ ما جاءَ عندَ الفرّاءِ والكوفيين.وهذا يدلُّ على موافقة المُجاشِعيّ لمذهبِ البصريين، واستدلَّ على أنَّ هذه الحروفَ حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مُقَدَّرٌ فيها، عندما فسّر الحالاتِ

عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، سوريا: 4-5، المسائل الخلافية في النحو: العكبري: 59-65.

(1) المُجاشِعيّ: 41، الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/8-15، الأنباري،أسرار العربية: 5–8، الفارسي: 60-65.

(2) نسب الرأي إلى عامة البصريين، فذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد. الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: 1/17.كتاب أسرار العربية : 59-60. أمّا ما جاء عند سيبويه عن حروف الإعراب، فليس في كتابه رأي خاص له في الأسماء الستة، وإنما ما ذكره يتعلق بإعراب المثنى والجمع. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)كتاب سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان:1/14-18. حاشية محقق كتاب شرح عيون الإعراب : عبد الفتاح سليم: 48.

(3) نسب الرأي إلى عامة الكوفيين. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/17. الأنباري، أسرار العربية:: 59-60.

(4) نسب إلى أبي عثمان المازني. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/17.

(5) المُجاشِعيّ: 48

الإعرابيةَ لها(1)، في حالةِ الرّفعِ والنصبِ والجرِّ، إذا كانتْ في موضعِ الرّفعِ كانَ فيها نقلٌ، نحو قامَ أخوك، كان الأصلُ فيه: قامَ (أَخَوُك)، فكُرِهت الضمّةُ على الواوِ فنُقلتْ إلى الخاءِ بعدَ أن سُلِبتِ الخاءُ الحركةَ، أمّا إذا كانتْ في موضعِ النّصبِ فكانَ فيها قلبٌ، نحو: رأيتُ أخاك، كان الأصلُ فيه: رأيتُ (أَخَوَكَ)، فانقلبت الواو ألفاً لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، أمّا إذا كانتْ في موضعِ الجرِّ فكانَ فيها نقلٌ وقلبٌ، نحو: مررتُ بأخيك، كانَ الأصلُ فيهِ: مررتُ (بِأَخَوِكَ)، فنُقلت الحركةُ من الواوِ إلى الخاءِ بعدَ أنْ سُلِبتِ الخاءُ الحركةَ، فانقلبتِ الواو ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها(2).

وأمّا ما يدلُّ على مخالفةِ المُجاشِعيّ للكوفيين، فيتمثّل ذلك بردِّه على قول الفرّاءِ "ويلزمُه أن يكون لهذه الأسماءِ معربان"(3)، وهذا فاسدٌ بيّنُ الفساد. وأبطلَ قولَ الكوفيين بقوله: وهذا لا يصحُّ؛ لأنّهُ إنّما يجوزُ مثلُه في ضرورة الشّعر"(4).

فهو هنا يوافقُ البصريين الذين ذهبُوا إلى القولِ بأنّ الأسماءَ السّتةَ معربةٌ من مكانٍ واحدٍ، واحتجُّوا لمذهبهم؛ لأنّ الغرضَ من الإعرابِ هو الفرقُ بينَ المعاني المختلفة، وهذا المعنى يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ. ويخالفُ الكوفيين الذين ذهبُوا إلى أنّها معربةٌ من مكانين، واستدلُّوا لمذهبهم هذا بأنّ هذه الحركات - الضمةَ والفتحةَ والكسرةَ- تكونُ إعراباً للمفردِ في حالِ الإفرادِ هي بعينها، تكونُ إعراباً له في حالِ الإضافة(5).

رفعُ الاسمِ المقصودِ بالمدحِ أو الذمِ بعدهما:

قال المُجاشِعيّ إنّهُ "يرتفعُ الاسمُ عندَ البصريين من وجهين: أحدِهما أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلاً قالَ من هذا الممدوح أو المذموم؟ فقيلَ: هو فلان والثاني أنّهُ مبتدأٌ وما قبلَه خبرٌ عنه، والعائدُ من الخبرِ على المبتدأ، ما يدلُّ عليه الكلامُ لأنَّ المعنىزيدٌ محمودٌ في الرّجالِ أو مذمومٌ في الرجالِ. وقال

(1) نسب الرأي إلى علي بن عيس الربعي. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/1.
(2) المُجاشِعيّ: 48.
(3) رأي الفرّاء يلزم أن يكون للأسماء الستة معربان، وخالف المُجاشِعيّ هذا الرأي بقوله: "وهذا فاسد بيّن الفساد"، المصدر نفسه: 49
(4) المصدر نفسه: 49.
(5) الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف: 19/1–20.

الكوفيون: يرتفعُ الاسمُ على البدلِ من المرفوعِ بـ (نِعم) و(بِئس)، وهذا لا يجوزُ عند أصحابِنا"[1].

فالمُجاشِعيّ هنا يوافقُ البصريين فيما ذهبُوا إليهِ من أنّ الاسمَ المقصودَ بالمدحِ أو الذّمِ بعدَهما يرتفع بالإخبارِ أو الابتداءِ [2]، وخالفَ الكوفيين بقولِه[3]: الذين ذهبُوا إلى أنَّ الاسمَ المقصودَ بالمدحِ أو الذّمِ يرتفعُ على البدلِ.

ويستدلُّ على مخالفتهِ للكوفيين بأنَّ (نعم) و(بئس) لا يعملان في الأعلامِ وحقُّ البدلِ أن يقعَ موقعَ المُبدلِ منه، فيُلزِمُهُم أن يقولوا: (نِعْمَ زيدٌ، وبِئْسَ عمْرٌو) وهذا لا يجوزُ[4].

الرافعُ للمبتدأ هو الابتداء:

قال المُجاشِعيّ: "إنّ الرافعَ للمبتدأ هو الابتداءُ؛ وذلك أن المعاني هي العاملةُ"[5]. فالمُجاشِعيّ بهذا الرأي قد وافقَ البصريين فيما ذهبوا إليه من أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداءِ[6]. وخالفَ بذلك الكوفيين الذين ذهبُوا إلى أنَّ المبتدأ والخبرَ يترافعان، أي: المبتدأ يرفعُ الخبرَ، والخبرُ يرفعُ المبتدأ[7].

---

(1) المُجاشِعيّ: 75.

(2) سيبويه: 2/176-177، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر: 1/139-140، الاسفراييني، تاج الدين محمد (684هـ)، كتاب فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دون ناشر: 107-108، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (669هـ)، (د.ت) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط)، دون ناشر: 1/605، المغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري: 724.

(3) المبرد: 1/140 وهذا الرأي غير منسوب إلى المذهب الكوفي.

(4) المُجاشِعيّ: 75.

(5) المصدر نفسه: 83.

(6) سيبويه: 2/126-127.

(7) الأنباري: مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/44، الإسفراييني: 94، شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: 1/355-356، البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت: 521هـ)، (1988)، كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: 147-149.

رفعُ الاسمِ المتقدِّم على الجملةِ الفعلية:

أشارَ المُجاشعيّ إلى أنَّ الاسمَ المتقدّمَ على الجملةِ الفعليــةِ يكــونُ مرفوعــاً بالابتداء، نحو: (عبدُ الله خرج)، ففي (خرج) ضميرٌ من عبدِ اللـــه وهــو فاعــلٌ، و(خرج) والضميرُ جملةٌ وهي خبرٌ عن عبدِ الله . وأنكرَ أن يكون عبدُ اللهِ مرفوعــاً بــ (خَرَجَ) وليسَ في (خرج) ضميرٌ منه[1].

وهو بذلك يكونُ قد وافقَ البصريين الذين ذهبُوا إلى أنَّ الاسمَ الذي يُخبرُ عنهُ بالجملةِ الفعليّة يكونُ مرفوعاً بالابتداء [2]. وخالفَ المذهبَ القائلَ - وهــو المــذهبُ الكوفيُّ[3]- إنّهُ يجوزُ أن يكونَ الاسمُ المتقدمُ - وهو الفاعلُ- على الجملــةِ الفعليــةِ مرفوعاً بفعلهِ المتأخّرِ، وليسَ في الفعلِ ضميرٌ منهُ، في حين منعَ البصريون ذلك.

وردَّ المُجاشعيّ قولَ الكوفيين بقولِه : "أنكرنا ذلك لثلاثةِ أوجــهٍ: أنّ الضــميرَ مُظهَرٌ في التثنيةِ والجمعِ، نحو قولِك : عبدا اللهِ خرجا، وعبدُو اللهِ خرجُوا، والثــاني أنّه يجوزُ: زيدُ اللهِ خرجَ أبوه، فلو كان عبدُ اللهِ يرتفعُ بــ (خرج) ما جازَ أنْ يرتفعَ به الأبُ، والثالثُ أنّنا نقولُ: عبدُ الله هل خرجَ؟ فلو ارتفعَ عبدُ اللهِ بــ (خــرج) لــم يتقدمْ على (هل)؛ لأنّ (هل) استفهام؟ ولا يعملُ ما بعدَ الاستفهامِ فيما قبلَه"[4].

توجيهُ قراءةِ أهلِ المدنيةِ في قولهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[5] على التخفيفِ في (إن) و(لما)[6]:

---

(1) المُجاشعيّ : 88.

(2) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي : 159/1، المقتضب: 128/4، شرح ابن عقيل : المجلد الأول 183/1، أسرار العربية: ابن الأنباري: 83.

(3) مذهب أهل الكوفة والأخفش شرح جمل الزجاجي: 159/1.

(4) المُجاشِعيّ: 88.

(5) سورة هود 111.

(6) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد " إنّ " وتخفيف " لما " وقرأ نافع بتخفيفها جميعاً، وقرأ أبو جعفر وشيبة وحمزة وهو المعروف من قراءة الأعمش بتشديدهما جميعا، وقرأ عاصم بتخفيف " إنّ " وتشــديد " لما "، وقرأ الزهري بتشديد " لما " والتنوين. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زيــاد (ت: 207هــــ)، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة : الأستاذمحمد علي النّجار، دار السّرور : 28/2-29، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـــ)، إعراب القرآن ، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتــب، مكتبة النّهضة العربيّة، القاهرة، مصر: 304/2-305.

قالَ المُجاشِعيّ: "وبذلك قرأ أهلُ المدينةِ علــى التخفيــف (وإنْ كُــلاً لَمَــا لَيُوَفِّيَنَّهم). واللامُ تلزمُ (إنَّ) إذا خُففتْ؛ للفرقِ بين (إنّ) إذا كانتْ مخفّفةً من الثقيلــةِ وبينَها إذا كانتْ نافيةً، وأهلُ الكوفةِ يجعلون(إن) بمعنى "ما" واللام بمعنى (إلا) وهذه دعوى لا برهانَ عليها"[1].

ووافقَ المُجاشِعيّ أيضاً بهذهِ المسألة في توجيهِ القراءة علــى التّخفيــف - البصريينَ الذين قالوا : لا يجوزُ أنْ يقالَ إنّ (إنْ) بمعنى (ما)، و(لما) بمعنــى (إلا). وخالف الكوفيين الذين ذهبُوا إلى أنّ (إن) جاءتْ بمعنى (ما) و(لما) بمعنى (إلا)[2].

ويتّضحُ من كلامِ المُجاشِعيّ السابقِ فيما استدلَ بهِ، أنَّ الــلامَ تلــزمُ (إن) إذا خُففتْ، وتكونُ الفارقةَ بين (إنْ) إذا كانتْ مخففةً من الثقيلةِ، وبينها إذا كانتْ نافيــةً، وأمّا (إن) التي بمعنى (ما) لا يجيءُ معها (اللام) بمعنى (إلا)[3].

بيانُ العاملِ في المفعولِ:

قال المُجاشِعيّ : "إنّ العلماءَ اختلفُوا في ذلك، فذهبَ سيبويه إلى أنّ الفعلَ رفعَ الفاعلَ ونصبَ المفعولَ، وقالَ الفرّاءُ : الفعلُ رفعَ الفاعلَ، والفعلُ والفاعــلُ جميعــاً نصبا المفعولَ، وقالَ ابنُ هشامٍ : الفعلُ رفعَ الفاعلَ والفاعلُ نصبَ المفعــولَ، فهــذا أضعفُ الأقوالِ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يقومُ بنفسِه، وأصحُّها القولُ الأولُ"[4].

على أثرِ بيانِ العاملِ في المفعولِ اختلفَ البصــريون والكوفيــون، فــذهبَ البصريون إلى أنّ الفعلَ وحدَهُ عملَ في الفاعلِ والمفعولِ معاً، وذهبَ الكوفيون إلى أنّ العاملَ في المف عولِ النصبَ الفعلُ والفاعلُ معاً، وذهبَ ابنُ هشامٍ بن معاويةَ إلى

---

(1) المُجاشِعيّ : 108.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 196/1.

(3) المُجاشِعيّ : 108، سيبويه: 139/2-140، ابن السراج، محمد بن السّري بــن ســهل (ت: 316هـــ)، الأصول في النّحو، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيــروت، لبنان: (1999)، 235/2، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : البطليوسي: 367، شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور : 438/1، ابن عقيل: 291/1-292، ابن الناظم، بدر الدين بن مالك (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، حققه: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان : 179، الأنباري، الإنصــاف فــي مسائل الخلاف: 196/1.

(4) المُجاشِعيّ: 120.

يتّضحُ لنا من خلالِ ما تقدّمَ أنَّ المُجاشعيّ[1] أنَّ العاملَ في المفعولِ النصبَ الفاعلُ قد أخذَ برأيِ البصريين الظاهر في قولِ سيبويه، ويستدلُّ بالدّليلِ نفسه الذي استدلّ به البصريون على أنّ الفعلَ لهُ تأثيرٌ في العملِ، أمّا الفاعلُ فلا تأثيرَ لهُ في العملِ؛ لأنّهُ اسمٌ والأصلُ في الأسماءِ ألاّ تعملَ، وخالفَ الكوفيين فيما ذهبُوا إليهِ - الماثل برأيِ الفراء - من أنَّ العاملَ في المفعولِ هو الفعلُ والفاعلُ معاً[2].

امتناعُ إلغاءِ الظّنِّ إذا تقدمَ:

قال المُجاشِعيّ "إنّك لمّا قدّمتهُ، آذنتَ بالشّكِّ واعتمدتَ عليهِ ... ولمّا اعتمدتَ على الفعلِ وجبَ إعمالُهُ"[3].

وهو بذلك يوافقُ البصريين الذين ذهبُوا إلى أنَّ أفعالَ الظّنِّ إذا تقدّمتْ امتنعَ الإلغاءُ؛ فلا تقولُ : (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) بلْ يجبُ الإعمالُ؛ فتقولُ : (ظننتُ زيداً قائماً). فهذا ما ذهبَ إليه المُجاشِعيّ ، وخالفَ بهِ الكوفيين - وتبعهم أبو بكرٍ الزبيديّ وغيرُه في ذلك، فأنَّهم يجيزون الإلغاءَ مع التقديم[4]. ويحتجُّ المُجاشِعيّ فيما ذهبَ إليهِ بأنّ الإلغاءَ يجعلُ الاسمَ مرفوعاً بالابتداءِ، ولا يصحُّ أنْ يعملَ الابتداءُ مع وجودِ العاملِ اللفظيِّ في موضعِهِ، والأصلُ في جميعِ الأفعالِ العملُ[5].

ضميرُ الفصلِ:

قالَ المُجاشِعيّ : "لا موضعَ للفصلِ من الإعرابِ"[6].

ذهبَ المُجاشِعيّ في هذه المسألة إلى أنَّ ضمائرَ الفصلِ، لا موضعَ لها من الإعراب.نلحظ أيضاً أنّ المُجاشِعيّ قد سلكَ مسلكَ البصريين الذين يرونَ أنّ ضميرَ الفصلِ لا محلَّ لهُ من الإعرابِ، وخالفَ ما جاءَ عند الكوفيين من أنّ هذا الضميرَ لهُ محل منِ الإعرابِ، ثم قالَ الكسائيُّ محلُّهُ بحسبِ ما بعدَه، وقالَ الفراءُ : محلُّهُ

(1) الإنصاف: 1/78-79، سيبويه: 1/34، الأنباري، أسرار العربية: 85، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 1/166.
(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/79.
(3) المجاشعي: 130.
(4) ابن عقيل: 1/2/341. الزجاجي: 1/314.
(5) المجاشعي: 130
(6) المصدر نفسه: 134.

بحسبِ ما قبلَه، فمحلُّه بينَ الابتداءِ والخبرِ، وبين معمولي (ظَنَّ) نصبٌ، وبينَ معمولي (كان) رفعٌ عندَ الفراءِ، ونصبٌ عندَ الكسائيِّ، وبينَ معمولي (إنّ) بالعكس[1].

الفعلُ والمصدرُ وأيُّهما مشتقٌّ من الآخرِ؟

ذهب المُجاشِعيّإلى أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ [2]. ووافق بذلك البصريين ، وخالف الكوفيين، فذهبَ البصريون إلى أنّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ[3].

وافقَ المُجاشِعيّ في هذه المسألة البصريين، من حيثُ إنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ. ويستدلُّ المُجاشِعيّ بأدلة البصريين، فالفعلُ عنده مشتقٌّ من المصدرِ لأشياءٍ منها: أنّ المصدرَ اسمٌ والاسمُ قبلَ الفعلِ، ومنها أنّنا نجدُ لفظَ المصدرِ دائراً في الفعلِ، ولسنا نجدُ لفظَ الفعلِ دائراً في المصدرِ، ومنها أيضاً أنّ الفعلَ مختلفٌ والمصدرُ واحدٌ. وخالفَ الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ، وأنكرَ الأدلّةَ التي احتجُّوا بها[4].

الفرق بين (حتى) و(إلى):

ذهبَ المُجاشِعيّ إلى أنّ (إلى) تكونُ أقعدَ في بابِ الغايةِ من (حتى)، لذلك تدخلُ (إلى)على المُظْهَرِ والمُضمَرِ، و (حتى) لا تدخلُ على المُضمرِ؛ لأنَّها تستحكم في الحروفِ العاملةِ. ألا ترى أنّك تقولُ: خرجتُ حتّى بلغتُ إليه، ولا يجوزُ: حتّى بلغتُ حتاه[5].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: 645.
(2) المجاشعي: 158.
(3)الإنصاف في مسائل الخلاف : 235/1؛ المسائل الخلافية في النحو : العكبري: 73؛ شرح جمل : ابن عصفور: 98/1-100.
(4) المجاشعي: 158-160؛ الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 235-238؛ المسائل الخلافية في النحو : 75-77.
(5) المجاشعي: 200.

وهو بذلك يوافق سيبويه وجمهور البصريين في مذهبهم؛ لأنّ مجرورَ (حتى) لا يكونُ إلا ظاهراً، فلا تجرُّ الضميرَ. وأجازهُ الكوفيون والمبردُ[1]. (حتى) و(إلى) كلاهما لانتهاءِ الغاية، غيرَ أنّ بينهما خلافاً من أنَّ مجرورَ (إلى) يكونُ ظاهراً وضميراً، بخلافِ (حتى) فإن مجرورَها لا يكونُ ضميراً إلا في ضرورة. الثاني: أنّ مجرورَ (إلى) لا يلزمُ كونُه آخرَ جزءٍ أو ملاقي آخرَ جزءٍ. تقولُ أكلتُ السمكةَ إلى نصفِها. بخلافِ (حتى)[2].

فالمُجاشِعيّ وافق البصريين فيما ذهبُوا إليهِ من أنَّ مجرورَ (إلى) يكونُ ظاهراً ومضمراً، وخالفَ ما ذهبَ إليهِ الكوفيون، فقد أجازُوا دخولَ الضميرِ على (حتى) فتقولُ: حتاه أو حتاك.

ب. المسائلُ التي وافقَ فيها الكوفيين:

وقوع المصدر موقع الحال[3] في نحو: جاءني مشياً، وقصدته ركضاً:

وافق الكوفيين في هذه المسألة، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّها منصوبة بالأفعال السابقة (يمشي ويركض) مفاعيل مطلقة لا أحوالا، في حين ذهب البصريون إلى أنها من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق[4].

حكم (لاسيما):

ذهبَ المُجاشِعيّ في بابِ الاستثناءِ، إلى أنّ (لاسيما) من أدواتِ الاستثناء. ويظهرُ ذلك في قولِه: "ما حكمُ (لاسيما) في الاستثناءِ؟"[5]. فالظاهر من سؤاله أنَّهُ جعلَ (لاسيما) من أدواتِ الاستثناءِ، وأضافَ الكوفيون وجماعةٌ من البصريين - كالأخفشِ وأبي حاتمٍ والفارسيِّ - إلى أدواتِ الاستثناءِ (لاسيما)، على حين أنّ البصريين أنكروا أن تكونَ (لاسيما) من أدواتِ الاستثناءِ. فقد رأى الكوفيون أنّها في

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي: 543.
(2) المصدر نفسه: 546.
(3) المجاشعي: 161
(4) المصدر نفسه: 161
(5) المصدر نفسه: 172.

نحوِ قولِك: جاءَ القومُ لاسيما زيدٍ. أداة استثناء، فقد خالفهم (زيد) في أنّه أولى بالقيامِ منهم، فهو مخالفُهم في الحكمِ الذي ثبتَ لهم بطريقِ الأولويّةِ[(1)].

وأمّا ما وجدناه عندَ سيبويه من أدواتِ الاستثناء، فهي تسعٌ : إلا، وغير، وسوى، ولا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وحاشا، وبيد[(2)]. بهذه المسألة نلحظ أنّ المُجاشعيّ سلكَ مسلكَ الكوفيين فيما ذهبُوا إليه، وخالفَ البصريين . والصحيحُ أنَّها لا تعدُّ من أدواتِ الاستثناء؛ لأنَّ زيداً في المثال السابق - مشاركٌ لهم في القيامِ[(3)]. ومما يُبطلُ ذلك دخولُ الواوِ عليها وعدمُ صلاحيّةِ (إلا) مكانَها بخلافِ سائرِ الأدواتِ. فالمذكورُ بعدَها ليسَ مستثنى، بلْ منبّهاً على أولويّتهِ بالحكمِ المنسوبِ لما قبلَها[(4)].

واو (رُبّ):

قالَ المُجاشعيّ : "إذا كانتْ (الواو) بمعنى (مع) فلمَ لا تجرُّ كما جرَّت (الواو) في القَسمِ، كما جرّتْ وهي في معنى (رُبّ)"[(5)].

ذهبَ الكوفيون إلى أنّ واو رُبَّ تعملُ في النكرةِ الخفضَ بنفسِها[(6)]، وإليه ذهبَ أبو العبّاسِ المبرّدُ من البصريين[(7)]. وذهب البصريون إلى أنَّ واو رُبَّ لا تعملُ، وإنّما العملُ لـ (ربَّ) المقدّرة. احتجَّ الكوفيون لذلك أنّ الواو هي العاملةُ لأنَّها نابتْ عن (ربّ)، وصارتْ كواو القسمِ؛ فإنَّها لمّا نابتْ عن الباءِ عملت الخفضَ كالباء[(8)]. أمّا عن جرّ الاسم بعد واو رُبّ فهو عند المُجاشعيّ بـ (الواو) وليست رُبّ المقدرة، لذلك تابعَ المُجاشِعيّ بهذه المسألة الكوفيين، وخالفَ البصريين.

---

(1) السيوطي، جلال الدين، (ت: 911هـ)، (1982)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت: 3/291-292.
(2) الكتاب: سيبويه: 2/309.
(3) حاشية شرح عيون الإعراب : 172.
(4) همع الهوامع: 3/292.
(5) المجاشعي: 174.
(6) الإنصاف: 1/376.
(7) المصدر نفسه: 1/376.
(8) المصدر نفسه: 1/376، و مغني اللبيب: 473.

خلاصةُ ما تقدَّم أنّ المُجاشِعيّ كان آخذاً برأي البصريين في المسائلِ التي عرضَها في كتابِه، وهي أغلبُ المسائلِ، وقد اتّضحَ ذلك من خلالِ الآراءِ التي وافقَ فيها البصريين وخالفَ فيها الكوفيين.

3.1 العلل النحوية:

1.3.1 أقسام الكلام:

ذهب المُجاشِعيّ في تحديد مفهوم الكلام إلى أنّه جملة مستقلة - وهذا هو المشهور عند النّحويين -، ومن النّحاة من ذهب إلى أنّ الكلام يطلق على الجزء من الكلمة، وعدّ المُجاشعيّ المذهب الأول هو الظاهر، وهو مذهب سيبويه [1]، ويستدلّ على ذلك أنّ سيبويه قال في الأفعال المضارعة: "إن تضرب يأتينا" لم يكن كلاماً[2].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ من النّحاة من فسّر قول سيبويه السابق، بأنّه قيل: "إنّما أراد لم يكن كلاماً مفيداً"[3] وعدّ هذا خروجاً عن الظاهر بغير دليل، لأنّ سيبويه ذهب في موضع آخر، "إنّما تحكي ما كان كلاماً لا قولاً، فجعل المفيد كلاماً وغير المفيد قولاً"[4].

فالكلام عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسُنُ السكوت عليها"[5]، وخالف المُجاشِعيّ فذهب إلى أنّ الكلام يطلق على الجزء من الجملة، فقيل: "إنّ الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير"[6].

كما فرق بين الكلام والقول من خلال إفادة المعنى، فإذا حصلت الفائدة يكون كلاما وإذا لم تحصل كان قولاً. وذهب ابن عقيل في تحديد مفهوم القول إلى أنّ

---

(1) المجاشعي: 32.
(2) الكتاب: 14/1.
(3) المجاشعي: 32.
(4) المصدر نفسه: 32.و الكتاب: 122/1.
(5) شرح ابن عقيل: 18/1.
(6) الخفاجي، عبد الله أبو محمد بن سنان (ت: 466هـ)، (1982)، سر الفصاحة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية: 32.

القول أعمُّ من الكلام [1]. فالاسم إذا ائتلف مع الاسم أو ائتلف الفعل مع الاسم، فيكون ذلك كلاماً مفيداً أمّا الحروف ليس لها تأ ثير في أصل ائتلاف الكلام، فإذا قلت: "ما كتب زيد"، كان مجيء "ما" للنفي، فإنَّ سقوطها وثبوتها سواء، كما أنّ الفعل مع الفعل لا يأتلف [2].

العلة في تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام:

أنكر النحاة أن يكون الكلام أكثر من ثلاثة أشياء، أو أقل ويعلل المُجاشِعيّ ذلك بأنّ جميع الأشياء لا تخلو من أن تكون ذاتاً وهو الاسم، أو حدثاً للذات وهو الفعل، أو واسطة بينهما وهو الحرف، كما أنّ الكلام يشتمل على ما يُخبر عنه وبه وهو الاسم، وفيه أيضاً ما يُخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، وأمّا القسم الأخير من الكلام فهو الحرف، وحاله أن لا يُخبر عنه ولا به، وجميع المعاني يُعبّر عنها بهذه الأشياء الثلاثة، ولم يكن هناك قسم رابع فحكمنا بأنّ الكلام ثلاثة [3]. وقال ابن الأنباري: "فلم قلتم إنّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال ولو كان هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه" [4].

وأرى أنّ المُجاشِعيّ وافق أبا الحسن الورّاق فيما ذهب إليه في هذه المسألة [5].

---

(1) شرح ابن عقيل: 19/1.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، (1982)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقيّة: 93/1، 95.

(3) المجاشعي: 34.

(4) أسرار العربية: 3-4.

(5) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت: 381هـ)، (2002) علل النّحو، تحقيق: محمود محمد نصار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان: 181، 183، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1995) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، لبنان، سوريا: 43/1.

وأضاف بعض النحاة إلى أقسام الكلام قسما رابعا وهو اسم الفعل ويسمى "خالفة"[1].

علة تقديم الاسم على الفعل والحرف:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أن الاسم يتقدم على الفعل والحرف، ويعلل ذلك، فقال : قدّمْنا الاسم على الفعل في المكان لـمّا كان مقدّما عليه في الزمان، وأخرنا الحرف بعد الفعل، لأنّه فضلة، وأداة للاسم والفعل.

وجواب ثانٍ: هو أننا وجدنا الاسم يخبر عنه وبه فله رتبتان، ووجدنا الفعل يخبر به ولا يخبر عنه فله رتبة واحدة وجدنا الحرف لا يخبر عنه ولا به.

وجواب ثالث: هو أن الاسم من السُّمو وهو الرفعة، والحرف الطّرف فتقدّم الاسم بالاشتقاق وتأخر الحرف بالاشتقاق وبقي الفعل متوسطاً[2].

ونرى أنّ هذا التقسيم هو نفسُ تقسيم سيبويه في الكتاب، قال : "هذا باب ما الكلم من العربية، فالكلم: اسم، وفعل، وحرف"[3].

حدّ الاسم:

قال المُجاشِعيّ في حدّ الاسم: "الاسم ما استحق الإعراب في أوّل وهلة"[4].

اختلف النحويون في حدّ الاسم، وما جاء عند سيبويه أنّه لم يصرح له بحدّ، وإنّما قال: "الاسم: رجل، وفرس"[5] وذكر المبّرد أن الاسم : هو كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم وخالفه ابن فارس؛ لأنّ من الأسماء مثل: (كيف) و(إذا) لا يدخل الجرّ عليها[6]. وقال ابن السرّاج : "الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك يكون شخصاً، وغير شخص، نحو: رجل، الضرب"[7].

---

(1) حسان، تمام، (1985) اللغة العربيّة معناها ومبناها، الطبعة الثالثة، الهيئة المصريّة العامة، مصر : ص 89.

(2) المجاشعي: 34-35.

(3) الكتاب: 12/1.

(4) المجاشعي: 36.

(5) الكتاب: 12/1.

(6) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، مصر: 91.

(7) الأصول: 36/1.

وذكر المُجاشِعيّ أنّ علي بن عيسى الربعيّ قال: "إنّ الاسم ما دلّ على معنى دلالة الإشارة "، وقال المُجاشعيّ: وهذا يفسد؛ لأنّ من الأسماء ما لا يدلّ دلالة الإشارة، وذلك نحو: كيف، وصه ".[1].

ومما تقدم يبدو لي أنّ المُجاشِعيّ انفرد في هذا الرأي، وأرى أنّ أنسب الأوجه في حدّ الاسم هو أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل[2].

خوّاص الاسم:

الخاص: هو ما يلازم الشيء، فيكون دليلا عليه، وأمارة على وجوده، كدلالة الحدّ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة الحدّ دلالة عامة"[3].

قال المُجاشِعيّ: "إنّ خوّاص الاسم كثيرةٌ، ولا تخلو أن تكون في أوّله، كـ (لام المعرفة، وحروف الجرّ) أو أن تكون في تضاعيفه، كـ (ياء التصغير)، أو أن تكون في آخره كـ (التنوين)، ومن خواص الاسم التي تكون في معناه، جواز كونه فاعلا، ومفعولاً، ومبتدأ، وما أشبه ذلك"[4].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ ذكر أنّ حروف الجرّ من علامات الاسم، إلا أن بعض النّحاة ذهب إلى أن الجرّ أشمل من القول بحروف الجرّ؛ لأنّ الجرّ يشمل الجرّ بالحرف، وبالإضافة، وبالتبعيّة، نحو: (مررت بغلام زيدٍ الفاضلِ)، ونلحظ من خلال المثال السابق أن (غلام) مجرور بالحرف، و (زيد) مجرور بالإضافة، و (الفاضل) مجرور بالتبعيّة[5].

وأرى أن الأنسب أن يقال: "الجر من علامات الأسماء "، غير أن بعض النّحاة منع أن تكون حروف الجرّ علامة للأسماء؛ لأنّ بعض الأسماء لا تدخل عليها

(1) المجاشعي: 35-36.
(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/45.
(3) ابن يعيش، موفق الدين (ت: 643هـ) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 1/24.
(4) المجاشعي: 36-37.
(5) شرح ابن عقيل: 1/31.

حروف الجرّ، نحو (كيف)، وردّ الزجاجي على ذلك بأنّ (كيف) إنّما منعت من ذلك؛ لأنّها سؤال عن الحال، والحال لا يسوغ دخول حروف الجرّ[1].

حدّ الفعل:

ذكر المُجاشِعيّ أن العلماء اختلفوا في حدّ الفعل، فذهب سيبويه إلى أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِـ مَا كان وما يكون، ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع [2]، وذهب ابن السرّاج إلى أن الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حا ضرٌ، وإما مستقبل [3]، ويذكر المُجاشِعيّ أن علي بن عيسى، قال: هو "ما دلّ على معنى دلالة الفائدة"، ويرى المُجاشِعيّ أن أسلم ما ذهب إليه النّحاة في حدّ الفعل هو قول سيبويه، لأنّ قولهم مُغَيّرٌ عن قول سيبويه[4].

خوّاص الفعل:

قال المُجاشِعيّ : "إنّ خوّاص الفعل كثيرة، ولا تخلو أن تكون في أوّله كـ(السين، وسوف، وقد)، أو تكون في تضاعيفه كـ(التصريف)، أو تكون في آخره كـ(تاء التأنيث والضمير)، أو تكون في معناه كدلالته على الحدث والزمان"[5].

واختصت (قد، والسين، وسوف) بالفعل؛ لأنّ (قد) وضعت لمعنى لا يصح إلا فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل المستقبل . وإنّما اختصت (السين) بالفعل؛ لأنّ معناهما جواب (لن يفعل)، وكذلك (سوف) إلا أنّ (سوف) تدلّ على بعد المستقبل من الحال، والسين أ قرب إلى ذلك منها، ولما كانت (لن) لا معنى لها إلا في المستقبل كان جوابها كذلك[6].

والتصريف إنّما كان من خوّاص الفعل، نحو : ضرب، يضرب. قال الشيخ عبد القاهر: اعلم أنّ أمثلة الفعل إنّما جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة، فإذا قلت :

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (د.ت)، الإيضاح في علل النّحو، دار الفجر العربي، بيروت، لبنان: 51-52.
(2) الكتاب: 12/1.
(3) الأصول: 38/1.
(4) المجاشعي: 37-38.
(5) المصدر نفسه: 38.
(6) اللباب: 49/1.

ضرب، دلّ على زمان ماضٍ، وضرب فيه، وإذا قلت : يضرب، دلّ على الضرب في الحال، وإذا قلت : سيضرب، دلّ على زمان مستقبل، وضرب فيه، لذا يستفاد منها علم المصدر والزمان[1].

أمّا (تاء التأنيث) فلحقت بالفعل؛ لأنّ الغرض منها تأنيث الفاعل، كذلك أنّ الضمير المتصل المرفوع لحق بالفعل؛ لأنّه لا يكون إلا فاعلا، والفاعل لا يتصل بغير الفعل[2].

حدّ الحرف:

ذهب المُجاشِعِيّ في حدّ الحرف إلى أنّه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[3].

وما ذهب إليه هو مذهب سيبويه[4].

وفي حدّ الحرف نرى أنّ النحويين حدوه بحدود كثيرة، فقال أبو إسحاق الزجاج: "الحرف ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته"[5]. وذهب الزجاجي إلى أن حدّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومنهم من ذهب إلى أنّه ما خلا من دليل الاسم والفعل[6]، ومنع المُجاشِعيّ في حدّ الحرف أن يكون صفة لغيره، ولم يكن صفة لنفسه. وإنّما هذا يجري مجرى العلامة وليس بحدّ[7].

ونلحظ من عبارات النحويين في حد الحرف أنّها عبارات مختلفة، فمنهم من ذكر أنّ الحرف "لما جاء لمعنى" وهذا ما ذهب إليه سيبويه، ومنهم من ذكر أنّ الحرف "ما دلّ على معنى في غيره"، وموقف المُجاشِعيّ من هذا الخلاف، أنّه يرى أنّ أنسب الأوجه هو مذهب سيبويه؛ لأنّ هذا المعنى يخصّ الحرف ويحصره، ولا يكون كالفعل أو الاسم؛ لأنّهما يدلان على معنيين[8].

---

(1) كتاب المقتصد: 82/1.
(2) اللباب: 50/1.
(3) المجاشعي: 38.
(4) الكتاب: 1/ 12.
(5) كتاب الحلل: 75.
(6) الإيضاح: 55.
(7) المجاشعي: 39.
(8) المصدر نفسه: 39.

ويرى ابن يعيش أنّ قولهم :"ما دلّ على معنى في غيره " أمثل من قول من يقول: "ما جاء لمعنى في غيره"؛ لأنّ قولهم: "ما جاء لمعنى" إشارة إلى العلة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة(1).

خواصّ الحرف:

ذهب المُجاشِعيّإلى أنّ خواصّ الحرف كثيرة، منها أن يكون الحرف صفة لغيره، نحو: مررت برجل في الدار فقولك : (في الدار) صفة لرجل (وهو غيره)، ومنها امتناع الإخبار عنه وبه، ومن خواصه أيضاً ألّا يستقلّ مع جزء واحد، وإنما يستقلُّ مع جزأين فصاعداً، وهو يُحدث معنى في الاسم أو الفعل(2).

فالحرف لا يحدث معنى في نفسه، وإنّما يكون معناه عندما يكون مصحوباً مع غيره، نحو : (من) تدخل في الكلام مثلا للتبعيض، فهي لا تدلّ على تبعيضها نفسها، بل تدلّ على تبعيض غيرها (3)، وأمّا إذا دلّ الحرف على معنيين فصاعداً، نحو: (من) التي تكون للتبعيض مرة، ولابتداء الغاية مرّة أخرى، فإنّما يكون ذلك في أوقات مختلفة؛ لأنّها إذا كانت مبعّضة، لا تكون في نفس الكلام لابتداء الغاية، أمّا الاسم فهو يدلّ في حين واحد على مسمى، وعلى الفاعلية مثلا، وكذلك الفعل يدلّ في حين واحد على الحدث والزمان(4).

2.3.1 علامات متفرّقة وعللها:

إعراب الاسم المتمكن:

ذهب المُجاشِعيّإلى أن الاسم المتمكن أُعرب ؛ ليفرق الإعراب بين المعاني، التي تعتوره، فلولا الإعراب ما وقع الفرق بين هذه المعاني، ولا عُرف الفاعل من المفعول(5).

---

(1) شرح المفصل: 2/8، ووافقه العكبري: اللباب: 50/1.
(2) المجاشعي: 40.
(3) الإيضاح: 54، كتاب المقتصد: 84/1) 85.
(4) شرح جمل الزجاجي: 89/1.
(5) المجاشعي: 43-44.

ومثال النّحاة في هذه المسألة (ما أحسن زيداً) لأنّه إذا عُريّ عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب [1]. وخالف قطرب النحويين في هذه المسألة، وبيّن أنّ هذا الاعتلال فاسدٌ، لأنّ من الكلام أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، نحو: لعلّ زيداً أخوك، وكأنّ زيداً أخوك، وهناك أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، نحو: ما زيد قائماً، ما زيد قائم [2].

وترجح الدراسة أن ما ذهب إليه قطرب لا يصحّ؛ لأنّ هذه الحروف محمولة على الأفعال [3]. ومنع المُجاشِعيّ أن يحصل الفرق بين المعاني بلزوم الرتبة؛ لأنّ في ذلك تضعيفاً على المتكلم، ولم يَجُزِ التقديم والتأخير وهم يحتاجون إلى ذلك لإقامة الوزن والقوافي [4]. فأمر التقديم والتأخير لا يصح في كثير من المواضع ألا ترى أنّنا إذا قلنا: "ما أحسن زيداً" فـ(ما) في الأصل فاعل لا يصح تقديم الفعل عليه [5].

الفعل المضارع:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الفعل المضارع ما كانت أوّله إحدى الزوائد الأربع وهي: (الهمزة، والنون، والياء، والتاء)، وكانت هذه الحروف أولى بالزيادة من غيرها، والأصل أن تكون حروف المدّ واللين هي الزائدة؛ لأنّها أمهات الحركات ولا تخلو كلمة منها، أو من أبعاضها [6].

أمّا عن زيادة هذه الحروف دون حروف المدّ واللين، فذهب المُجاشِعيّ والنّحاة إلى أنّ زيادة الألف أوّلاً أمر مرفوض، لأنّ الألف ساكنة، والساكن لا يبتدأ به؛ لذا فأبدلوا منها أقرب الحروف إليها وهو الهمزة. وأمّا عن زيادة الواو فإنّها لا تزاد أوّلاً، لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفا يقرب مخرجه من مخرجها وهو

---

(1) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1992)مسائل خلافية في النّحو العربي ، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشروق العربي، عمان، الأردن: 93-94، اللباب: 1/52-53.
(2) الإيضاح: 70.
(3) الإيضاح: 71.
(4) المجاشعي: 44.
(5) مسائل خلافية: 94) 95.
(6) المجاشعي: 44.

التاء. وأمّا الياء فجعلوها للغائب، واحتاجوا إلى حرف رابع فجعلوه النون؛لأنّ النون أقرب لحروف المد واللين[1].

ذهب علماء العربيّة القدماء إلى أنّه لا يجوز الابتداء بساكن، فالنظام الصوتيّ في العربية لا يبدأ بساكن، ولذلك تخلّصت العربية من البدء بساكن بجلب همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن، نحو: ابن[2].

وهذا يجعلنا نفسر التزام الحجازيين تحقيق الهمزة عندما تكون في صدر الكلام؛ ولأنّ تخفيفها سيؤدي إلى ابتداء المقطع بحركة مرفوضة، والتقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة مرفوض أيضاً[3].

ويرى الدرس الصوتيّ المعاصر أنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف وهو الهمزة، والهمزة حرف أجلد[4].

أمّا عن الواو فإنّها تبدل من التاء، فذهب علماء العربية القدماء إلى أنّ الواو لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف، فأبدل منها حرف يبدل من الواو كثيرا وهو التاء، نحو: (تخمة) من الوخامة[5].

والدرس الصوتيّ المعاصر يرى أنّ ما حلّ في كثير من الأنماط اللغوية، نحو: (تلامية) لا يخضع لباب الإبدال، وإنّما هو ناجم عن أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة، ويرفض ما جاء عند القدماء من التقارب بين الحرفين لا من حيث

---

(1) المجاشعي: 45. و السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: 368هـ)، (1986)، شرح كتاب سيبويه، صنعه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 69/1-70. أسرار العربية: 22-23.

(2) شرح المفصل: 125/9.

(3) أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة: الشايب، فوزي، (2004)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن: 2004: 106

(4) مرعي، عبد القادر، (2002)، التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة، بحوث ودراسات، الطبعة الأولى، دون ناشر: 180.

(5) شرح كتاب سيبويه: 70/1.

المخرج،ولا من حيث الصّفة[1]. ويرى أنّ هذا الإبدال -إبدال التاء من الواو - هو من باب القياس الخاطئ[2].

ويتضح أثر الحركة المزدوجة في المثال الآتي:

(اتّعد):

وعد < اوتعد < اتعد < اتّعد

wa <ada < *iwta <ada* < *>ita <ada* < *>itta <ada*

تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (iw) في صيغة (افتعل)، وهذه الحركة مرفوضة لذا تمّ حذف شبه الحركة (w) وعوّض عن المحذوف من خلال تضعيف التاء. أمّا عن العلاقة بين الصوتيّن -عند المعاصرين- في إبدال الواو من التاء؛ فالواو صوت ضعيف، والتاء صوت أجلد[3].

علة امتناع الأسماء من الجزم:

ذهب المُجاشِعيّإلى ما ذهب إليه سيبويه، قال : "ليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة"[4].

وعلل المُجاشِعيّ امتناع الأسماء من الجزم؛ لأنّ الجزم في الأسماء يؤدي إلى سقوط الحركة، وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها؛ لأنّه تابع لها، وأضاف إلى ذلك أنّ جزم الأسماء يؤدي إلى التقاء الساكنين، وهما آخر الاسم والتنوين، ومنع تحريك آخر الاسم - في الساكنين-؛ لأنّه إذا حرّك لم يَبِن للجزم تأثير، كما أنّ التنوين لا يُحرّك حركةً لازمةً، لأنّه إنّما وضع لهذا المعنى ساكنا، ولا يجوز حذف آخر الاسم؛ لأنّ الحذف يلحق الحروف الصحاح[5].

---

(1) عبابنة، يحيى، (2000)،دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ، الطبعة الأولى، دار الشّروق، عمّان، الأردن: 135-136، فراية، نضال، (2003)، الأنماط اللغوية النّادرة، دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحيانيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن: 100-101.

(2) عبد التواب، رمضان، (1983)،التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، القاهرة، الرياض، مصر، السعودية: 74.

(3) دراسات في فقه اللغة: 135، الأنماط اللغوية النادرة: 55.

(4) الكتاب: 14/1، المجاشعي: 45.

(5) المجاشعي: 45، 46.

ووافق المُجاشِعيّ جماعة من البصريين والكوفيين في أنّ حـــروف الجــزم نافية، والأسماء لا تنفى، وإنّما تُنفى أحوالها[1]، لذا امتنعت الأسماء من الجزم.

ومما تقدم منع المُجاشِعيّ جزم الأسماء؛ لأنّ الجزم يؤدي إلى سقوط الحركة والتنوين، فيختل الاسم، نحو : أنك لو أردت جزم (جعفر): لزمــك إســكان الــراء، وبعدها التنوين فكان يلزم حذف التنوين؛ لأنّه ساكن وقبله الراء ساكنة، والاسم يختل إلى ذاك ولو حركنا الراء من (جعفر) لالتقاء الساكنين بطُل لفظ الجزم من الكلام[2].

وقال سيبويه: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعــال أثقــل مــن الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكّناً، فمن ثَمّ لم يلحقها تنوين ولحقهــا الجزم والسكون[3].

وقال العكبري: "الجزم ليس بأصل في الإعراب؛ لأنّه سكو ن في الأصل، والسكون علامة المبني ، إلا أنّه جُعل إعرابا فرعاً، فخُصَّ بما إعرابه فــرع، وهــو الفعل"[4].

وقال الكوفيون: لمّ تخفض الأ فعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفّتها، ليعتــدل الكلام"[5].

ويبدو أنّ امتناع الجزم من الأسماء يعود إلى ظاهرة صــوتيّة، تتمثــل فــي ظهور التقاء الساكنين، وهذا مرفوض في العربيّة -إضافة إلى ما ذكرنا سابقاً فــي سقوط الحركة والتنوين - هناك بعض الأسماء يكون فيها الحرف الذي قبل الآخــر ساكناً، نحو: (بكْرْ)حالة الوقف، فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث ة سواكن فلم يمكن ذلك [6]. وفي الأصل أنّ العربيّة تفرّ من التقاء الساكنين في حالــة الوقف على آخر الثلاثي الساكن العين، وذلك للــتخلص مــن المقطــع الصــوتيّ

---

(1) المجاشعي: 46. و الإيضاح في علل النحو: 106.
(2) الإيضاح في علل النحو: 102) 103.
(3) الكتاب: 20/1.
(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 65/1.
(5) الإيضاح في علل النحو: 106.
(6) المصدر نفسه: 102.

المرفوض في العربيّة [1]، وتخلّصت العربيّة من هذا المقطع المرفوض بتحريك عين الثلاثي، والوقف بالسكون يؤدي إلى التخلص من المقطع الصوتيّ الخامس المرفوض، ويتشكل من هذا المقطع مقطعان صوتيّان مقبولان هما المقطع الأول قصير مفتوح، والمقطع الثاني قصير مغلق بصامت[2].

وإذا كانت العربيّة تخلّصت من التقاء الساكنين في المقطع الواحد، فكيف يجيز نظامها الصوتيّ اجتماع ثلاثة سواكن؟.

علة امتناع الأفعال من الجرّ:

منع المُجاشِعيّ والنّحاة أن تكون مجرورة؛ لأنّ الجرّ أصله أن يكون بالإضافة والإضافة إلى الفعل لا تصح [3].وقال سيبويه : "وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقبا للتنوين، وليس ذلك في الأفعال[4].

ويذهب المُجاشِعيّ في امتناع الإضافة إلى الفعل لأشياءمنها[5]:

أنّ الأفعال أدلة وليس بالمدلول عليه، والإضافة لا تكون إلى الأدلّة، وإنّما تكون إلى المدلول عليه، نحو : غلام زيد. ومنها أنّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان وهما الفعل والفاعل؛ لأنّ الفعل لا يخلو من الفاعل البتّة مظهرا أو مضمراً . ومنها أنّ الإضافة إنّما دخلت الكلام لتخصص أو تعرف، والفعل لا يُخصص ولا يُعرّف؛ لأنّه لا يكون إلا نكرة.

ومما منع الإضافة إلى الأفعال هو أنّ الإضافة في الكلام على ثلاثة أوجه : إضافة الشيء إلى مالكه، وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصول إليه، وإضافة

---

(1) يسمى المقطع الزائد في الطّول، ويتكون من (صوت صامت + حركة قصيرة+ صامت + صامت) ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص)، مرعي، عبد القادر، (1993)، المصطلح الصوتي عند العلماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الطبعة الأولى، دون ناشر:197.

(2) التشكيل الصوتيّ: 183.

(3) المجاشعي: 46، و اللباب في علل البناء والإعراب: 69/1.

(4) الكتاب: 14/1.

(5) المجاشعي: 46.

الشيء إلى جنسه . والأفعال لا تُملك؛ لأنّها ليست واقعة على مسميات تستحق الملك، إنّما هي عبارة عن حركات فاعلين في الزمان، وكذلك أنّ الأفعال لا تستحق شيئاً[1].

نلحظ أنّ المُجاشِعيّ قد وافق الأخفش في علة امتناع الأفعال من الجرّ، ويجيز الأخفش إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأنّ الأفعال لا بدّ لها من فاعلين، والفعل والفاعل جملة والزمان يضاف إلى الجمل، ويكون المعنى فيه كالمعنى في إضافة الزمان إلى المصدر، فإذا قلت: هذا يومُ يقوم زيد، فكأنّك قلت: هذا يومُ قيام زيد[2].

أمّا من حيث إنّ الأفعال أدلة على غيرها، فيعني أنّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، فهي أدلة على فاعليها، وفي حروفها دليل على الحدث، وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدي فيها دليل على المفعول، ولا تجوز الإضافة إلى ما دلّ على هذه الأشياء وهو الفعل؛ لأنّ الدليل على الشيء غيره، ولا تجوز الإضافة إلى الدليل[3].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ وافق إجماع النحويين كلّهم - من البصريين والكوفيين- على أنّ الأفعال نكرات، والدليل على ذلك أنّها لا تنفك من الفاعلين، والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة، والجمل نكرات كلّها؛ لأنّها لو كانت معارف لم تقع بها الفائدة؛ لأنّها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة[4].

الأسماء الستة:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنهامعربة بالحروف توطئة للمثنى وجمع السلامة، أراد النّحاة أن يكون لذلك نظير في الآحاد تأنيساً للتثنية والجمع[5]. ويقول المُجاشِعيّ : "إنّ الأسماء الستة خصتّ بذلك دون غيرها؛ لأنّها تدلّ على أنفسها وعلى غيرها، لأنّك إذا قلت : أب، دلّ على ابن أو بنت، فأشبهت الأفعال - من حيث

(1) الإيضاح في علل النحو: 108) 109.
(2) شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 1/96-97.
(3) المصدر نفسه: 1/96، الإيضاح في علل النحو: 109-110.
(4) الإيضاح في علل النحو: 119.
(5) المجاشعي: 47، و هذا الرأي: علل النحو: 213، شرح المفصّل: 1/52، أسرار العربية: 43.

كانت الأفعال تدلّ على أنفسها وعلى فاعليها- فحُملت هذه الأسماء عليها لِما بينهما من المضارعة[1].

ونلحظ أنّ النّحاة قد جعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف -الأسماء الستة- ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع، وإنّما اختاروا من المفردات هذه الأسماء، قال العكبري: لأنّها تلزمها الإضافة في المعنى، إذ لا أب إلا وله ابنٌ، ولزوم الإضافة لها يشبهها بالتثنية، إذ كان كلّ واحد منها أكثر من اسم واحد"[2].

وأضاف أبو الحسن الورّاق وجهاً آخر، وهو أنّ هذه الأسماء تطّردّ في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك هذا أبٌ، فقد لزمت أوساطها الحركات، فلمّا ردّوها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب؛ أرادوا أن يبقوا الحكم فيها، فلمّا ضمّوا وسطها، انقلب آخرها واوا، لأنّ الأصل (فعل)، فحقُّ أواخرها أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف متى انضمّ ما قبلها صارت واوا، وإذا انكسر ما قبلها صارت ياء، فلهذا وجب أن تختلف أواخر هذه الأسماء بالحروف[3].

ويبدو لي أنّ الوجهين الأخيرين أنسب مما جاء عند المُجاشِعيّ ، بحكم اللفظ والمعنى في الإضافة.

ألف التثنية:

التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين أو الاثنتين، وأصل التثنية العطف، تقول: (قام الزيدان) والأصل (قام زيد وزيد) إلا أنّهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية، للإيجاز والاختصار[4].

ومن المعروف والثابت في قواعد اللغة العربية، أنّ المثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، واشترط النّحاة أحكاما في الألفاظ التي تصح بها التثنية ، فيذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ التثنية في كلام العرب تكثر من حيث كان لا يمتنع منها

---

(1) المجاشعي: 47.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 95/1.

(3) علل النحو: 213) 214، الإنصاف في مسائل الخلاف: 19/1.

(4) أسرار العربية: 47.

شيء من الحيوان والجماد، فاختاروا لها أخفّ الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون، وجعلت الياء تابعة للألف، وأضاف إلى ذلك أيضاً أن اختيار الألف في التثنية هو أن الألف علامة رفع، والرفع أوّل أحوال الاسم[(1)].

ونلحظ مما تقدّم أنّ المُجاشِعيّ يعلل وجود الألف في التثنية وفاقا للخفة والاستعمال، ويحاول النّحاة أن يعللوا هذه الألف قياسا على الواو في جمع المذكر السالم، فالألف تكثر في كلامهم؛ لذا اختاروا لها أخفّ الحركات، أمّا جمع المذكر السالم فيقلّ في كلامهم؛ لأنّ الواو ثقيلة، كما أنّ التثنية يستوي فيها المذكر والمؤنث، ويستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل[(2)]. ويضيف أبو علي الفارسي إلى ذلك أنّ الجمع أقوى من التثنية؛ لأنّه يقع على أعداد مختلفة، وكان ذلك أعمّ تصرّفاً من التثنية التي تقع لضرب واحد من العدد لا تجاوزه وهو الاثنان، فكانت الواو أقوى من الألف، والجمع أقوى من التثنية[(3)].

وقال الأنباري: "فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات، قيل: لأنّ التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بـ الحركات التي هي الأصل فكذلك إعراب التثنية والجمع اللذين هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرعُ الفرعَ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنّها أشبه الحروف بالحركات"[(4)].

فإذا كانت الواو علامة رفع لجمع المذكر السالم، والألف علامة رفع للمثنى، كيف تكون المجانسة بين الألف والواو أو الضمة؟ ولا مجانسة بينهما؛ لأنّ الألف (الفتحة) أشكل بها أنّ تكون علامة للنصب ويذهب أبو إسحاق الزّجاجي إلى أنّ الألف جعلت في رفع الاثنين؛ لأنّ الرفع أوّل الإعراب؛ لأنّه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما، والتثنية أول الجمع، لأنّ معناها ضمّ شيء إلى شيء، والحروف

---

(1) المجاشعي: 50.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1992م) علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، ورمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الدينية: (1992) ص 71، 72.

(3) المصدر نفسه: 71، 72.

(4) أسرار العربية: 46، 47.

المتولّد عنها الحركات هي الألف والواو والياء، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو، فلو كان ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق[1].

ويضاف إلى ذلك أنّنا لو اعتبرنا إعراب التثنية والجمع بالواو في الرفع، والياء بالنّصب والجرّ، لأدّى ذلك إلى إسقاط الألف من دلالات الإعراب، وهي إحدى الدّعائم الثلاث التي هي أصل تولّد الحركات؛ لأنّ الحركات المأخوذة من هذه الحروف مستعملات في إعراب الواحد[2].

ونتبين مما سبق أن دلالة التثنية هي الألف والنون، أو الياء والنون، إلا أنّنا نجد بعض الأنماط اللغوية في اللغة العربية تجعل الألف مطلقا علامة للتثنية من حيث إنّهم يلزمون الألف في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وفي هذا يقول ابن جني: " على أنّ من العرب لا يخاف اللبس ويجري الباب على قياسه، فيدع الألف ثابتة، في الرفع، فيقول: (قام الزيدان) وفي النصب: (ضربت الزيدان)، وفي الجرّ: (مررت بالزيدان). وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة"[3]. ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة لم تقتصر على بني الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، بل إنّ هذه اللغة عزيت إلى كنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة[4].

ويبدو لي أنّ ما جاء عند ابن جني يؤكد ما ذهبت إليه من حيث إنّ الحروف في المثنى علامة تثنية وليست علامة إعراب، والهدف منها -الحروف- كما ذكر هو أمن اللبس بين حالات الإعراب الثلاثة.

ومما يؤكد ألف الإطلاق في الأحوال كلّها أيضاً، قول الشاعر:

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 124.
(2) شرح المفصل: 139/4، الزبيدي، عبد الكريم، (1984)، الإعراب بالحروف، الطبعة الأولى، دار البيان العربي: 33.
(3) علل التثنية: 57-58.
(4) همع الهوامع: 133/1.

تزوّد منّـــا بـــين أُذ نـــاه طعنــــة دعته إلى هابي التّراب عقــيم [1]

والشاهد فيه (أذناه) ولو جاء به على اللغة المشهورة المستعملة لكان مجرورا بالياء (بين أذنيه).

ولم تكن هذه اللغة مقتصرة على الشعر، بل نجدها في النص القرآني، ومـــن ذلك من قرأ: (إن هذان لساحران)[2]. وخرّج النحاة هذه القراءة بأكثر من وجه[3].

واختلف النّحاة في حروفالإعراب في التثنية، فذهب المُجاشِــعيّ إلـــى أنّ الألف والياء في التثنية هما حرفا إعراب، وعلامتا تثنية [4]. وإنّ مـــا ذهـــب إليـــه المُجاشِعيّ هو مذهب سيبويه[5].

ووافق المجاشعي أبا إسحاق الزجاجي، وأبا بكر بن السرّاج، وابن كيســـ ان، وأبا علي[6]. وقال الأخفش: "إنّ حرف التثنية ليس بحرف إعراب، ولا هو بإعراب، ولكنّه دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع، وإذا رأيـــت اليـــاء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب، وإليه ذهب أبو العباس[7].

أمّا أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنّ الألف حرف الإعراب كما قال ســـيبويه، إلا أنّه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب . وذهب الفرّاء، والزيادي، وقطرب إلـــى أنّ الألف هي الإعراب، وكذلك الياء [8]. وقد ناقش ابن جنيّ هذه الآراء مفصلة، ثـــم انتصر لما ذهب إليه سيبويه[9].

---

(1) شرح المفصّل: 138/3، الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت: 761هـــ)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان: 47.

(2) سورة طه: 63.

(3)قرأ أبو عمرو : (إن هذين لساحران)وأمّا قراءة الجمهور : (إنّ هذان لساحران). فأمثل الأقوال: فيهـــا أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم شرح المفصل: 130/3، شرح شذور الذهب: 46، 49.

(4) المجاشعي: 50، 53.

(5) الكتاب: 17/1.

(6) علل التثنية: 48) 49، شرح المفصل: 139/4.

(7) المقتضب: 152/2، علل التثنية: 50، شرح المفصل: 139/4.

(8) علل التثنية: 50، شرح المفصل: 140/4.

(9) المصدر نفسه: 51 وما بعدها

وخلاصة القول إ نّ التثنية تمثل اختصاراً لغوياً في اللغة العربية؛ لأنّ المثنى يعبر عنه بلفظ الواحد، نحو : (رجل ورجل)، رجلان، وإذا كانت التثنيـة اختصـارا لغويا فاختاروا لها أخف الحركات وهي الألف، فالألف لا تكلف الناطق إلا إرسـال النفس حرّا، وترك مجرى الهواء أثناء النطق بلا عناء(1).

وهذا يجعلنا نفسر مناسبة الخفة التي دعت إلى إهمال الحركة الإعرابية -في النصب والجرّ- في بعض اللغات التي التزمت الألف في أحوالها كلّها.

وأشار بعض الباحثين إلى تأخر الإعراب عن التثنية، ولـم يكـن مصـاحباً لأصل التثنية، بل دخل عليها بعد ذلك، ولا نعلم وجه التقدير للوقت الذي دخل فيـه الإعراب عليها، فالإعراب مظهر حضاري يأتي في مراحل نمو المجتمعات وحاجة الإنسان إلى البيان والإيضاح عن المعاني التي تعتور الكلمة الواحدة مركبـة مـع غيرها بحسب العوامل الداخلة عليها، ويكون الإنسان في هذه المرحلة قادراً علـى التتبع والاستقراء والتعليل والاستنتاج(2).

وعندما أدخلوا الإعراب على التثنية لمّا دعت الحاجة إليه أقروا الألف فـي الرفع؛ لأنّها عماد التثنية وعلامتها الأصلية، والرفع علامة العُمَد التـي لا تسـتغني الجمل عنها، فناسب لذلك أن تكون الألف التي هي علامة التثنية في الأصل علامة الرفع. أمّا في حالة الجرّ فأعطي علامته الأصلية وهي الياء، واستغنوا عن الألـف التي هي علامة التثنية بالفتحة التي هي بعضها، فصارت علامة للتثنية. وبقي مـن الإعراب النصب، وعلامته الأصلية الألف التي تكون الفتحة بعضها، ولكنّهم عندما أقروا الألف في الرفع، لم تبق للنصب علامة، فألحق بالمجرور وأعطـوه علامتـه وهي الياء، وبقيت الفتحة قبل الياء دليلا على التثنية(3).

نون التثنية:

عرضنا فيما سبق أنّ الاسم إذا ثني لحقته زيادتان، الأولى حرف المدّ واللين (الألف أو الياء)، الثانية النون. واختلف النّحاة في هذه النون -كمـا اختلفـوا فـي

(1) مصطفى، إبراهيم، (1959)، إحياء النّحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر: 79.
(2) الإعراب بالحروف: عبد الكريم الزبيدي: ط 1 (1984) ص 33.
(3) المصدر نفسه: 35.

حروف الإعراب فذهب سيبويه إلى أنّ مجيء النون في التثنية كأنّها عوض من الحركة والتنوين[1]. وإليه ذهب المبرّد[2]، وجمهور البصريين[3].

ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من التنوين نفسه، ومنهم من ذهب أيضاً إلى أنّها عوض من الحركة[4]، وأبطل ابن أبي الربيع المذهبين الأخيرين[5].

أمّا عن مجيء النون عند المُجاشِعيّ فيفسر وجودها بأنّ حرف التثنية لا يدخله الحركة ولا التنوين، لأنّه لا يكون إلا ساكناً، فجعلوا النون كالعوض من ذلك، ومنع أنّ تكون هذه الصفة في كلّ مكان، ويبين أنّ حالة النون في ثلاث أحوال، تكون مرّة عوضاً من الحركة وحدها، وتكون مرّة عوضاً عن التنوين، أمّا الحالة الثالثة فتكون فيها النون عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً[6].

ونلحظ أنّما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب ابن جني[7]، ويستدلّ ابن جني على الحالات الثلاث[8] بما يأتي:

الحالة الأولى: وأمّا الموضع الذي تكون فيه عوضا عن الحركة وحدها، فمع لام المعرفة (الألف واللام)لأنّك إذا ثنيت الا سم المعرف نحو : (الرجل) تصبح (الرجلان)، فالنون تثبت مع لام المعرفة، كما تثبت الحركة مع المفرد.

الحالة الثانية: الموضع الذي تكون فيه النون عوضا عن التنوين وحده، عندما يكون الاسم مضافا؛ لأنّ التنوين يحذف للإضافة كما تحذف نون المثنى كذلك، فحكمها كحكم التنوين، نحو: (قام غلاما زيد)، (قام غلام زيد).

---

(1) الكتاب: 18/1.

(2) المقتضب: 1/ 143.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 105/1.

(4) اللباب: 105/1-106، ابن الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبد الله (ت: 688هـ)، (1986)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي : 256/1، أسرار العربية: 54.

(5) ابن أبي الربيع: 1/ 256.

(6) المجاشعي: 51.

(7) علل التثنية: 80.

(8) المصدر نفسه: 81، 83.

الحالة الثالثة: تكون عوضا من الحركة والتنوين معاً، عندما لا يكون الاسم المتمكن مضافا أو معرّفا، نحو : (رجلان)، لو أفرد هذا الاسم على هذا الحدّ لوجدنا الحركة والتنوين جميعاً، نحو : (رجل)، فالنون في (رجلان) إنّما هي عوض مما يجب في ألف (رجلان) التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام (رجـل)، وفـي هـذه الحالة يلزم الاسم أن تتبعه الحركة والتنوين.

ولعلّ مذهب ابن جني هو الأصوب والأكثر قبولا من بين تلك الأقوال، لأنّـه مفصل، أمّا كلام سيبويه فكان مجملا. ونستدلّ على مـذهب ابـن جنـي بالكتابـة الصوتيّة كالآتي:

الحالة الأولى: الرجل *arraglu* بقيت الحركة وزال التنوين، وفي التثنيـة (الرجلان) *arragulan*.

الحالة الثانية: مررت بصاحب زيد (*zaydin* *biṣāḥibi*< (بصاحبي زيد) < *zaydin* *biṣāḥidai*.

الحالة الثالثة: (رجلٌ) *ragulun* (رجلان) *ragulan*.

حركة نون التثنية:

نون المثنى مكسورة دائما، وذهب السلف إلى أنّ الأصل في نون المثنى هو السكون، وفيه يقول المُجاشِعيّ : "إنّ الأصل في نون المثنى هو السـكون، وإنّهـا حرّكت لالتقاء الساكنين، وأمّا كسرها فعلى أصل حركة التقاء الساكنين إذا التقيا "[1]. ويقول المبرّد: "وكسرت نون الاثنين على أصل ما يجب فيها إذا التقيا "[2]. والصحيح هو للتخلص من المقطع الصوتيّ (ص ح ح ص) الطويل المغلق بصامت، ولـيس للتخلص من التقاء الساكن؛ لأنّ الألف فتحة طويلة وليست ساكنا.

وجاء في كلام العرب فتح النون، ووصف السلف أنّ فتح نون المثنى قليل في كلام العرب، وعدّ العكبريّ ذلك شذوذا، وجعل بابه الشعر[3]. وابن يعيش يـرى أنّ

(1) المجاشعي: 51.

(2) المقتضب: 144/1، وعلل التثنية: 85.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 111/1.

فتح النون ليس من ضرائر الشعر؛ لأنّ فتحها وكسرها في الوزن سواء، بل يعد الفتح لغة بني أسد، ونقلها الفرّاء عنهم[1]، ونسبها الكسائي إلى زياد بن فقعس[2].

ولذلك حظّ النحاة عدوا فتح نون المثنى لغة، وفي هذا يقول ابن جني: "على أنّ من العرب من فتحها في حال الجرّ والنصب تشبيها بـ (أينَ، وكيفَ)، وتجري الياء -وإن كانت غير لازمة- مجرى الياء اللازمة، فتقول: "مررت بالزيدينَ، وضربت الزيدينَ". وأنشدوا في ذلك لبعضهم:

على أحوذيين استقلت عشيةً فما هي إلا لمحةٌ فتغيبُ [3]

وفتحها بعضهم مع الألف، فقال:

أعرفُ منها الأنفَ والعينانا ومنخرينِ أشبها ظبيانا[4]

وقد حكى أنّ منهم من ضمّ النون في (الزيدان)، فقال: (الزيدانُ)، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[5].

ويعلل المُجاشِعيّ كسرها، بقوله: "إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، وعلامة الجرّ الكسر، وعلامة الجزم السكون، فلما احتاجوا إلى تحريكه حركوه بحركة نظيره"[6].

ويذهب المبرّد في ذلك إلى أنّ الاسم الساكن يتحرك بالكسر، لأنّك لو فتحته لالتبس بالمنصوب، وإن ضممته التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلا يلتبس بالمجرور، إذ كان المجرور المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين[7].

---

(1) شرح المفصّل: 142/4، و ما نسبه الفراء من فتح النون في: معاني القرآن: الفراء: 423/2.

(2) الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني : ط 1 (1983): 195/1.

(3) الهلالي، حميد بن ثور (ت: 30هـ)، (1951)، ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، مصر: 55، و معاني القرآن: الفراء: 423/2، علل التثنية: 87، شرح المفصل: 141/4.

(4) وقال أبو حاتم : وأخطأ في قوله " العينانا " إنما هو " العينين" كتاب النوادر في اللغة : لأبي زيد : ط 1 (1981) 168، 169، علل التثنية: 88، شرح الفصل: 143/4.

(5) علل التثنية: 87-88.

(6) المجاشعي: 51، ويذكر المُجاشِعيّ هذا القول لسيبويه، الكتاب: 9/3، ولكنّ سيبويه لم يعلل كسر نون المثنى في هذا الباب، وقوله السابق " في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها "

(7) المقتضب: 174/4.

ويقول ابن جني : "وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع؛ لأنّها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا"[1].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ الوجه الأول أقيس مما ذهب إليه المبرّد، وابن جني[2]. ومنهم من ذهب إلى أنّهم لما فتحوا نون الجمع لزمهم كسر نون المثنى ليكون ذلك فرقا بين النونين[3].

ورأينا فيما سبق أنّ السلف اعتبر أصل نون التثنية هو السكون، وحركت للنفور من التقاء الساكنين . أمّا بعض الباحثين المعاصرين فيرى أنّ الحركة الأصلية في نون المثنى هي الفتحة، بدليل لزوم الفتحة لها في جمع المذكر السالم في جميع الحالات الإعرابية، ودليل وجود بعض الألفاظ التي تمثل الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة مثل (شتان)[4].

وعلل الدرس الصوتيّ المعاصر حركة نون المثنى بالكسر، بسبب تتابع فتحتين (طويلة، وقصيرة) فخولف بينهما بتحويل فتحة النون إلى كسرة[5]. وعدّ المعاصرون ذلك التحويل في حالة الرفع للمثنى هو من باب المخالفة بين الحركات[6]، كما في:

مسلمانَ < *muslimāna*   مسلمان < *muslimāni*

الأصل   التحويل

ونلحظ أنّ المخالفة لم تكن مباشرة، بل فصل بين الفتحة الطويلة، والفتحة القصيرة فاصل وهو صوت (صامت) النون.

---

(1) علل التثنية: 86.

(2) المجاشعي: 52.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 255/1.

(4) التطور اللغوي: رمضان عبد التواب: ط 1 (1983): 42، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة: فوزي الشايب: ط 1 (2004) ص 390.

(5) أثر القوانين الصوتيّة: 390.

(6) القرالة، زيد، (1994) الحركات في اللغة العربيّة دراسة في التشكيل الصوتي ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، عمّان، الأردن: 80.

والهدف من إبدال الفتحة القصيرة كسرة لمّا جاورت الألف (الفتحة الطويلة)، هو تجنب النطق بمجموع من الحركات المتحدة الطابع[1].

أمّا ما ذهب إليه المُجاشِعيّ في تعليل اختيار الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين فلا يتفق مع العلاقة الصوتيّة التي تتعلق بوضع جهاز النطق، وأرجح تفسير المعاصرين -بشكل عام للتخلص من التقاء الساكنين - أنّ التخلص من التقاء الساكنين بالكسر هو الأصل يعود إلى سبب صوتي يتعلق بوضع جهاز النطق؛ إذ إنّ مراكز جهاز النطق واقعة بين الفكين: الفك العلويّ ثابت والأسفل متحرك، وعند التسكين أو الوقف يكون الفك الأسفل مستقرا، وتكون أعضاء النطق الثابتة فيه ملتصقة بأجزاء الفك الأعلى، وليس من لفظ دون انفتاح الفكين عن بعضهما، وكل انفتاح يؤدي إلى انخفاض الحنك الأسفل وأيسر الخفض خفض الوقف[2].

وأرجح ما ذهب إليه القدماء من أنّ الحركة الأصلية في نون المثنى هي السكون، وأمّا ما ذهب إليه بعض المعاصرين من وجود بعض الألفاظ التي تمثل الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة، لا يمكن أن يكون قياسا، بل هو شاذ ولا يقاس عليه، فقال ابن منظور: "ويجوز على هذا الوجه شتّانِ، بكسر النون، على أنّه تثنية شتّ، وشتّانَ: مصروفة عن (شتُتَ)، فالفتحة التي في النون هي الفتحة التي كانت في التاء"[3].

وأمّا ما ذهب إليه المعاصرون من علة اختيار الكسرة في نون المثنى، فيعد من باب المخالفة بين الحركات، وهذه الحالة لا تفسر حركة نون التثنية في حالتي النصب والجرّ، بل إنّ ذلك مقتصر على حالة الرفع، أي مع الألف.

وخلاصة القول في باب التثنية في اللغة العربية، ومما تقدم لاحظنا الاضطراب في العلامة الدالة على التثنية فبعضهم أشار إلى أنّ العلامة الدالة على التثنية هي الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجرّ، إلا

---

(1) المصطلح الصوتيّ عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: عبد القادر مرعي: ط 1 (1993) ص 144.
(2) التشكيل الصوتيّ: عبد القادر مرعي: ص 184) 185.
(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (د.ت) لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان: 50/2 مادة (شتت).

أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ العلامة الدالة هي الألف مطلقاً واستشهدوا على ذلك في بعض اللغات، كما ظهر الاضطراب في العلامة الإعرابية وانقسم النّحاة في آرائهم، واختلفوا أيضاً في نون التثية، ويرى إبراهيم مصطفى أنّ باب الـ تثنية في العربية غريب كباب العدد؛ إذ يُذكّر فيه المؤنث ويؤنث المذكر[1].

لم جُعل الجمع الصحيح في الرفع بالواو، وفي الجرّ والنصب بالياء:

علل المُجاشعيّ الجمع السالم بالواو، بأنّ هذا الجمع يقلّ في الكلام؛ لأنّه مختصّ بمن يعقل أو شُبِّه به، والواو ثقيلة فأرادوا أن يقلّ في كلامهم ما يستثقلون[2]. وهو ما قرره النّحاة ليعادلوا بين التثنية والجمع[3]. وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ القول في دخول الإعراب، وإلحاق النون في الجمع كالقول في التثنية، وعلة حركة نون الجمع هنا كعلة حركتها في التثنية[4].

ومن المعروف والثابت في قواعد اللغة العربية أنّ جمع المذكر السالم يعرب بالحروف، يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء . إلا أنّ كثيرا من العرب من يثبت الياء في جميع أحواله ويعربه بالحركات، فإذا جعلوا حرف الإعراب على النون قلبوا حرف اللين الذي قبل النون ياءً، فيقولون: هؤلاء مسلمينٌ[5].

واختلف في اطّراد هذا، والصحيح أنّه لا يطرد، وأنّه مقصور على السماع، ومنه قول الرسول ° : "اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسفَ"، ومثله قول الشاعر:

دعانِيَ من نجدٍ؛ فإنّ سنينَهُ   لَعِبن بنا شيباً وشَيّبْنَنَا مُردا[6]

(1) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: 113.

(2) المجاشعي: 52.

(3) علل التثنية: 71، أسرار العربية: 49، اللباب في علل البناء: 1/99.

(4) المجاشعي: 52) 53.

(5) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1986)،كتاب المسائل العضديا ت تحقيق : شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا: 123.

(6) البيت للصمة بن عبد الله القشيري: كتاب المسائل العضديات: 125، شرح المفصّل: 5/11) 12، شرح ابن عقيل: 1/55، البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1982)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الناشر الخانجي، دار الرفاعي، القاهرة، الرياض، مصر، السعودية: 8/58.

فالنون في (سنين)بمنزلة النون في زيتون [1]. ونلحظ أنّ هذه الظاهرة كانت مقتصرة على السماع، فالمشهور أن يرفع جمع المذكر بالواو، وينصب ويجر بالياء.

مّا عن حركة النون في جمع المذكر السالم فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ حركتها الفتح، وكانت بالفتح فللفرق بينها وبين نون التثنية، وأضاف أيضا -في فتح نون الجمع- لكراهة الخروج من ضم وواو إلى كسر، أو من كسر وياء إلى كسر؛ لأنّه مستثقل في كلام العرب[2].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب المبرّد؛ لأنّه لا يستقيم توالي الكسرات والضمّات مع الياء والواو، ففتحت [3]. وقد شذّ كسر نون الجمع وحقها الفتح - للاستشهاد بها على إعراب الجمع بحركات النون، ومن ذلك قول الشاعر:

ومــاذا تبتغــي الشــعراء منّــي   وقد جاوزت حــدّ الأربعــينِ؟ [4]

أمّا الدرس الصوتيّ المعاصر فيرى أنّ تحريك نون الجمع بالفتح هو من باب المخالفة الصوتيّة بين الحركات [5]. فجمع المذكر السالم يتضمن حركة الضمة الطويلة في حالة الرفع، وحركة الكسرة الطويلة في حالتي النصب والجرّ، وهذه الحركات تمثل مورفيم الجمع في حركات طويلة أصلية في كميتها وغير ناتجة عن إشباع حركة قصيرة ، ولكون الفتحة (حركة النون) تخالف هاتين الحركتين فإنّها بقيت ثابتة ولم تتحول إلى كسرة كما في المثنى[6].

ونلحظ أنّ ما ذهب إليه المبرد، ووافقه المُجاشِعيّ ينسجم مع الرؤية الصوتيّة الحديثة، لما حصل بين هذه الحركات من ثقل.

---

(1) المجاشعي.

(2) المصدر نفسه: 53.

(3) المقتضب: 144/1.

(4) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي :كتاب المسائل العضديات : 124 شرح المفصّل : 13/5 شرح ابن عقيل : 58/1، خزانة الأدب: 66/8.

(5) أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية: 391.

(6) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتيّ: 81.

علة سقوط نون التثنية والجمع في الإضافة:

عدّ المُجاشِعيّ أنّ النون عوض من التنوين فسقطت كما يسقط التنوين؛ لأنّها زائدة والمضاف إليه زائد ولا يجمع بين الزيادتين[1].

فحكم نون المثنى والجمع في الإضافة كحكم التنوين كلاهما يحذف، وعلل العكبري حذف التنوين في الإضافة لوجهين: أحدهما: أنّ التنوين في الأصل دليل التنكير، والإضافة تعرّف أو تخصص، فلم يُجمع بينهما لتنافيهما في المعنى. والثاني أنّ التنوين جعل دليلا على انتهاء الاسم، والمضاف إليه من تمام المضاف، فلو نوّن الأول لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم، فالتنوين يؤذن بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال، فلم يجتمعا[2].

ويبدو لي أنّ هذه التعليلات وإن كانت مقبولة - إلا أنّها لا تفسر حقيقة الاستعمال؛ لأنّه جاء في كلام العرب رفض الجمع بين نون (التثنية والجمع)، و التنوين في الإضافة، وهذا يجعلنا نُفَسِّرُ أنّ العربية تميل في نطقها إلى السهولة والتيسير، فالنون في التثنية والجمع، والتنوين في الإضافة إذا اجتمعا يتشكل الثقل في النطق، فحذفهما بسبب الخفة في الاستعمال.

علة جعل نصب جمع المؤنث كجرّه:

اختار المُجاشِعيّ ما اختاره النّحاة وهو أنّهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حدّ جمع المذكر، فلما كان نصب جمع المذكر كجرّه جعلوا المؤنث كذلك ليتشاكلا[3].

فكان جمع المذكر السالم هو الأصل، وجمع المؤنث السالم هو الفرع، فلذا حمل الفرع على الأصل؛ لأنّه لما وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المذكر، وجب ذلك أيضاً في جمع المؤنث الذي هو الفرع[4].

---

(1) المجاشعي: 53.
(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 1/78) 79.
(3) المجاشعي: 54.
(4) أسرار العربية: 62.

وبين الدرس الصوتيّ المعاصر أن العلاقة بين الحركات في جمع المؤنث السالم، هي علاقة صوتية، وتتضح في المخالفة الصوتيّة بين الحركات، فكان جمع المؤنث السالم منصوباً بالكسرة - والأصل أن يأتي منصوباً بالفتحة - وقد تحولت الفتحة المفترضة أصلاً إلى كسرة لوجود فتحة طويلة قبلها طبقاً لقانون المخالفة[1].

وأشار إسماعيل عمايرة إلىأنّ اللغات السامية انصرفت إلى الكسرة بوصفها وسيلة أخرى معتادة في الميز بين المذكر والمؤنث[2].

ما نظير الياء من مسلمين في مسلمات؟

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الكسرة والتاء في جمع المؤنث السالم نظير الياء في جمع المذكر السالم[3]. وذهب سيبويه إلى أنّ التاء نظير الياء، وذهب الأخفش إلى أنّ الكسرة نظيرة الياء[4].

ويستدلّ المُجاشِعيّ على أن التاء وحدها ليست نظير الياء؛ لأنّ الياء في جمع المذكر السالم تدلّ على النصب والجرّ، والتاء لا تدلّ على النصب والجرّ في جمع المؤنث السالم[5].

علة امتناع دخول الكسرة والتنوين فيما لا ينصرف:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه امتنع من ذلك؛ لأنّه أشبه الفعل من جهتين، فمنع مما مُنع منه الفعل وهو الجرّ والتنوين؛ فإن دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ في موضع الجر، لأنّ شَبَهَ الفعل قد زال عنه من حيث كان الفعل لا يضاف، ولا يدخل عليه الألف واللام[6].

أمّا عن مشابهة الاسم الفعل من جهتين، مشابهة لفظية ومعنوية، فالمشابهة اللفظية من حيث اشتقاقه من المصدر، والمعنوية من احتياج الفعل إلى الاسم؛ لأنّ

---

(1) المصطلح الصوتيّ: 144.
(2) عمايرة، إسماعيل أحمد، (1993)، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة، واللغات الساميّة، دراسة لغويّة تأصيلية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن: 105.
(3) المجاشعي: 55.
(4) الكتاب: 18/1، ورأي الأخفش ذكره المحقق.
(5) المجاشعي: 55.
(6) المصدر نفسه: 58.

الفعل يحتاج دائما إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما [1]. وأضاف ابن الأنباري - في منع التنوين - علة أخرى وهي أنّ التنوين علة التصرف، فلمّا وجد ما يوجب منع التصرف وجب أن يحذف، ومنع الجرّ تبعا له[2].

وقيل: إنّه منع من ذلك لئلا يتوهم أنّه مبني؛ لأنّ الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، فلما منع الكسرة حُمل جرُّه على نصبه فجرّ بالفتحة كما ينصب بها[3].

أمّا في الألف واللام، والإضافة فيجرّ بالكسرة، وقال ابن الأنباري : دخل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أنّه أُمِن فيه التنوين، لأنّ الألف واللام، والإضافة لا تكون مع التنوين، والوجه الثاني :أنّ الألف واللا م، والإضافة قامت مقام التنوين، والوجه الثالث: أنّه بالألف واللام بعد عن شبه الفعل[4].

ويبدو لي أنّ التنوين في الممنوع من الصرف ثقيل، لذا لم ينون الممنوع من الصرف طلبا للخفة.

علة امتناع الاسم المقصور من الحركة الإعرابية:

الاسم المقصور هو اسم معرب آخره ألف ثابتة، وهذه الألف إمّا أن تكون منقلبة عن ياء كـ (فتى)، أو منقلبة عن واو كـ (عصا)، أو مزيدة للتأنيث كـ(حبلى)، وإما أن تزاد للإلحاق كـ(أرطى).

قال المُجاشِعيّ : "امتنع منه، لأنّ في آخره ألفاً، والألف لا تتحرك إلا أن تنقلب همزة"[5]. وقال سيبويه: "واعلم أنّ كلّ ياءٍ أو واو كانت لاما، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنّها مقصورة تبدلُ مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في

---

(1) شرح المفصل: 57/1.
(2) أسرار العربية: 309.
(3) همع الهوامع: 76/1.
(4) أسرار العربية: 313) 314.
(5) المجاشعي: 58.

التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل؛ إلا أنّ الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمُّون الأسماء في الوقف"[1].

ومن المعروف أنّ الحركة الإعرابية على الألف تتعذر من الظهور، وأرى أن السبب هو أن الألف هوائية، تجري مع النفس، لا اعتماد لها في الفم، والحركة تمنع الحرف من الجري، وتقطعه عن استطاعته فلم يجتمعا، ولهذا إذا حركت الألف انقلبت إلى همزة[2].

ويرى الدرس الصوتيّ المعاصر نشوء الحركات المزدوجة في مثل (رحى، وعصا)، فالأصل أن يكونا (رحي، وعصو) كما في البنية العميقة.

وتمثيل ذلك في الكتابة الصوتيّة كالآتي:

رحيٌ > raḥayu(n).

عصوٌ > <aṣawu(n).

تمثلت الحركة المزدوجة الصاعدة في الكلمة الأولى (yu)، والكلمة الثانية (wu) ونلحظ أن الألف كانت منقلبة عن الياء والواو، وهذه الحركة في اللغة مرفوضة، وتميل إلى التخلص منها عن طريق حذف نواة الحركة المزدوجة، وهي الضمة (u) وهذه المرحلة تسمى مرحلة التسكين، أو مرحلة ضياع الحركة[3]. وعند حذف الحركة من تلك الأنماط اللغوية السابقة تصبح <aṣaw,raḥay.

ونلحظ بقاء شبه الحركة (y) و(w) فالنظام المقطعي في اللغة العربية لا يسمح بهذا الانفراد، ولذا فلّهما ينضمان إلى المقطع السابق لهما، وهو مقطع قصير مفتوح، وبعد عملية الانضمام يصبح المقطعان مقطعين ثلاثيين مغلقين (hay) و(saw)، وفي كلّ منهما حركة مزدوجة، وهاتان الحركتان معرضتان للانكماش، وتتحول إلى مرحلة الإمالة، وتطورت هذه الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص[4].

---

(1) الكتاب: 309/3. ويسميه سيبويه المنقوص: الكتاب: 386/3.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 85/1.

(3) الكناعنة، عبد الله محمد طالب، (1997)أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، دراسة لغوية، وزارة الثقافة، عمان، الأردن: 214-215.

(4) المرجع نفسه: 214.

raḥā > إمالة يائية raḥē

<aṣā > إمالة واوية <aṣō

ويرى عبد القادر مرعي أنّ ما حلّ في الأنماط اللغوية السابقة هـو تشـكل مقطع صوتي مرفوض في آخرها (ص ح ح ص) في حالة الرفع والنصب والجر، فتقصر الفتحة للتخلص من هذا المقطع المرفوض، فيتحول المقطـع إلـى (ص ح ص)[1]. وما يحدث فيها كالتالي:

<aṣan < <aṣān

عصن < عصان

ص ح ص < ص ح ح ص

حكم الاسم المنقوص:

هو اسم معرب آخره ياء ثابتةٌ مكسورٌ ما قبلها، وإذا كان مجردا من الألف واللام، والإضافة، حُذِفَت ياؤه في حالتي الرّفع والجرّ، نحو: هذا قـاضٍ، ومـررت بقاضٍ، وتثبت ياؤه في حالة النصب، نحو : رأيت قاضياً.أمّا إذا كان معرّفا بـ (أل)، أو مضافا فتثبت ياؤه في الرّفع والجرّ والنصب[2].

ويبين المُجاشِعيّ أنّ الأصل في الاسم المنقوص في حالتي الرّفع والجـر أن يكون بالياء والتنوين، نحو : هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، إلا أنّهم كرهـوا الضـمَّ والكسرَ على الياء فأُسكنت الياء والتقى ساكنان الياء والتنوين فحذف الياء لا لتقـاء الساكنين، وكانت الياء أولى بالحذف؛ لأنّ ما قبلها يدلّ عليها، وليس قبل التنوين مـا يدلّ عليه، ولأنَّ التنوين دخل لمعنى فلو حذف لذهب المعنى الذي دخل من أجله[3].

ونلحظ تفسير المُجاشِعيّ لذلك أنّ التقاء الساكنين مكروه في النظام اللغوي في العربية.

---

(1) التشكيل الصوتيّ في اللغة العربية: 197.

(2) المجاشعي: 60.

(3) نفسه: 60.

أمّا الدرس الصوتيّ المعاصر فيرى أنّ ما حلّ في الأنماط اللغوية السابقة من الحذف، لم يكن في باب التقاء الساكنين، وإنّما يعدّ من باب آثار التخلص من الحركة المزدوجة(1).

ويستدل الدرس الصوتيّعلى ذلك بما يأتي : فكلمة (قاضٍ) أصلها (قاضيٌ) >alṣaḍiyu حيث نلحظ الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وتتخلص العربية منها عن طريق حذف الحركة (u)، فتكون الكلمة في هذه المرحلة بموضع التسكين فتصير (ḳāḍiy)، ونلحظ تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iy) والتي تتخلص منها اللغة عن طريق حذف شبه الحركة (y)، ويعوض عن المحذوف بإطالة الحركة القصيرة (i) لتصبح كلمة (القاضي) في حالة التعريف (>alḳāḍī)(2).

أمّا في حالة التنكير فتصبح الكلمة (ḳāḍin) ثم تقصر الحركة بسبب تشكل مقطع غير مقبول في العربية (din) لأن نون التنوين ساكنة وهو مقطع ثلاثي مغلق، ويمكن القول: إنّ الحركة المزدوجة (yu) قد حذفت وعوض عنها بمطل الكسرة(3).

ḳāḍī > ḳāḍi > ḳāḍiy > ḳāḍiyu

حكم الفعل المضارع المعتل الآخر:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ ما أصله واو أو ياء، وكانا في موضع رفع أثبتت الواو والياء فيهما ساكنتين استثقالا للحركة عليهما، وإذا كانا في موضع نصب فتحتا لخفة الفتحة، نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ(4).

ونلحظ أنّ القدماء عللوا استثقال الضمة على الواو، أو الياء في الفعل المضارع الناقص، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار (يغزُو) مثل (يرمي)، فالأصل فيه (يغزُوُ)(5).

---

(1) الحركة المزدوجة: 217.
(2) نفسه: 217.
(3) نفسه: 217.
(4) المجاشعي: 60.
(5) العيني، بد الدين محمود بن أحمد (ت: 850هـ)شرح المراح في التّصريف، حققه وعلق عليه : عبد الستار جواد، دون ناشر: 237.

أمّا ما يراه الدرس الصوتيّ المعاصر فيختلف عن تحليل القدماء، من حيث إنّ الأنماط السابقة تحوي على الحركة المزدوجة، وتحليل ذلك كالآتي:

يغزُوُ > يغزُ ُ > يغزو

yaġzū < yaġzuu < yaġzuwu

الأصل > حذف الحركة المزدوجة (wu)

حذفت الحركة المزدوجة (wu) كاملة وعوض عنها بإطالة الضمة القصيرة[1]. وما حدث في الناقص الواوي، يحدث في الناقص اليائي.

أمّا في حالة النصب فعدّ المُجاشِعيّ أن الفتحة خفيفة، لذلك لم يكن هناك ثقل كما كان في الواو والياء، ويتفق القدماء والمعاصرون في ذلك، ويثبت الدرس الصوتيّ المعاصر في مثل: "لن يغزو، ولن يرمي" كالآتي:

لن يغزو > lanyaġzuwa — لن يرمي lanyarmiya.

ونلحظ تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة في الفعلين السابقين (wa) و(ya)، ولكن اللغة لم تلجأ إلى التخلص منهما هنا بسبب وجود الفتحة[2].

ويذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ ما كان آخره ألفا في حال الرفع أو النصب، لا يطرأ عليه تغيير؛ لأنّ الألف لا تتحرك [3]. ويذهب سيبويه في هذا الموضع إلى أنّ (يخشى، ويرضى) ونحوهما فإنّه لا يحذف منهن الألف؛ لأنّ هذه الألف لمّا كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف النصب التي لا تكون في الوقف بدلاً من التنوين[4].

وعدّ الدرس الصوتيّ المعاصر أنّ (يرعى) تتعرض إلى ما تعرض له المضارع الناقص الواوي، واليائي، ويمثّل عليه كالآتي:

يرعيُ > يرعَ > يرعى

yar <ā < yar <a < yar <ayu

---

(1) الحركة المزدوج: 79 80.
(2) نفسه: 82.
(3) المجاشعي: 60.
(4) الكتاب: 4/209.

الأصل حذف الحركة المزدوجة الصورة النهائية

ونلحظ من النمط الأول تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (*yu*) فحذفت العربية هذا المقطع، وفي المرحلة الثانية يلتبس في حالة الجزم، وللتخلص من هذا اللبس قامت بتعويض المحذوف عن طريق إطالة الفتحة[1].

(1) الحركة المزدوجة: 80.

الفصل الثاني

الإسناد وقضاياه في شرح عيون الإعراب

1.2 الفاعل:

الفاعل هو كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم[1]، وعدّ النّحاة الفاعل هو المسند إليه الفعل، أو ماقام مقامه[2]، وما يقوم مقامه اسم لفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الفاعل يرتفع بإسناد الفعل إليه، وكذلك يرتفع في النفي والاستفهام، لا أنّه يعمل في الحقيقة، ولكنّه لمّا أسند الفعل إليه ارتفع كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه[3].

وإنّما كان الفاعل مرفوعاً في النفي على جهة ما كان موجباً، لأنّك إذا قلت: يضرب زيد فـ(يضرب) هي الرافعة، فإذا قلت لم يضرب زيد فـ (يضرب) التي كانت الرافعة لزيد قد رددتها قبله، و (لم) إنّما عملت في (يضرب)، ولم تعمل في (زيد)، ووجب العمل في الفعل[4].

وذهب خلف الكوفي إلى أنّ العامل في الفاعل الفاعلية [5]. واختير للفاعل الرّفع، ليعرف الفاعل من المفعول به، ويعلل المُجاشِعيّ اختيار الرّفع للفاعل أولى من المفعول؛ لأ نّ الفاعل واحدٌ، والمفعولات كثيرة، فقلّ الفاعل في الاستخدام، لأنّ الضمة ثقيلة، وكثر المفعول في الاستخدام، لأنّ الفتحة خفيفة، فأعطوا الضمة ما يستثقلون، وأعطوا الفتحة ما يستخفون، وجواب آخر : وهو أنّ الفاعل يشبه المبتدأ من حيث كان كلّ واحد منهما معتمد البيان[6].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)اللمع في العربيّة، حققه : محمد علي النّجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 79، أسرار العربية: 77.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 148/1.

(3) المجاشعي: 70.

(4) المقتضب: 146/1، وكتاب المقتصد: 325/1، أسرار العربية: 79.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 151/1.

(6) شرح عيون الإعراب : 71.

وذهب المبرّد إلى أنّ الفاعل مرفوع لعلتين؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليهما السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر. والعلة الثانية أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ليعرف الفاعل من المفعول به[1].

وذهب الجرجاني في اختيار الرفع للفاعل دون النصب، لأجل أنّ الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول، ألا ترى أنّ فعلا واحدا يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعل واحدٌ[2].

ويبدو لي أنّ إعطاء الضمة للفاعل، لأنّ الضمة ثقيلة فقلّ في كلامهم ما يستثقلون.

وذهب ابن جني إلى أنّ حقيقة العمل من الرّفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنّما قال النحاة : "لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[3].

وذهب ابن مضاء إلى أنّ زيدا في قولنا: (قام زيد) مرفوع، فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام[4].

وقد وافق ابن مضاء ابن جني فيما ذهب إليه في إلغاء العامل "وقد صرح بخلاف ذلك ابن جني وغيره، قال ابن جني في خصائصه بعد كلام على العوامل اللفظية والمعنوية: "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره "[5] فأكدّ (المتكلم) بـ(نفسه) ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله: "لا لشيء غيره"[6].

---

(1) المقتضب: 146/1.
(2) كتاب المقتصد: 326/1.
(3) الخصائص: ابن جني: 109/1 (110.
(4) القرطبي، ابن مضاء (ت: 592هـ)، (1979)، الرد على النّحاة، دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، القاهرة، مصر: 127.
(5) الخصائص: 109/1 (110.
(6) الرد على النحاة: 69.

ويرى خليل عمايرة أنّ نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جنـــي يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم - في الحقيقة- لا يرفع وينصب ويجر ويجزم من غير قانون، أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كلّ باحث غيور على هذه اللغة، وهـــو مـــا يسمى بفوضى اللغة[1].

ويؤكد ذلك أنّ ابن جني لم يثبت على رأيه، وربما لم يكن يمثل عنده نقطـــة رئيسة في تفكيره اللغوي؛ لأنّه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه[2].

وأرى أنّ ابن جني ذهب في باب الفاعل إلى أنّه مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه[3]، ولم يقل إنّ الفاعل مرفوع لعمل المتكلم.

وأمّا ما أرتضيه من تعليلات في اختيار الرفع للفاعل دون المفعول - التـــي ذهب إليها النحاة فهو ما قاله ابن الأنباري في تفسيره في خمسة أوجه وأخصّ الوجه الخامس: وهو أنّ هذا السؤال لا يلزم؛ لأنّه لم يكن الغرض منه إلا مجرد الفرق وقد حصل وبان أن هذا السؤال لا يلزم؟ لأنّا لو عكسنا على ما أورد ه الســـائل فنصـــبنا الفاعل ورفعنا المفعول، لقال الآخر : فهلا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب كان مردودا [4]. فاللازم إذن اختصاص كل واحد منهما بعلامـــة لا تكون لصاحبه، وما عدا ذلك من القول فاقتراح وتحكم[5].

---

(1) عمايرة، خليل، (1987)، دراسات وآراء في علم اللغة المعاصر في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ، تقديم: سلمان العاني، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، عمان، الأردن: 73.
(2) السابق: 69 وما بعدها.
(3) اللمع في العربية: 79.
(4) أسرار العربية: 78، 79، وأشار إلى هذا عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد: 327/1.
(5) كتاب المقتصد: 327/1.

2.2 مسألة "نعم وبئس":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الأصل فيهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) على وزن شَهِدَ؛ إلا أنّهم اسكنوا الثاني استخفافا[1]. وهذا مذهب سيبويه[2]، وإليه ذهب المبرّد[3].

وخالف خليل عمايرة مذهب القدماء في أصل (نعم، وبئس) من أنهما متحولان من (نَعِمَ، وبَئِسَ)، ويستدلّ على ذلك بأنّه لا سبيل إلى الإثبات بأنّ هذا الفرع من ذلك الأصل، فالتباين بينهما واضح في المستوى الدلالي وفي المستوى الصرفي[4].

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ "(نِعْم وبِئْس)فيهما أربع لغات : كسر النون وتسكين العين، وكسر الباء وتسكين الهمزة وهذه اللغة الفصيحة -و(نَعْمَ وبَأْس)- وهذا مخفف من (نَعِمَ، وبَئِسَ) -كما تقول في (عَلِم) : عَلْمَ، و(نِعِم وبِئِس) بكسر النون والباء إتباعا لحرف الحلق[5].

ويعلل المُجاشِعيّحقيقة هذه الأوجه الأربعة، أي : اللغات الأربع، أنّ كلّ ما على (فعِل) مما ثانيه حرف من حروف الحلق يجوز فيه هذه الأوجه الأربعة، وحروف الحلق ستة هي: الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والحاء، والخاء[6].

وأمّا المطرد من هذه اللغاتهو فكسر الأول وتسكين الثاني، وقال المبرد : فلمّا كثر استعمالهما ألزما التخفيف "[7]. واستدلّ ابن الأنباري على هذه اللغات الأربع في (نعم) دون (بئس) بقراءات قرآنية[8].

وخالف ابن عصفور المُجاشِعيّ فيما ذهب إليه من أنّ (بئس) فيها لغتان هما كسر الباء وفتحها[9].

---

(1) المجاشعي: 73.
(2) الكتاب: 179/2.
(3) المقتضب: 138/2.
(4) في التحليل اللغوي: 27.
(5) المجاشعي: 73.
(6) المصدر نفسه: 73-74.
(7) المقتضب: 138/2.
(8) الإنصاف: 121/1، 126.
(9) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت: 669هـ)، المُقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري: 70.

والمُجاشِعيّ بنى حقيقة هذه الأوجه وفق قاعدة، مما ثانيه حرف من حروف الحلق يجوز فيه الأوجه الأربعة.

3.2 فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ):

اشترط المُجاشِعيّ والنّحاة في فاعل (نعم وبئس) أن يكون فيه ألف ولام على طريق الجنس، نحو: نعم الرجلُ عبد الله، وبئست المرأة هند، أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو : نعم غلام الرجل عمرو، وبئس صاحب القوم زيد، هذا من جهة إذا كان الفاعل مظهرا . أمّا إذا كان الفاعل مضمرا فاشترط المُجاشِعيّ والنحاة لزوم تفسيره باسم نكرة منصوبة تفسر ذلك الضمير، نحو : نعم رجلاً زيد ٌ من جهة أخرى[1].

وقال المُجاشِعيّ :"ولا يعملان في المضمرات، ولا في الأعلام، ولا في أسماء الإشارة، ولا فيما كان معرّفا تعريف العهد[2]. وإنّما وجب أن يكون فاعل (نعم وبئس) اسم جنس لوجهين: أحدهما أنّ (نعم) لمّا وضعت للمدح العام، و (بئس) للذم العام، خصّ فاعلهما باللفظ العام . والوجه الثاني إنّما وجب أن يكون اسم جنس ليدل على أنّ الممدوح، والمذموم مستحق للمدح، والذم في ذلك الجنس[3].

ففي قولك: (نعم الرجل زيد) لا تريد رجلا دون رجل، وإنما تقصد الرجل على الإطلاق، فالألف واللام لإفادة الشياع على حدّ الجنس، ولو كانت اللام فيه للعهد لوجب أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا كقولك : نعم زيد، ونعم هو، وذلك لا يقوله أحد[4].

ولهذا قال المُجاشِعيّ : قُصرا على الماضي؛ لأنّ الإنسان لا يمدح، ولا يذمّ إلا بما كان منه دون ما سيكون"[5].

---

(1) المجاشعي: 74، المقتضب: 138/2 وما بعدها، كتاب المقتصد: 363/1، شرح جمل الزجاجي: 600/1.
(2) المجاشعي: 74.
(3) أسرار العربية: 104.
(4) كتاب المقتصد: 363/1.
(5) المجاشعي: 75.

ونلحظ في هذه المسألة أنّ المُجاشِعيّ يؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه من أنّ (نعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّهما اسمان مبتدآن،[1] ودافع كلّ منهم عن مذهبه . ولم يكن باب (نعم وبئس) مقتصراً على الاسمية والفعلية، بل ذهب خليل عمايرة إلى أنّ أسلوب المدح والذّم من أساليب التوكيد، ولا علاقة للألفاظ التي يقوم عليها بالفعلية، أو الاسمية، فإنّ جملة المدح والذّم يمكن أن ترد على أنماط مختلفة نقول مثلا: نعم القائد خالد.

فأل التعريف هنا أفادت التفخيم، والتعظيم الذي يشير إلى أنّ المتكلم قد أراد أنّ يعظم خالداً، ويبرزه في صفة القيادة، ليتفوق على غيره من القادة ولا يفهم منها بأنّ خالدا هو القائد الوحيد[2].

ومما تقدم تبيّنا حقيقة الخلاف بين النّحاة في باب (نعم وبئس) فأخذ كل فريق يلتمس لنفسه الأدلة المؤيدة لمذهبه، وأرى أنّ كلّ دليل يستحق الاحترام ولا يجوز رده. أمّا ما تراه الدراسة في صيغتي (نعم وبئس) من تفسير فتجري ضمن التغييرات المسكوكة التي لا تتغير صورتها، ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة فهي جارية مجرى الأمثال[3].

4.2 مسألة (حبّذا):

قال المُجاشِعيّ : "إنّ الأصل في حبّ (حَبُبَ) فأسكنت الباء الأولى وأُدغمت في الثانية، فقيل : حبّ، ورُكّب مع (ذا) حتى صار بمنزلة الواحد، ولهذا لم يثنّ (ذا) ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنّه قد صار بمنزلة الباء من (ضرب)"[4].

وقال سيبويه: "وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنّ (حبّذا) بمنزلة حبّ الشيء، ولكنّ (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عمَّ، فـ (العمّ) مجرور، ألا ترى أنّك تقول للمؤنث حبّذا، ولا تقول حبذّه؛ لأنّه صار مع حبّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم لأنّه كالمثل"[5].

---

(1) الإنصاف: 97/1 وما بعدها.

(2) في التحليل اللغوي: 269، 270.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 115.

(4) المجاشعي: 76.

(5) الكتاب: 180/2.

وإنّما جعلت (حبّذا) بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم، ور كبت مع المفرد المذكر دون المؤنث، المثنى، والمجموع؛ لأنّ المفرد هو الأصل، والتأنيث، والتثنية، والجمع كلّها فرع عليه[1].

ولم يبين المُجاشِعيّ رأيا في اسمية، أو فعلية (حبّذا)، أو عدم الاسمية والفعلية، ونجد أنّ النحاة قد اختلفوا في ذلك ، فذهب أكثرهم إلى أنّ الغالب عليها الاسمية، وذهب بعضهم إلى أنّ الغالب عليها الفعلية، وذهب آخرون إلى أنّها لا يغلب عليها اسمية، ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من فعل ماض، واسم هو الفاعل، فلا يغلب أحدهما على الآخر[2].

وقال المُجاشِعيّ : "واختلف النحويون في ارتفاع الاسم بعدها، فذهب بعضهم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحبّذا خبره، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره هو فلان، وذهب بعضهم إلى أنّ (حبّذا) مبتدأ وما بعده خبره، وذهب بعضهم إ لى أنّ (ذا) مرفوع بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله، ويجعل المخصوص بدلا منه"[3].

وأضاف ابن الأنباري وجها خامسا : وهو أن تجعل (ذا) زائدة، فيرتفع المخصوص بحبّ؛ لأنّه فاعل، وهو أضعف الأوجه[4].

ومما تقدم رأينا اختلاف النحويين في باب (حبّذا) من حيث الفعلية، أو الاسمية، أو عدم الفعلية والاسمية، وطال اختلافهم في الاسم المخصوص بعدها، وحقيقة ذلك الاختلاف قد وقع في باب (نعم وبئس)، وينطبق ما ذهبنا إليه في باب (نعم وبئس) على حبذا، ولا حبّذا.

---

(1) أسرار العربية: 108.
(2) السابق: 109، شرح جمل الزجاجي: 1/ 690) 610.
(3) المجاشعي: 76) 77.
(4) أسرار العربية: 110، وهذا مذهب ابن درستويه. شرح ابن عقيل: 2/143.

5.2 باب ما لم يسمّ فاعله:

يمكن الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات اختلفت مسمياتها عند النحاة، لذلك لم يتفق النحاة على مسمى واحد لهذا الباب سواء ما يتعلق بالمسند، أو بالمسند إليه .

ونعرض بعض المسميات التي اختصت بالفعل، قال الخليل : "ما لم يذكر فاعله "[1]، وقال سيبويه: "المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، فقولك : ضُرِب زيد، ويضرَب زيد"[2].

وسمّاه المبرّد: المفعول الذي لا يذكر فاعله "[3]، وأطلق عليه ابن السرّاج : "الفعل المبني للمفعول"[4]، وقال ابن جني: "باب المفعول الذي جُعل الفعل حديثا عنه، وهو ما لم يسمّ فاعله"[5].

وسمّاه ابن مالك "الفعل المبني للمجهول"[6].

أمّا ما يخصّ المسند إليه - نائب الفاعل - فقال سيبويه : "هذا المفعول الذي تعدّاه فعله إلى المفعول وذلك قولك كُسِي عبدُ الله الثوبَ "[7]، وقال المبرّد : "وتقول دفع إلى زيد درهم، فيرفع درهم؛ لأنّك جررت زيدا، فقام (الدرهم) مقام الفاعل"[8].

وذهب ابن السرّاج إلى أنّه "المفعول الذي لم يسمّمن فعل به "[9]، وما يطالعنا في كتب ابن مالك "نائب الفاعل"[10]، أمّا ما ذهب إليه المُجاشِعيّ من تلك

---

(1) الفراهيدي، المنسوب للخليل بن أحمد، (1985): كتاب الجمل في النحو، تحقيق : فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، عمان، الأردن: 117.
(2) الكتاب: 1 34.
(3) المقتضب: 50/4
(4) الأصول: 76/1.
(5) اللمع في العربية: 82.
(6) ياقوت، محمود سليمان، (1989): المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر: 13.
(7) الكتاب: 41/1.
(8) المقتضب: 50/4.
(9) الأصول: 76/1.
(10) شرح شذور الذهب: 159.

المصطلحات فيما يخصّ المسند – الفعل - فسمّاهما لم يسمّ فاعله "، وما يخصّ المسند إليه - نائب الفاعل - سمّاه "المفعول الذي لم يسمّ فاعله"[1].

ويبدو لي أنّ هذا المصطلح إشارة إلى أنّ مصطلحات القدماء تمتاز بدقة الوصف.

وإذا كان الفعل مبنيا للمجهول يحذف فاعله ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل، وأمّا الأسباب التي لأجلها حذف الفاعل فهي كثيرة : "إما أن يحذف لعلم المخاطب، أو جهل المخاطب، أو للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتعظيم، أو للتحقير، **أو** لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع"[2].

وحتى يُدلّ على حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه، لا بدّ من إجراء التغييرات على الفعل، حتى يتبين أنّ هذا الفعل مبني للمجهول، ويلزم ذلك أنّ يكون بضم أول الذي لم يسمّ فاعله مطلقا، أي سواء أكان ماضيا، أم مضارعا، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع[3].

وقد علل المُجاشِعيّ سبب ضم أول الفعل، بقوله : "إنّه يضم ليفرق بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسمّ فاعله "[4]. ولولا ذلك التغيير لما ميز بين ما لم يسمّ فاعله من المفعول، لذا فخولف بينه وبين الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل[5].

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه عُدل به إلى الضم دون ما سمي فاعله؛ لأنّه فرع فأعطي أثقل الحركات [6]. وذهب أبو حسن الورّاق إلى أن الضم من علامات الفاعل، وكان هذا الفعل دالا على فاعله، فوجب أن يُحرك بحركة ما يدلّ عليه[7].

---

(1) المجاشعي: 78، 79.

(2) المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري : الكتاب الثالث: مطبعة العاني، بغداد 86.

(3) شرح ابن عقيل: 392/1.

(4) المجاشعي: 78.

(5) الأصول: 77/1.

(6) المجاشعي: 78.

(7) علل النحو: 386.

وأرى أنّ هذا يضعف من وجهين : أحدهما أنّهم غيّروا منه موضعا آخر بغير الضم، والثاني أنّ المحذوف قد أقيم المفعول مقامه [1]. وعلل ابن الأنباري سبب كسر الثاني فيه: "لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة؛ لأنّهم لو ضمّوه لكان على وزن: طُنُب، ولو فتحوه لكان على وزن صُرَد، ولو أسكنوه لكان على وزن قُفْل، فلم يبق إلا الكسرة فحركوه به"[2].

6.2 لم كُسِر أول المعتل، نحو: قِيل، وبِيع؟

عدّ المُجاشِعيّ أنّ الأصل (قُوِل) و(بُيِع) فكرهوا الكسرة على الواو والياء، فنقلوها إلى القاف والياء بعد أن سُلِبا حركتيهما، فأسكنت الياء وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (قيل) و(بيع)[3].

وقال سيبويه: "وبعض العرب تقول : خيف وبيع، فيشمّ إرادة أن تبين أنها (فُعِل). وبعض العرب من يضم فيقول: بُوع وقُول وخوف، يتبع الياء ما قبلها"[4].

أمّا عن أمر الواو فيها؛ لانضمام ما قبلها، فتقلب الياء واواً لـ سكونها وانضمام ما قبلها، كما قال الشاعر:

ليت، وهل ينفع شيئا ليت؟ ليت شبابا بُوع فاشتريت [5]

وهي لغة بني دبير وبني فقعس من فصحاء بني أسد[6].

ومرحلة الإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط[7].

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 158/1.
(2) أسرار العربية: 91.
(3) المجاشعي: 79.
(4) الكتاب: 342/4.
(5) ابن العجاج، رؤبة بن عبد الله، (1971)، ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان: 171، أسرار العربية: 92، شرح ابن عقيل: 395/1.
(6) شرح ابن عقيل: 395/1.
(7) المصدر نفسه: 395/1.

وذكر ابن يعيش أنّ الإشمام : "هو تهيئة العضو بالنطق بالضـم، مـن غيـر تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخـرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنّا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن"(1).

ومما تقدم نلحظ أن نظرة القدماء إلى تلك الأنماط اللغوية السابقة كانت تحت باب الإبدال، فالألف تكون بدلا من الياء والواو، إذا كانتا عينين في (قال، وباع)(2).

ويرى الدرس الصوتيّ المعاصر أنّ ما حلّ في تلك الأنماط اللغوية السـابقة هو من باب الحركة المزدوجة، ونتبين ذلك في مرحلة إخلاص الكسر من الأجوف الواوي "قال"(3):

ḳīla < ḳiila / ḳiila < ḳiwila / ḳ iwila < ḳuwila

المرحلة الأولى — المرحلة الثانية — المرحلة الثالثة

ففي المرحلة الأولى : تحدث عملية مماثلة بين الضمة التي هي نواة المقطـع الأول والكسرة، وهي نواة الحركة المزدوجة الصاعدة فتنقلب الضمة إلى كسرة بفعل هذه العملية، وهي مماثلة كلية مدبرة منفصلة.

وفي المرحلة الثانية : بسبب وقوع شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فإنّهـا تسقط من الكلام.

والمرحلة الثالثةتلتقي الحركتان القصيرتان وهما كسرتان منـدمجتان فـي حركة طويلة.

وكانت تلك الحركة في مرحلة إخلاص الكسر، أو مرحلـة الـتخلص مـن الحركة بتمامهما، والتعويض عنها عن طريق مد الحركة السابقة لها، وكان ذلك بعد عملية المماثلة(4).

---

(1) شرح المفصّل: 67/9.
(2) الكتاب: 238/4.
(3) الحركة المزدوجة: 133.
(4) المصدر نفسه: 133.

وما هو الحال في الحركة المزدوجة في الأجوف الواوي فكذلك الحال من الأجوف اليائي، وفي ذلك وجوه مقاربة للوجوه السابقة في الواوي، وإن كانت صوتيا مختلفة إلى حد ما[1].

bi <a < bii<a / bii<a < biyi<a / biyi<a < buyi<a

bi<a < bii<a / bii<a < biyi<a / biyi<a < buyi<a

وأرى أنّ ما ذهب إليه المُجاشِعيّ من حيث تشكل الثقل في أصل : (قُـوِل، وبُيِع) ينسجم مع الرؤية الصوتيّة المعاصرة؛ لذا مالت العربية إلى التخلص من هذا الثقل سواء كان بكراهية الكسرة على الواو، أو الياء، أو بالحركة المزدوجة.

7.2 مسألة رفع المفعول الذي لم يسمّ فاعله:

يرتفع الاسم الواقع بعد الفعل المبني للمجهول بحكم الإسناد، وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه ارتفع لمّا أسند إليه الفعل كما أسند الفاعل[2]. ويفهم هذا من حده لنائب الفاعل من مذهب سيبويه بقوله: "والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعل ولم يتعدّ فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء"[3].

فالفاعل ارتفع بإسناد الفعل إليه، فإذا حُذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدّثٍ عنه[4].

أمّا فعل المفعول فهل مغيّر من فعل الفاعل أو بناء برأسه؟

توقف النّحاة عند هذه المسألة من حيث اعتبار أنّ المبني للمجهول أصل قائم بذاته دون أن يكون معدولاً عن غيره، وإليه ذهب المُجاشِعيّ ، واستدل على ذلك بأنّ العرب قد بنت أفعالا للمفعول لم تنطق لها بفاعل، نحو: (جُنّ زيدٌ)[5].

وقال ابن عصفور : "وهذا الذي استُدلّ به لا حجة له فيه؛ لأنّه إذا قام الدليل على أنّه مغيّرٌ من فعل الفاعل على ما يُبين بعد، وجب أن يقدر (غُمّ وجُنّ)

---

(1) عبابنة: 133، و مرحلة إخلاص الضم، ومرحلة الإشمام: 133، 135.

(2) المجاشعي: 79.

(3) الكتاب: 33/1.

(4) علل النحو: 385، أسرار العربية: 88.

(5) المجاشعي: 79.

وأشباههما من فاعل لم ينطق به، والعرب كثيرا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول، نحو: كاد زيد يقوم، ألا ترى أن (يقوم) في موضع قائم، إلا أن العرب لم تأت بالاسم إلا في الضرورة "[1].

فمذهب أكثر النحويين بأنه مغير عن بنيـــة الفاعــل [2]. وأرى أن اســـتخدام الأفعال (جُنّ) مبنية للمجهول يعلل في ضوء الأسباب التي تؤدي إلى حذف الفاعــل وإقامة غيره مقامه، وأيضا في ضوء الاستغناء الذي أشار إليه سيبويه فقد اســـتغنى عن (قَطَع) بــ(قُطِع)[3]، بالإضافة إلى أن غرض المتكلم يتضح حين يستخدم تلــك الأفعال وهو حدوث الشيء، فإذا قالوا: (جُنّ وسُــلّ)، فإنمــا يقولــون جعــل فيــه الجنون[4].

8.2 ما الوجه في قولهم "أُعطي زيد درهما"؟:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أن الوجه: رفع زيد ونصب درهم؛ لأن زيدا هو الآخــذ على كل حال والدرهم مأخوذ، وأجاز أن يقوم الثاني منهما فتقــول: أُعطــي زيــداً درهم، إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني. أمّا إذا حصل لبس فوجب إقامة الأول، نحو: أعطي زيد عمراً؛ لأنك لو رفعت عمرا ونصبت زيدا لانقلب المعنى، وصار عمرو آخذا وزيد مأخوذاً[5].

ونلحظ أن هذه المسألة عند النحويين - بالاتفاق- مقيدة بعدم اللبس[6]، فــإذا التبس الأمر وجب إبانة ما هو فاعل في المعنى. وأرى أنّ إقامة الثاني في حالة أمن اللبس لم يكن اتفاقا عند النحويين، بل ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا كان الأول معرفــة والثاني نكرة تعين إقامة الأول، ولا يجوز إقامة الثاني، فتقول: (أُعطي زيد درهما)

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 540/1.
(2) شرح المفصل: 71/7، وإليه ذهب الأخفش، المجاشعي: 80.
(3) الكتاب: 467/4.
(4) المبني للمجهول: 54.
(5) المجاشعي: 80.
(6) المقتضب: 50/4، 51 أسرار العربية: 89، 90 شرح المفصل: 77/7، شرح ابن عقيل: 404/1، شرح ابن الناظم: 236.

ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول : أُعطي درهم زيدا "[1]. ونلحظ في هذه المسألة أن المُجاشِعيّ خالف الكوفيين.

9.2 ما الرافع للمبتدأ؟:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وذلك على أن المعاني هي العاملة، وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها[2].

وظهر خلاف في هذه المسألة بين النحاة، وسبب هذا الخلاف هو العامل فحدد أن العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء، والابتداء من العوامل المعنوية التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول[3].

والعامل المعنوي عند سيبويه وأكثر البصريين في موضعين هما : الابتداء، ورافع الفعل المضارع، وأضاف أبو الحسن الأخفش إليها موضعا ثالثا : وهو عامل الصفة، وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف[4].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ في رافع المبتدأ هو مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين[5].

وذهب بعض البصريين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، لأن الاسم لا بد له من حديث يحدث عنه، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ[6].

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر، وزعموا أنهما يترافعان، وأن كل واحد منهما يرفع الآخر[7].

---

(1) شرح ابن عقيل: 401/1.
(2) المجاشعي: 83، 84.
(3) في التحليل اللغوي: 62.
(4) أسرار العربية: 66، 67.
(5) يقول سيبويه: " فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء " الكتاب: 127/2 و هذه المسألة: الإنصاف: 44/1، أسرار العربية: 67.
(6) علل النحو: 369، أسرار العربية : 67، اللباب في علل البناء والإعراب : 125/1، 126، شرح المفصل : 85/1.
(7) الإنصاف: 44/1، أسرار العربية: 67، 68.

أما عن علة رفع المبتدأ، فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ فيه قولين: أحدهما: أنه أول فأعطي أول الحركات، وهي الضمة، والثاني: أنه أشبه الفاعلَ من حيث كان كل واحد منهما مع ما أُسند إليه جملةً يَحسُنُ عليها السكوت فرفع الفاعل[1].

وذكر ابن الأنباري وجها ثالثاً : وهو أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع [2]. وأرى أن أنسب الأوجه أنه أشبه الفاعل من حيث علاقة الإسناد التي تختصّ بمعنى الجملة، وأَخصُّ المعنى دون الحركة؛ لأن تلك التعليلات النحوية أغفلت أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً.

10.2 مسألة عامل الرفع في الخبر:

اختلف النحويون في ذلك وقدم كل مذهب أدلته فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ويسمونهما المترافعيْن[3].

ونلحظ في هذه المسألة أنّ المُجاشِعيّ بعد ما عرض آراء العلماء، لجأ إلى عملية الترجيح من خلال قوله: "وأجود هذه الأقوال"، ورجح من تلك الأقوال المذهب القائل:"إنّ الابتداء رفع المبتدأ والخبر جميعا"[4]، واستدلّ على ذلك بأنّ هناك أفعالا تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الاسمين جميعا، وهي بمنزلة الابتداء؛ لأنّها متعاقبة، نحو: "ظننت زيدا قائماً"[5].

---

(1) المجاشعي: 84، و هذه المسألة: علل النحو: 368) 369.

(2) أسرار العربية: 69.

(3) المجاشعي: 84) 85، الإنصاف: 44/1، أسرار العربية: 75) 76، شرح ابن عقيل 159/1. عند المبرد أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، شرح ابن الناظم: 108.

(4) هذا رأي ابن السرّاج، اللباب في علل البناء والإعراب : 128/1، ونسبه ابن الأنباري إلى البصريين، أسرار العربية: 76.

(5) المجاشعي: 85.

11.2 مسألة علة الرفع:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه أشبه النعت من حيث كان الأول في المعنى، وأن العامل فيه معنى غيرُ لفظ، فجُعِلَ إعرابه كإعراب المبتدأ، كما جعل إعراب النعت كإعراب المنعوت[1].

ويفهم من هذا أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت[2].

ولما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزلا منزلته تنزل منزلة الوصف؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "قام زيد العاقل" أنّ العامل في المعنى هو زيد، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف[3]. وذهب أبو الحسن الوراق - مضيفا إلى الوجه السابق - إلى أنّ المبتدأ لما كان لا بد له من خبر كما أن الفعل لا بد له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر[4].

12.2 مسألة أحوال الخبر في النكرة والمعرفة:

ذكر المُجاشِعيّ أن الخبر يأتي على أربعة أوجه في المعرفة والنكرة:

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وهذا هو الأصل؛ لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة دون المعرفة، والفائدة في الخبر.

والثاني: أن يكونا معرفتين، نحو قولك: زيد القائم.

(1) المجاشعي: 85.
(2) علل النحو: 370.
(3) الإنصاف: 1/47.
(4) علل النحو: 370، كتاب المقتصد: 1/257، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/130.

والثالث: أن يكونا نكرتين، ولا بد أن يكون في الأول بعض التخصيص، نحو قولك: رجل من بني تميم خارج، ولو قلت رجل خارج لم يجز ؛ لأنه لا فائدة فيه، وحيث كانت الأرض لا تخلو أن يكون فيها رجل خارج.

والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام ولا يأتي مثلُه إلا في ضرورة الشعر[1].

إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة، فالمبتدأ يجب أن يكون معرفة، أمّا الخبر فيجوز أن يكون معرفة ويجوز أن يكون نكرة، وإنما وجب أن يكون المبتدأ معرفة لأنك تريد الإخبار للفائدة. ومتى تنكر المبتدأ لم تكن فيه فائدة[2].

وإذا كان المبتدأ نكرة قرر النحاة أن الابتداء بالنكرة لا يجوز إلا بمسوغ، ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة[3]. فمسوغ الابتداء عند المتقدمين هو حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنّه ليس بمقدور كل واحد أن يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة، والذي يظهر عند ابن هشام أنها منحصرة في عشرة أمور[4].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ لم يفصل حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة، وإنما اكتفى أن تكون النكرة مخصصة، ويبدو لي أن هذا مذهب سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة[5].

أمّا إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فجعلت الذي تقرر أن المخاطب يعلمه مبتدأ، والذي تقرر أن المخاطب يجهله خبرا، نحو قولك: "زيد أخو عمرو". إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيدا ويجهل أنّه أخو عمرو. فإن قدرت أن المخاطب يعلم

---

(1) المجاشعي: 86.

(2) حاشية اللمع في العربية: 72.

(3) شرح ابن عقيل: 170/1 وما بعدها.

(4) مغني اللبيب: 608 وما بعدها ووصل حد المسوغات عند ابن عقيل إلى أربعة وعشرين مسوغا، وقد انتهى بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا، شرح ابن عقيل: 107/1 وما بعدها.

(5) شرح جمل الزجاجي: 343/1.

أخا عمرو ويجهل أنّه مسمى بزيد قلت : أخو عمرو زيد وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله والخبر هو محل الفائدة[1].

ومنع المُجاشِعيّ والنّحاة أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وجعله في ضرورة الشعر، وبيان ذلك في نواسخ الابتداء، نحو قول الشاعر:

كأنّ سلافةً من بين رأس يكون مزاجَهَا عسلٌ وماءُ [2]

وأمّا عن أقسام الخبر، فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ المبتدأ يخبر عنه بشيئين : اسم مفرد، وجملة، فالاسم المفرد على ضربين أحدهما ما لم يحتمل ضميرا، نحو قولك : زيد غلامك، والثاني ما احتمل الضمير، نحو قولك: زيد قائم[3].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ لم يُبين حقيقة هذا الضمير في الخبر، فالمفرد الذي يخلو من الضمير هو كل خبر جامد غير مشتق من فعل، نحو : زيد أخوك، فهذا لا يحتمل الضمير؛ لأنّه اسم محض عار من الوصفية، ومن ذلك أسماء الآلة، نحو : (مفتاح) فإنّه مشتق من (الفتح) ولا يحتمل ضميرا . وأمّا ما يحتمل الضمير فهو كل خبر مشتق من الفعل "كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات"[4].

واختلف النحويون في الاسم المفرد الذي يخلو من الضمير، "فذهب الكسائي والرمّاني وجماعة إلى أنّه يحتمل الضمير، والتقدير عندهم في (زيد أخوك) هو (زيد أخوك هو)، وأمّا البصريون فقالوا: "إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه نحو : (زيد أسد) -أي شجاع- تحمّل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير"[5].

---

(1) الزجاجي: 354/1.

(2) البيت لحسان بن ثابت، المقضب: 4/ 92، الأصول: 1/ 67، وفي الكتاب (كأنّ خبيئة) 49/1، خزانة الأدب: 9/ 231، وفي شرح المفصل: (سبيئة) 7/ 93، كتاب المقتصد: 1/ 404.

(3) المجاشعي: 86) 87.

(4) شرح المفصل: 87/1) 88، شرح ابن عقيل: 162/1) 163.

(5) شرح ابن عقيل: 162/1، اللباب في علل البناء والإعراب: 136/1.

وأمّا ما كان صفة -المفرد المشتق- فلا خلاف فيه عند النحويين[1]. ويبدو لي أنّ المثال الذي استدلّ به المُجاشِعيّ على المفرد الذي يخلو من الضمير، وهو (زيد غلامك) يوافق ما ذهب إليه البصريون -ما عدا الرمّاني- من أنّ زيدا مبتدأ، وغلامك خبره، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ.

وقال المُجاشِعيّ: "إنّ الاسم المفرد الذي يحتمل الضمير قد يحذف ويقام مقامه شيئان: الظرف والجار والمجرور، فإذا كان المبتدأ جثة[2] كان الظرف ظرف مكان، نحو قولك: زيد خلفك، وإن كان حدثا جاز أن يكون الظرف زمانيا ومكانيا، نحو قولك: البيع اليوم، وأمّا الجار والمجرور فنحو قولك: زيد من الكرام"[3].

وذهب المُجاشِعِيّ إلى أنّ العامل في الظرف والجار محذوف والتقدير: زيد مستقر أمامك، والبيع مستقر اليوم أو كائن، إلا أنّك حذفت اسم الفاعل وأقمت معموله مُقامه، وأفضى الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى النائب عنه فاستتر فيه[4].

واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر المفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، وقد نسب هذا إلى سيبويه[5]. ونلحظ أنّ هذا ما ذهب إليه المُجاشِعيّ .

وأنكر ابن الأنباري نسبة هذا لسيبويه فقال: "فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدان من الجمل، لأنّهما يُقدر معهما الفعل، فإذا قال: "زيد عندك، وعمرو في الدار" كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو استقر عندك"، وذهب بعض النحويين إلى أنّهما يُعدان من المفردات؛ لأنّه يقدر معهما: (مستقر) وهو اسم الفاعل"[6].

---

(1) أسرار العربية: 72.
(2) الجثة ما كان عبارة عن شخص، نحو زيد، والحدث هو المصدر، نحو: القيام، اللمع في العربية: 74.
(3) المجاشعي: 87.
(4) السابق 87
(5) شرح ابن عقيل: 166/1.
(6) أسرار العربية: 73.

وذهب أبو بكر بن السرّاج إلى أنّ كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة[1].

وأرجح أن الوجه الصحيح أن يكون من قبيل الجملة؛ لأنّ الظرف وحرف الجر قد يقعان في صلة الأسماء الموصولة، وتقول : "الذي عندك، والذي في الدار عمرو"، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة، والتقدير يكون (استقر) تصلح أن تكون صلة، وأمّا (مستقر) فلا يصلح أن يكون صلة؛ لأنّه مفرد[2].

والتحقق من عامل الظرف الواقع خبرا فمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين وبعض النّحاة، ومن خلال ما تقدم لم يُظهر المُجاشِعيّ بم انتصب الظرف، ويبدو لي أنّه انتصب عنده بتقدير اسم الفاعل.

وذهب البصريون إلى أنّ الظرف ينتصب بفعل مقدر، وذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى إلى أنّه ينتصب لأن الأصل في قولك : "أمامك زيد" حلّ أمامك، فحذف الفعل ، وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف من بقي منصوبا على كل ما كان عليه الفعل. والمذهب الرابع ذهب إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم الفاعل[3].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ قد وافق المذهب الرابع.

لقد تقدم الكلام على الخبر إذا كان مفردا . وأمّا الجملة التي تقع خبرا، فذهب المُجاشِعي إلى أنّها على ضربين : جملة من مبتدأ وخبر ، ولا بدّ أن يكون فيها ذكر من الأول، نحو قولك : "زيد أبوه قائم"، ولو قلت : "زيد عمرو قائم" لم يَجز، فإن قلت: إليه أو معه جاز، وجملة من فعل وفاعل نحو قولك : عبد الله خرج، ففي (خرج) ضمير من عبد الله وهو فاعل، والفعل (خرج) وذلك الضمير جملة من عبد الله[4].

---

(1) نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، شرح ابن عقيل: 167/1، ورأي السراج في: شرح المفصل: 90/1.

(2) أسرار العربية: 73) 74.

(3) الإنصاف: 245/1.

(4) المجاشعي: 87) 88. ومسألة تقديم الفاعل على فعله قد بيّنا ما ذهب إليه المُجاشِعيّ والنّحاة في الفصل الأول.

ويقصد المُجاشِعيّ من (ذكر) هو رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ؛ لأنّه من شرط الجملة الواقعة خبرا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالخبر، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه[1]، والضمير قد يكون مقدرا، نحو: "السَّمْنُ منوان بدرهم" والتقدير "السّمن منوان منه بدرهم" ولكنّهم حذفوا "منه" للعلم به[2].

13.2 مسألة التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وجوباً وجوازاً:

عدّ المُجاشِعيّ أن خبر المبتدأ في التقديم والتأخير يأتي على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يكون إلا مقدما، وذلك إذا كان استفهاما، نحو: أين زيد؟

والثاني: لا يكون إلا مؤخرا، وذلك إذا كان فعلا، نحو: زيد قام، فإن قدمت بطل الابتداء، وارتفع الاسم بالفعل.

والثالث: ما جاز تقديمه وتأخيره، وهو ما عدا ما ذُكر، نحو: عبد الله أبوه منطلق، وأبوه منطلق عبد الله[3].

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه[4]، وإنّما تقدّم الخبر في نحو قولك: أين زيد؟ لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنّ أصله (أزيد عندك)، فحذفوا الظرف وأتوا بـ (أين) مشتملة على الأمكنة كلها، فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً[5].

ولزم تقديم الاستفهام؛ لأنّ له الصدارة في الكلام، إذ كان معناه فيما بعده، ولو قدّمت المستفهم عنه على الاستفهام لعكست المعنى[6]، ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ اقتصر على المواضع التي يتقدم فيها الخبر وجوبا.

---

(1) شرح ابن الناظم: 108.
(2) اللمع في العربية: 74، شرح المفصل: 1/ 91.
(3) المجاشعي: 88) 99.
(4) شرح ابن عقيل: 178/1.
(5) شرح المفصل: 93/1) 94.
(6) اللباب في علل البناء والإعراب: 144/1.

وأمّا القسم الثالث في جواز تقديم الخبر وتأخيره، فاختلف فيه الكوفيون والبصريون، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ مفردا كان أو جملة. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملةً[1].

ونلحظ في هذه المسألة ذات الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ويؤيد المُجاشِعيّ رأي البصريين الذي تزعمه سيبويه[2].

14.2 نواسخ الابتداء:

1.14.2 كان وأخواتها:

مسألة: كم كان وأخواتها؟

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها: "كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وأضحى، وصار، وبات، ومازال، ومادام، وليس "، فأصبح، وأمسى متواخيان؛ لأنّهما لطرفي النهار، وظلّ، وأضحى متواخيان؛ لأنّهما للنهار خاصة، وصار، وبات متواخيان؛ لاشتراكهما في اعتلال العين، ومازال، ومادام متواخيان؛ لانعقاد معناها بـ "ما"، وإن كانت "ما" في "مازال" نفيا، وفي "مادام" ظرفية، وكان، وليس مفردتان[3].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ ما(انفكّ، وما برح، وما فتئ) في معنى (مازال)، و(راح) في معنى (أمسى)، و(غدا) في معنى (أصبح)، و(ما) في معنى (ليس)[4].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ جعل أقسام (كان) عشرة متوخيات في المعنى الذي يربط بينهما، وأما :ما(انفكّ، ومابرح، ومافتئ، وراح، وغدا، وما) فقد تجري مجرى هذه الأفعال؛ لأنّها كانت بمعناها . ويبدو لي أنّ هذه الأفعال تحتاج إلى خبر فألحقت بها، وهو مذهب سيبويه في اقتصاره على (كان، وصار، وليس)، وقال: "ما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[5].

---

(1) الإنصاف: 65/1، شرح ابن عقيل: 178/1.
(2) الكتاب: 127/2.
(3) المجاشعي: 93.
(4) المصدر نفسه: 93
(5) الكتاب: 45/1.

ولهذا ألحق النحاة بها كثيرا من الأفعال التي تكاد تكون غير محصورة، فزاد قوم: "آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل وارتدّ، و (ما جاءت حاجتك)[1]، وقعدت كأنّها حربة، وغدا، وراح"[2].

وأضاف الكوفيون في أفعال هذا الباب (مررت)، وزادوا أيضاً (الفعل المكرر)، و(اسم الإشارة)[3]، ففي الحالة الأولى - مررت - إذا لم ترد بها المرور الذي هو انتقال الخُطى، بل تكون بمنزلة (كان)، نحو: مررت بهذا الأمر صحيحاً، أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي وفي حالة الفعل المكرر، نحو: لئن ضربته لتضربنّه الكريم، فجعلوا (الكريم) منصوبا على أنّه خبر للفعل المكرر، وأمّا اسم الإشارة، فنحو: هذا زيد قائماً، فجعلوا (هذا) تقريباً، و(زيداً) اسم التقريب، و(قائماً) خبر التقريب[4].

وخالف ابن عصفور الكوفيين؛ لأنّ المرور هنا متجوز فيه كأنّه قال: مرّ خاطري بهذا الأ مر صحيحاً، ويكون انتصاب (صحيحاً) على أنّه حال، وأمّا في الفعل المكرر فيحتمل أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل، ولا يجوز مذهبهم في اسم الإشارة؛ لأنّ الاسم لا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب[5]. وأرجح ما ذهب إليه ابن عصفور.

وزاد بعض البغداديين الفعل (ماوَنِي)؛ لأنّ معناه كمعنى (مازال)، وذلك نحو: ماوَنِيَ زيد قائماً. فقال ابن عصفور: "ومما يدلّ على أنّها ليست من أخوات كان أنّه لا يقال: ماونِي زيد القائم، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال"[6].

---

(1) أول من نطق به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلى الحق، فأجروا "كان" مجرى " صار" فتكون حاجتك خبرا. شرح المفصل: 91/7.

(2) همع الهوامع: 62/2) 63.

(3) معاني القرآن: الفراء: 12/1.

(4) شرح جمل الزجاجي: 376/1) 377.

(5) المصدر نفسه: 376/1) 377.

(6) المصدر نفسه: 377/1.

مسألة: فلم رفعت الأفعال هذه الأسماء، ونصبت الأخبار؟

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها تصرّفت تصرُّف الأفعال فعملت عملها، ورفع الاسم على التشبيه بالفاعل، ونصب الخبر على التشبيه بالمفعول به، وهذه الأفعال ليست أفعالا حقيقية؛ لأنّ اسم الفاعل والمفعول فيها كشيء واحد، تقول: "كان زيد أخاك" فالأخ زيد في المعنى، وإذا قلت: ضرب زيد أخاك، كان زيد غيرَ الأخ، وتقول: ضرب زيد عمرا، فيقال لك: ما فعل زيد؟ فتقول: الضّرب، ولم يجز أن تقول: الكون[1].

ونلحظ أنّ "كان وأخواتها" جاءت عند المُجاشِعيّ أفعالا، وهذا مذهب الأكثرين، إلا أنّ بعض النّحاة ذهب إلى أنّها حروف[2]. وهذه الأفعال الناقصة كانت تشبه الفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيها بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، حيث كان المرفوع والمنصوب هنا لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين[3].

واختلف النحويون في ذلك، فمذهب سيبويه أنّها ترفع الاسم تشبيها بالفاعل من حيث هو محدَّث عنه، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول[4]، وإليه ذهب المُجاشِعيّ. وذهب الفرّاء إلى أنّ الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ(كان زيد ضاحكا) مشبهة عنده بـ(جاء زيد ضاحكا). وذهب الكوفيون إلى أنّ الخبر انتصب على الحال، وخالف البصريون الكوفيين؛ لأنّ الخبر يجيء ضميرا، ويجيء معرفة، ويأتي جامدا، ولا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال[5].

(1) المجاشعي: 94.
(2) أسرار العربية: 132.
(3) شرح المفصل: 90/7.
(4) همع الهوامع: 64/2.
(5) المصدر نفسه: 64/2.

واختلف النحويون في (ليس) فذهب الجمهور من النحويين إلى أنّها فعل، واستدلوا على ذلك باتصال الضمير بها، نحو : (لستُ، لستَ...)، وذهب آخرون إلى أنّها حرف[1]. وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها فعل[2].

مسألة: وجوه التقديم والتوسيط والتأخير في "كان وأخواتها":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ هذه الأفعال على ثلاثة أضرب[3]:

أحدها: يجوز فيه التقديم والتوسيط والتأخير، وذلك : "كان، وأصبح، وأمسى، وظلّ، وأضحى، وصار، وبات".

والثاني: ما اختلف فيه النحويون، فأجاز بعضهم تقديم الخبر عليه، ومنع آخرون، وأجمعوا على ج واز التوسيط، وذلك: "مازال، ومانفكّ، ومافتئ، ومابرح، وليس".

والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه، وذلك "مادام".

إنّ الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص ثم يجيء بعده الخبر، وقد يعكس الأمر، فيقدم الخبر على الاسم، ففي قولك: "كان زيد قائما" يجوز تقديم المنصوب على المرفوع، نحو : كان قائما زيد،"ويجوز فيه وجه ثالث :قائما كان زيد ". فـ"كان" مشبه بـ"ضرب" فهو كتقديم المفعول على الفاعل[4].

فجواز التقديم، والتوسيط، والتأخير في "كان، وأصبح..." هو باتفاق النحويين، وجاز فيها ذلك إذا لم يدخل عليها حرف من حروف المصدر، وأيضا ما لم يمنع مانع، فلا يجوز تقديم الخبر إذا كان مقرونا بـ "إلا" أو في معنى المقرون بـ"إلا" نحو: لن يكون زيد إلا قائما[5].

وأمّا القول في تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن، فمسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (مازال) عليها،

---

(1) وزعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة " ما " وتابعه الفارسي، وابن شقير وجماعة،شرح جمل الزجاجي : 378/1، الجنى الداني: 494، مغني اللبيب: 387.
(2) المجاشعي: 94.
(3) المصدر نفسه: 94.
(4) كتاب المقتضد: 406/1، أسرار العربية: 138، شرح المفصل: 133/7.
(5) مسائل منع تقديم الخبر في، شرح جمل الزجاجي: 390/1) 391.

وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز، وإليه ذهب أبو زكريا الفرّاء من الكوفيين، وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها[1].

وكذلك اختلف النحويون في تقديم خبر (ليس)عليها، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس)عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس)عليها[2].

وأرى أنّ المُجاشِعيّ لم يختلف مع ما ذهب إليه النّحاة في المسألتين الخلافيتين، ونستدلّ على ذلك بأنّه لم يؤيد رأياً.

مسألة: جواز وقوع الفعل الماضي خبرا عن "كان":

إذا وقع خبر "كان" وأخواتها جملة فعلية، فالأكثر أن يكون فعلُها مضارعا، ويذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه يجوز أن يكون فعلها ماضيا، ويكون هذا الفعل على إضمار (قد)، وذلك أنّ (قد) يُقرب الماضي من الحال، وخبر كان يشبه الحال -ومن هنا يذهب الكوفيون إلى أنّه حال -وقد جاء الماضي خبرا عن (كان)في التنزيل[3].

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[4]، والتقدير: قد (قُدّ).

وأرى أن المُجاشِعيّ يبين دليل الكوفيين في ذهابهم إلى أنّ الخبر انتصب على الحال، ويبدو لي أنّ هذا الدليل خاص في خبر (كان)، فقال الكوفيون: "نصبته على الحال تشبيها بالفعل القاصر في نحو: (ذهب زيد مسرعا)"[5]. وأجاز المُجاشِعيّ دخول (إلا) على خبر (ما كان)، ومنع دخولها على خبر (ما زال) وأخواتها، والسبب في

---

(1) الإنصاف: 155/1، أسرار العربية: 139، شرح المفصل: 113/7.

(2) المصدر نفسه: 160/1.

(3) المجاشعي: 96.

(4) سورة: يوسف: 27.

(5) الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان: 232/1

ذلك أن (ما كان)نفي، و (ما زال) إثبات؛ لذا لا يجوز أن يدخل الإثبات على الإثبات، وإنّما يجوز إدخال الإثبات على النفي(1).

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ أطلق الجواز في دخول (إلا)على خبر ما كان، ولكنّ ابن عصفور قيّدبأن يكون الخبر مما لا يجوز استعماله إلا نفياً ، فإنّه لا يجوز دخول (إلا)عليه، ومن ذلك : ما كان زيد إلا أحدا، فهذا لا يجوز؛ لأنّ أحدا من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي(2).

وأمّا قول ذي الرمة:

حَراجيجُ مـا تنفـكُّ إلا مُناخـةً على الخَسفلِو نرمي بها بلدا قَفْـرا(3)

فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ فيه ثلاثة أوجه(4):

أحدها: أنّ (مناخة)نصب على الحال، وليس خبرا لـ (مانفك)، وخبر (مانفك)على الخسف(5).

والثاني: أنّ (مانفك) من الانفكاك وهو التفرق، وليست التي تحتاج إلى خبر، وهو من قوله تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾(6).

والثالث: أنّ ذا الرمّة غلط فاستعملها استعمال (ما كان).

واختلف النحويون في مسألة الخطأ الذي وقع فيه ذو الرمة، فقيل : غلط منه(7)، وقيل من الرواة وإنّ الرواية "آلاً" بالتنوين، وعلى هذا الوجه -ما تنفك آلاً

---

(1) المجاشعي: 97. و هذه المسألة فيكتاب الحمل في النحو : الزجاجي: ط 4: 48، أسرار العربية :/141، واللباب في علل البناء والإعراب: 17/1 0.

(2) شرح جمل الزجاجي: 396/1.

(3) ديوانه: 173، الكتاب: 48/3، المجاشعي: 97 أسرار العربية : 142شرح جمل الزجاجي : 398/1، الجنى الداني: 521.

(4) المجاشعي: 97) 98.

(5) وهو قول الفرّاء، فصاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار، الجنى الداني: 521. .

(6) سورة البينة: 1

(7) الأصمعي والجرمي قالا: أخطأ ذو الرمة، شرح المفصل: 107/7.

مناخة-يكون قوله "آلاً"خبرا، ومناخة صفة [1]. ولم يقتصر النحاة على ثلاثة وجوه -كما عند المُجاشِعيّ - بل زادوا أوجها أخرى[2].

وأرجح أن تكون رواية البيت غلطا من الرواة، والصواب "حراجيج ما تنفكّ آلاً مناخة"[3].

2.14.2 ما العاملة عمل ليس:

مسألة عمل "ما":

اختلفت العرب في عمل "ما"، وأهل الحجاز يجرونها مُجرى (ليس)، فيرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر؛ لأنّها نفيٌ كما أنّ (ليس) نفيٌ، وأنّها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) كذلك، فلما أشبهت (ليس) من هذين الوجهين أعملوها عملها . وأمّا بنو تميم فإنّهم رأوا (ما) تدخل على الاسم مرة، وعلى الفعل أيضا كـ (هل) و(بل)، فلا يعملونها عمل (ليس)[4].

وذكر المرادي أنّ أهل تهامة ونجد يجرونها مُجرى أهل الحجاز[5].

وقال المُجاشِعيّ : "إنّ مذهب أهل تميم أقيس، ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال"[6].

ونلحظ أنّ القياس فيها ألا تعمل؛ لأنّها حرف غير مختص، فتدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى هذا عند تميم، أمّا السماع فكان عند أهل الحجاز وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[7].

وقال خليل عمايرة : "أصل هذه الجملة : (هذا بشر) مبتدأ، وخبر، ولم تظهر على (هذا) حركة لأنّه مبني، وعندما دخلت (ما) عليها اقتضى بأن يأخذ الخبر

---

(1) مغني اللبيب: 102.
(2) وجوه التخريج في: الإنصاف: 156/1) 157.
(3) خزانة الأدب: 248/9) 249.
(4) الكتاب: 1/ 57، المجاشعي: 99، المقتضب: 188/4، شرح المفصل: 108/1.
(5) الجنى الداني: 322، مغني اللبيب: 399.
(6) المجاشعي: 99) 100.
(7) سورة يوسف: 31.

حركة النصب اقتضاء لعنصر النفي، فتحول مبنى الجملة إلى (ما هذا بشرا). أمّا معناها فقد تحول من الإثبات إلى النفي"[1].

مسائل "ما":

ذكر المُجاشِعيّ أنّ فيها ست مسائل : مسألتين جائزتين بلا خلاف بين العرب، وهما: "ما قائم زيد " و"ما زيد قائم " هكذا يقول الحجازي والتميمي - ومسألتين جائزتين وفيهما خلاف بين العرب، وهما : "ما زيد قائما " على لغة أهل الحجاز - و"ما زيد قائم " على لغة بني تميم، ومسألتين غير جائزتين بإجماع، وهما : "ما قائما زيد"، و"ما زيد إلا قائما"[2].

مما تقدم اختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب في الخبر بعد "ما" الناصبة، فذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[3].ونلحظ أن المُجاشِعيّ يؤيد البصريين. وذكر ابن الأنباري وإنّما عملت "ما" لأنّها أشبهت "ليس" من جهة المعنى وهو النفي، وإذا زالت المشابهة وجب ألّا تعمل[4].

ونستنتج من كلام المُجاشِعيّ أنّ "ما" العاملة عمل ليس لا تعمل إلا بشروط، ففي الحالة الأولى عند الحجازيين بالرفع نحو : "ما قائم زيد" لا تعمل؛ لأنّ من شروط عملها عمل "ليس" ألّا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا تقدم أهملت ولم تعد مما يلحق بـ"ليس" لذا فإن تقدم الخبر وجب رفعه . أمّا عند التميميين –أصلاً- فهي مرفوعة؛ لأنّ الرفع لغتهم مطلقا[5].

وأمّا قول الفرزدق:

فأصبحوا قدْ أعاد الله نِعمتَهُم إذ هُم قريشٌ وإذْ ما مِثلَهُم بَشرُ [6]

---

(1) في التحليل اللغوي: 164.
(2) المجاشعي: 100.
(3) أسرار العربية: 145، شرح المفصل: 108/1.
(4) المصدر نفسه: 145.
(5) شروط عملها عمل "ليس"، شرح ابن عقيل: 236/1، 238.
(6) ديوانه: 223، الكتاب: 60/1، المقتضب: 191/4، المجاشعي: 100، كتاب المقتصد: 433/1.

فالشاهد في قوله :"وإذ ما مثلهم بشر "، فنلحظ أنه قدّم الخبر على الاسم، وأعمل "ما" عمل "ليس"، وهذا لا يجوز، وقال المُجاشِعيّ : "وإنّما لا تعمل "ما" مع تقديم الخبر؛ لانتقاض ترتيب الابتداء"[(1)].

فحاول النّحاة تخريج ما وقع فيه الفرزدق، واختلفوا في ذلك، فوصف سيبويه هذا البيت بالشاذ الذي لا يكاد يُعرف [(2)]. وذهب المبرّد إلى أنّ "مثلهم" ينتصب على الحال، وخبر المبتدأ محذوف كأنّه "وإذ ما هناك مِثلهم بشر "، فيكون "بشر" مبتدأ وهناك خبرا مقدما عليه، و "مثلهم" حالا من النّكرة التي هي "بشر"، ولو أُخر لكان صفة، نحو: "وإذا ما هناك بشر مثلهم " إلا أنّه لما قدم لم يجُزْ إلا النصب على الحال لامتناع الصفة من أن تتقدم على الموصوف[(3)].

وذهب آخرون إلى أنّ الفرزدق أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز وهو تميمي، فظنّ أنّهم يُعملون "ما" في الخبر مقدما، فغلط [(4)].وقال ابن عصفور : "إنّ هذا باطل؛ لأنّ العربيَّ إذا جاز له القياس على لغة غيره، جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته"[(5)].

وأجاز المُجاشِعيّ زيادة الباء في خبر "ما" في حالة التأخير، ومنع زيادتها في التقديم؛ لأنّ "ما" لا تعمل إذا تقدم خبرها، والباء لا تدخل على خبر المبتدأ[(6)].

واختلف النّحاة في دخولها على الخبر، فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم، ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً [(7)]. ومن الذين أجازوا دخول الباء مع تقديم الخبر الفرّاء، واستشهد بشعر امرأة من غَنيّ[(8)]:

---

(1) المجاشعي: 101.
(2) الكتاب: 60/1.
(3) قيل إنّ هذا الرأي للمازني، المقتضب: 191/4، كتاب المقتصد : 1/ 433، 434 شرح جمل الزجاجي : 593/1، مغني اللبيب: 475
(4) هذا الرأي، في المجاشعي: 101، أسرار العربية: 147.
(5) شرح جمل الزجاجي: 593/1.
(6) المجاشعي: 101، 102.
(7) شرح جمل الزجاجي: 595/1.
(8) معاني القرآن: 44/2، مغني اللبيب: 50، ووافقه ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 1/ 595.

أمـــا والله أن لـــو كنـــت حُـــرًّاً وما بـــالحرّ أنـــت ولا العتيـــقِ

وأرى أنّ أنسب الأوجه هو منع زيادة الباء في التقديم؛ لأنّ التقديم يلغي عمل "ما" عمل "ليس".

3.14.2 إنّ وأخواتها:

تعدهذه الحروف من الحروف المشبهة بالفعل وحكمها أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الآخر ويسمى خبرها، وعملت هذه الأحرف؛ لأنّها أشبهت الأفعال[1].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ وجه الشبه بينها وبين الأفعال من أربعة أوجه[2]:

أحدها: أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي.

والثاني: أنّ أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، فكانت مبنية على الفتح.

والثالث: أنّ ضمائر النصب تتصل بها على حدّ اتصالها بالأفعال، نحو : إنني، وإنّك...

والرابع: أنّها تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي، فنصبوا اسمها وشبهوه بالمفعول، ورفعوا خبرها وشبهوه بالفاعل.

وزاد ابن الأنباري على ذلك: فهي تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، وشابهت الفعل أيضا في دخول نون الوقاية عليها[3]. وخالف ابن عصفور كلّ الوجوه السابقة، واختار الموجب لعملها وهو شبهها بالفعل في الاختصاص[4].

---

(1) الكتاب: 2/ 131، الخصائص: 2/275، 276، المجاشعي: 104.

(2) المجاشعي: 104.

(3) أسرار العربية: 148.

(4) شرح جمل الزجاجي: 423/1.

معاني هذه الحروف:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ "إنّ" معانيها مختلفة، إمّا أن تكون توكيدا، وإما أن تكون جوابا بمعنى "أجل"، واستدلّ برواية رجل قال لعبد الله بن الزبير[1]: "لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: "إنّ وراكبَها"[2]. وقدر المُجاشِعيّ (إنّ) بمعنى (أجل)[3].

وذكر ذلك سيبويه بقوله: وأمّا قول العرب في الجواب إنّه، فهو بمنزلة (أجل)[4]. وذهب بعض النّحاة إلى أنّ من معاني (إنّ) أن تكون بمعنى (نعم) وتقديرها في العبارة السابقة "نعم ولعن الله راكبها"[5].

وحمل المبرّد على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[6]، وأنكر أبو عبيدة أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم)، واعترض أن تكون في الآية السابقة بمعنى (نعم) لأمرين:

أحدهما: أن مجيئها بهذا المعنى شاذ، حتى قيل إنّه لم يثبت.

والثاني: أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بـ أنها لام زائدة وليست لام الابتداء، أو بأنّها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، أو بأنّها دخلت بعد "إنّ" هذه لشبهها بـــ"إنّ" المؤكدة لفظا[7].

ونلحظ مما تقدم أنّ المُجاشعيّ ذكر أنّها قد تكون جوابا بمعنى (أجل)، وذكر بعضهم أنّها قد تكون بمعنى (نعم)، ويبدو لي أنّ ما اختاره المُجاشِعيّ فيه دقة، وذلك أنّ (أجل) تصديق لخبر يخبرك به صاحبك، فيقول: فعل ذلك، فتصدقه بقولك: أجل. وأمّا (نعم) فهي جواب المستفهم بكلام لا جحد فيه، تقول له: أتذهب؟ فيقول: نعم[8].

---

(1) هو أبو بكر بن الزبير القرشي، بويع بالخلافة سنة 64هـ، وحكم مصر، والعراق واليمن وأكثر بلاد الشام. الأعلام: 218/4.

(2) هذه العبارة فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه فقال: لعن الله... شرح شذور الذهب: 48، شرح جمل الزجاجي: 444/1، الجنى الداني: 398) 399.

(3) المجاشعي: 105.

(4) الكتاب: 151/3.

(5) شرح شذور الذهب: 48) 49.

(6) سورة طه: 63.

(7) مغني اللبيب: 57، الجنى الداني: 398) 399.

(8) تعليقة المحقق لكتاب المجاشعي: 105. وهو مذهب الأخفش في التفريق بين الخبر والاستفهام، الجنى الداني: 361.

وأمّا (كأنّ) فمعناها التشبيه، و(لكنّ) للاستدراك، و (ليت) للتمني، و (لعلّ) للترجي والتوقع، وفرّق المُجاشِعيّ بين الترجي والتوقع، فالترجي يكون في الخير، والتوقع يكون في الخير والشر[1]. فمعنى التشبيه لـ (كأنّ) أُثبت عند أكثر البصريين[2].

وفي معنى "لكنّ" ثلاثة أقوال[3]:

أحدها: الاستدراك، هو المعنى المشهور لها، وإليه ذهب المُجاشِعيّ. والثاني أنّها تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد، ومثّلوا للتوكيد نحو: لو جاءني أكرمته لكنّه لم يجيء" فأكدت ما أفادته "لو" من الامتناع. والثالث أنّها للتوكيد دائما مثل "إنّ" ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور.

وأمّا التمني فيكون في الممكن والمستحيل، ولا يكون في الواجب، فلا يقال: "ليت غدا يجيء"[4].

وأجاز المُجاشِعيّ تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا، نحو: "إنّ عندك زيدا"، والجواز في ذلك؛ لأنّ العرب اتسعت في الظرف[5].

مسألة دخول اللام على خبر "إنّ" من بين سائر أخواتها:

يعلل المُجاشِعيّ دخول اللام على خبر "إنّ" من بين سائر أخواتها، وذلك أنّ "إنّ" لم تغير الابتداء، كما غيرته أخواتها، وأخرت اللام في الخبر لكراهية الجمع بين حرفي توكيد، وكانت اللام أولى في التأخير؛ لأنّها غير عاملة، و"إنّ" عاملة[6].

وذكر المُجاشِعيّ أنّ مذهب الكوفيين في دخول اللام، أنّها جواب من قال: ما زيد بقائم، فتقول أنت: إنّ زيدا لقائم، فتجعل اللام بإزاء الباء، و"إنّ" بإزاء "ما"[7].

---

(1) المجاشعي: 106.

(2) وذكر المرادي أربعة معان لها، ها في الجنى الداني: 570.

(3) مغني اللبيب: 383.

(4) الجنى الداني: 491، 492.

(5) المجاشعي: 106-107. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1988) كتاب الجمل في النّحو، حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار الأمل، عمان، الأردن: 54.

(6) المجاشعي: 107.

(7) السابق: 107 و هذا الرأي: كتاب الجمل في النحو: 54.

ويعلل الزجاجي عدم دخول هذه اللام على أخبار سائر هذه الحروف، لانقطاعها مما قبلها، وتضمينها معنى التوكيد. أمّا "إنّ" فهي صلة الموصول للقسم، وابتداء لكلام مستأنف . و"لكنّ" كذلك في الاستئناف، إلا أنّها متضمنة معنى الاستدراك بعد الجحد، فلذلك لم تدخل في خبرها اللام [1]. فلزوال الابتداء لم تدخل اللام على سائر أخواتها.

وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فقد أجاز الكوفيون دخول اللام في خبر "لكنّ" ومنع البصريون ذلك . واستدلّ الكوفيون على جواز دخولها بقول الشاعر:

ولكنّني من حبّها لعميد[2]

ويتبين لنا أنّ المُجاشِعيّ يؤيد البصريين، ويخالف الكوفيين.

لا التي لنفي الجنس:

هذا القسم الرابع من الحروف الناسخة للابتداء.

مسألة ما الفرق بين (لا) إذا ارتفع ما بعدها، وبينها إذا انتصب ما بعدها؟

فأجاب المُجاشِعيّ بقوله: "إنّك إذا رفعت كانت جواب (هل)، وإذا نصبت كانت جواب: (هل من)وذلك أن يقول القائل هل من رجل عندك؟ فتقول : لا رجل عندي، تبني رجل مع (لا)وتجعلها بمنزلة اسم واحد كـ خمسة عشر "[3]. وهو مذهب سيبويه[4].

ففي الرفع لا يتحقق العموم والاستغراق، وإنّما يتحقق في النصب، فلا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (من)وذلك أنّ قوله: هل من رجل في الدار؟ جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد، فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من)؛ لأنّها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس[5].

---

(1) كتاب الجمل في النحو: 54.

(2) في الإنصاف: 208/1) 209 " لكميد "، وفي أكثر المصادر " لعميد ". اللباب في علل البناء والإعراب: 217/1، شرح المفصل: 64/8، مغني اللبيب: 385، شرح ابن عقيل: 281/1.

(3) المجاشعي: 113.

(4) الكتاب: 274/2) 275.

(5) السابق تعليقة المحقق. 275/2.

واختلف النّحاة في اسم (لا) المفرد النّكرة، (معرب أم مبني)، فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّه "وجب البناء لأنّ الكلام تضمّن معنى (من)، وكلّ ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، وكان الأصل أن يكون الجواب (لا من رجل)، إلا أنّهم حذفوا (من) استخفافا فوجب البناء، واختير الفتح لأجل التركيب؛ لأنّ التركيب يُثقِّلُ الاسم فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة، كما فعلوا في خمسة عشر"[1].

وذهب أكثر البصريين إلى أنّه مبني على الفتح. وذهب الكوفيون إلى أنّه معرب منصوب[2]. وذهب بعض النّحويين إلى أنّ هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء؛ لأنّ (لا) تعمل النصب إجماعا، لأنّها نقيضة (إنّ) لأنّ (لا) للنفي، و(إنّ) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضدّه، كما يحملونه على نظيره[3]. ونلحظ أنّ ما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب أكثر البصريين.

وبيّن المُجاشِعيّ عمل (ما) فهي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ويستدلّ على ذلك ما حكى يونس عن العرب أنّهم يقولون: "لا رجلَ أفضل منك"[4].

وأجاز المُجاشِعيّ حذف الخبر مع (لا) لأنّه حذف لدلالة الكلام عليه، والعرب تحذف إذا كان فيما أبقي دليل على ما ألغي، والتقدير في (لا بأس عليك) أي: لا بأس موجود عليك، فـ(على) متعلق بموجود[5].

وإن عُلم التزم حذفه بنو تميم، والطائيون، وأجاز حذفه، وإثباته الحجازيون. فإن لم يدل على الخبر دليل، لم يجُز حذف عند الجميع[6].

---

(1) المجاشعي: 113.
(2) الإنصاف: 366/1.
(3) أسرار العربية: 246.
(4) المجاشعي: 113) 114.
(5) السابق : 114
(6) شرح المفصل: 107/1، شرح ابن الناظم: 194، شرح ابن عقيل: 324/1.

ومنع المُجاشِعيّ جواز الفصل بين (لا)، وما بنيت معه؛ لأنّ ما بعدها بمنزلة جزء منها، ولا يصح أن تفصل بينهما كما لا تفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها[1].

وهو مذهب سيبويه، "ذلك لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، ومع ذلك أنّهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنّها مشبه بها"[2].

مسألة ما حكم الصفة والموصوف إذا وقعا بعد "لا"؟:

مذهب المُجاشِعيّ في هذه المسألة أنّه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في موضع نصب، وإذا فعلت ذلك لم تنون واحدا منهما؛ لأنّهما صارا بمنزلة اسم واحد، نحو: لا رجل ظريفَ عندك.

والثاني: أن تبني الموصوف مع (لا) وتجعلهما بمنزلة شيء واحد وتنون الصفة، ولا يجوز حذف التنوين؛ لأنّ الصفة ليست مبنية مع ما قبلها، من حيث لا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، ويجوز أن ترفع الصفة في هذا الوجه، نحو: لا رجل ظريفا عندك، وإن رفعت قلت: لا رجل ظريفٌ عندك[3].

ونلحظ مما تقدم أنّ البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم (لا)، والنصب يكون مراعاة لمحل اسم (لا). وأمّا الرفع فيكون مراعاة لمحل (لا) واسمها؛ لأنّهما في موضع رفع عند سيبويه[4].

---

(1) المجاشعي: 115.
(2) الكتاب: 276/2.
(3) المجاشعي: 115.
(4) شرح ابن عقيل: 317/1، و هذه المسألة: الكتاب: 288/2، 290، كتاب الجمل في النحو: 238، 239، اللباب في علل البناء والإعراب: 234/1، 235، كتاب فاتحة الإعراب: 232.

وإن كررت الاسم فصار وصفا، فأنت فيه بالخيار إن شئت نوّنت، وإن شئت لم تنوّن وذلك قولك : لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ بارداً، ولا يكون باردا إلا منونا؛ لأنّه وصف ثان[(1)].

مسألة: ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد "لا"؟:

قال سيبويه: "اعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النّكرة في هذا الباب، لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدا "[(2)]. وقال المُجاشِعيّ: إنّ حكمها أن ترفع وتُكرّر، نحو قولك: لا زيدٌ عندك ولا محمدٌ، إلا أن تجريها مجرى النّكرة فإنّك تنصبها "[(3)].

واستدلّ بقول الشاعر:

لا هيثمَ الليلةَ لِلمطيِّ[(4)]

فتقدير المُجاشِعيّ على عموم الهياثم، في واحد منها، وقد قيل لا هيثم الليلة[(5)]. وهذا تقدير سيبويه، كأنّه قال: "لا هيثم من الهيثمين"[(6)].

وما يمنع أن تبنى مع المعرف هو أنّ النّكرة تقع بعد (من) في الاستفهام، وأمّا المعرف فلا يقع بعد (من) في الاستفهام، ألا ترى أنّك لا تقول : هل من زيد في الدار" فإذا لم تقع بعد (من) في السؤال لم يجز تقدير (من) في الجواب[(7)].

مسألة حكم "لا" إذا دخلت عليها الهمزة:

قال المُجاشِعيّ : "إنّ حكمها أن تجري مجراها قبل دخول الهمزة عليها، ويجوز بعدها في الموصوف جميعُ ما جاز فيه قبل دخول الهمزة، وذلك إذا أردت التحضيض، نحو قولك: ألا رجلَ عاقلٌ، وإن شئت: ألا رجلَ عاقلاً"[(8)].

---

(1) الكتاب: 289/2.
(2) الكتاب: 296/2.
(3) المجاشعي: 116.
(4) لم يعرف قائله الكتاب: 296/2، المقتضب: 362/4، المجاشعي: 116، شرح المفصل: 102/2.
(5) المجاشعي: 116.
(6) الكتاب: 296/2.
(7) أسرار العربية: 249.
(8) المجاشعي: 116) 117.

وهو مذهب سيبويه، فالألف الداخلة على (لا) إذا كانت استفهاما جاز فيما بعد (لا) الرفع، والنّصب، ما جاز فيه قبل دخول الألف[1]. ومعنى التحضيض عند الزجاجي[2].

وأمّا إذا كانت بمعنى التمني، فمذهب سيبويه وجوب النّصب[3]، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر، ولا تنون ما بعد "ألا"[4].

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ قد ذكر رأي سيبويه، ورأي المازني في التمني ولم يؤيد من المذهبين مذهبا، ويبدو لي أنّه أجاز الوجهين.

وخلاصة القول إنّ من سمات أسلوب المُجاشِعيّ في فصل المرفوعات الاختصار الشديد.

---

(1) الكتاب: 306/2، 307

(2) كتاب الجمل في النحو: 240

(3) الكتاب: 307/2

(4) المجاشعي: 117، شرح المفصل: 102/2.

الفصل الثالث

المنصوبات

1.3 المفعول به:

هو كلّ اسم تعدى إليه فعل[1]، من حيث إنّ هذا الاسم يقع عليه فعل الفاعل.

1.1.3 مسألة: لم قيّد المفعول به بالباء، وأطلق المصدر، نحو: ضربت ضربا؟

ذهب المُجاشِعيّ في هذه المسألة إلى أنّ المصدر مفعول حقيقي لك؛ لأنّك أنت الذي تُحدِثه وتوجده بعد أن لم يكن، وليس كذلك (زيد)، وما جرى مجراه؛ لأنّه ليس مفعولاً لك، وإنّما هو مفعول لله عز وجل، إلا أنّك أحدثت فعلا، وأوقعته به، فلهذا قيّد بالباء[2].

وجاء في مغني اللبيب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، ومن هذه الأمور قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾[3].

إنّ "السموات" مفعول به، والصواب أنّها مفعول مطلق[4]. وتجدر الإشارة إلى أنّ المُجاشِعيّ في توجيهه هذا يوضح العلاقة بين المفعول به والمفعول المطلق، من حيث إنّ المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، ومن هنا أعرب ابن هشام (السموات) مفعولاً مطلقاً لأنّها لم تكن موجودة قبل الخلق حتى يقع بها الخلق والإيجاد[5].

---

(1) أسرار العربية: 85.
(2) المجاشعي: 119.
(3) سورة العنكبوت: 43.
(4) مغني اللبيب: 867.
(5) السابق، وحاشية المحقق لكتاب المجاشعي: 119.

أمّا عن علة انتصاب المفعول به، فقد ذكرنا ذلك في باب الفاعل من هـذه الدراسة.

وفي العامل ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ العامل في المفعول هو الفعل، فالفعـل رفع الفاعل، ونصب المفعول، ويؤيد رأيه بأنّ العمل قد صحّ للفعل فلا يُشرك بينـه وبين غيره في نصب المفعول [1]. واختلف النّحاة في عامل النّصب في المفعول به، فما ذهب إليه المُجاشِعيّ يؤيد به البصريين، ويخالف به الكوفيين[2].

وكان للمُجاشعيّ وقفة عند آراء العلماء في هذه المسألة، فـذكر أنّ الفـرّاء ذهب إلى أنّ الفعل رفع الفاعل، والفعل والفاعل جميعا نصبا المفعول [3]. وذكـر أنّ ابن هشام ذهب إلى أنّ الفعل رفع الفاعل، والفاعل نصب المفعول[4].

وهناك رأي آخر لم يذكره المُجاشِعيّ -وهـو رأي خلـف الأحمـر مـن الكوفيين- وهو أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنـى الفاعلية[5].

2.1.3 أقسام الفعل المتعدي:

ينقسم الفعل من حيث التعدي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعول واحد.

والثاني: ما يتعدى إلى مفعولين.

والثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

وقسّم المُجاشِعيّ الفعل الذي يتعدى إلى واحد إلى ثلاثة أقسام[6]:

أحدها: أن يتعدى بوسيطة حرف الجرّ، نحو: مررت بزيد.

---

(1) المجاشعي: 120.

(2) الإنصاف: 78/1 (79، أسرار العربية: 85.

(3) وجدت هذا الرأي منسوبا إلى عامة الكوفيين، الإنصاف: 78/1.

(4) المجاشعي: 120.

(5) الإنصاف: 79/1.

(6) المجاشعي: 120.

والثاني: يتعدى بغير وسيطة، وذلك نحو: ضربت زيدا، أضاف إلى هذا القسم أفعال الحواس كلّها، نحو: رأيت زيدا، وسمعت حديثه.

والثالث: تعدى مرة بوسيطة، ومرّة بغير وسيطة، نحو: نصحت لعمرو، ونصحت عمرا.

فالعرب لم تستعمل بعض الأفعال إلا بحرف الجرّ، كقولهم: مررت بزيد، فـ(مررت) يفتقر إلى (ممرور به)، فإن جاء في الشعر شيء بغير حرف فضرورة[1]. ومثال ذلك قول الشاعر:

تمرون الدّيارَ ولم تعوجوا[2]

أي تمرون بالديار.

وعبّر المُجاشعيّ عن الضرب الثاني بقوله: "ما يتعدى بغير وسيطة" في حين نجد أنّ من النّحاة من عبّر عن هذه الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كأن يكون الفعل علاجا، وغير علاج، فالعلاج ما يفتقر إلى ما في إيجاده إلى استعمال جارحة، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو: ذكرت زيدا[3].

وكلّ واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً مما تقتضيه تلك الحاسة، فالسمع مثلا يقتضي مسموعا .... وإذا قلت: أبصرت الحديث، أو الـ قيام، لم يُجزْ؛ لأنّ ذلك مما ليس يدرك بحاسة[4].

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ جعل الفعل (سمعت) فعلا متعديا إلى واحد، وهو القياس[5]. ونجد أنّ بعض النّحاة جعله فعلا يتعدى إلى مفعولين، وإليه ذهب أبو علي الفارسي واشترط أن يكون المفعول الثاني مما يسمع، كقولك: سمعت زيدا يقول

(1) اللباب في علل البناء والإعراب: 267/1.
(2) الخطفي، جرير بن عطية بن حذيفة، (د.ت) ديوان جرير، دار صادر، بيروت، لبنان: 420/1، مغني اللبيب: 138.
(3) كتاب المقتصد: 596/1، شرح المفصل: 62/7.
(4) شرح المفصل: 62/7.
(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 268/1.

ذاك، ولو قلت : سمعت زيدا يضرب أخاك، لم يَجُز فإن اقتصرت على واحد يجب أن يكون مما يسمع[1].

ونرى أنّ المُجاشِعيّ يوافق الجمهور في جعل الفعل (سمع)من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به واحد، وعدّ الجمهور أنّ الجملة بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، ففي (سمعت زيدا يقرأ) أصلها (سمعت صوت زيد قارئا)[2].

والفعل الذي يستعمل بحرف جرّ تارة، وبغير حرف الجرّ كقوله تعالى : ﴿وإذا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3]. قال المُجاشِعيّ : "أي كالوا لهم، ووزنوا لهم، وحذف اللام هاهنا أفصح، وإثباتها مع (شكر)، و(نصح) و(أفصح)[4]. فاللغة الفصيحة هي "نصحت لك، وشكرت لك"[5].

ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جرّ فيتسع، ويحذف حرف الجرّ فيتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جرّ، وذلك قولهم : (دخلت البيت)والأصل إلى البيت[6]. فالأفعال كلّها تتعدى إلى جميع المصادر، والظرف من مبهم ومختص، إلا ظروف المكان المختصة فإن الفعل لا يصل إليها إلا بواسطة، نحو : قمت في الدار، ولا يقال: قمت الدار[7].

وقد اختلف النّحويون في (دخلت البيت) هل هو متعد، أو غير متعد؟ ومما جاء في شرح عيون الإعراب، أنّ فيه ثلاثة أقوال[8]:

أحدها: أنّه على حذف الحرف، أي: دخلت في البيت، أو إلى البيت.

---

(1) كتاب المقتصد: 597/1.
(2) همع الهوامع: 1/ 284
(3) سورة المطففين: 3
(4) المجاشعي: 121.
(5) معاني القرآن: 92/1، ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر: 281
(6) كتاب المقتصد: 599/1.
(7) شرح جمل الزجاجي: 328/1.
(8) المجاشعي: 122) 123.

هذا مذهب سيبويه، يقول : "وقد قال بعضهم : ذهبت الشام، يشبّهه بالمبهم؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب. ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت"(1).

وقال في موضع آخر : "أجازوا قولهم: دخلت البيت، وإنّما معناه : دخلت في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب هاهنا بمنزلة الظرف"(2).

والثاني: أنّ أبا عمر الجرمي ذهب إلى أنّ (دخلت) متعد، ودخلت البيت، كقولك: هدمت البيت(3).

والثالث: قول أبي العباس: وهو مما يتعدى مرة بحرف، ومرة بغير حرف.

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ بعدما عرض آراء العلماء في هذه المسألة لجأ إلى أسلوب الترجيح بقوله: "القوّل قول سيبويه؛ لأنّ نظيره لا يتعدى، نحو : غبت وغرت، وكذلك نقيضه خرجت "(4). وسبب هذا الالتباس هو استعمال العرب له بغير حرف الجر(5).

وأرى أنّه فعل متعد؛ لأنّ اللفظين الكائنين بمعنى واحد -دخلت نظيره غبت، وغرت- تتثبت لأحدهما أمرا معنويا وجب إثباتُهُ للآخر لا محالة، ومنها أنّ نقيضه الذي هو (خرجت) غير متعد، تقول خرجت من البيت، ولا تقول : خرجت البيت(6).

وأمّا ما يتعدى إلى مفعولين فعلى ضربين : أحدهما ما لا يجوز فيه إلا الاقتصار -وسيأتي الحديث عنه- والثاني ما يجوز فيه الاقتصار، وقسّمه المُجاشِعيّ إلى ثلاثة أوجه(7):

---

(1) الكتاب: 35/1.

(2) الكتاب: 159/1.

(3) وإليه ذهب أبو حسن الأخفش، فجعلها من قبيل ما تعدى بنفسه، لذلك فالبيت بعد " دخلت " عنده منصوب على حدّ انتصابه بعد " هدمت " ولم يجعل " دخلت البيت " من قبيل: ذهب الشام، لقلته . في: المسائل في أول المقتضب: الفارقي: تحقيق د. سمير معلوف، 314، شرح جمل الزجاجي: 328/1.

(4) المجاشعي: 123.

(5) الأصول: 170/1.

(6) كتاب المقتصد: 600/1، شرح جمل الزجاجي: 328/1.

(7) المجاشعي: 123) 124.

أحدهما: ما يتعدى بنفسه، نحو: كسوت زيدا ثوبا.

والفعل الذي يتعدى بنفسه إلى مفعوله، لا بدّ أن يكون المفعول الأول فاعلا بالثاني، ففي قولك كسوت زيدا ثوبا، فـ (زيد) فاعل في المعنى؛ لأنّه اللابس للثوب[1].

والثاني ما يتعدى بالنقل، نحو: عطى زيد درهما، فتعديه إلى مفعول واحد، ثم تنقله بالهمزة فتعديه إلى مفعولين، نحو: أعطيت زيدا درهما. ويرى أن المفعول الثاني منتصب بهمزة التعدية.

والثالث: ما كان يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جرّ، فحُذف الحرف، نحو: اخترت الرجال زيدا، واخترت من الرجال زيداً.

وجاء في التنزيل، قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[2]، إنّ هذا الفعل إذا اتسع فيه حذف حرف الجرّ، ويجوز فيه الوجهان[3].

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الهمزة إذا دخلت على الفعل اللازم عدّته إلى مفعول واحد، وإذا دخلت على فعل يتعدّى إلى مفعول عدّته إلى مفعولين، وإن يتعدّ إلى مفعولين عدّته إلى ثلاثة وما كان لهذا الفعل ينطبق على الفعل المبني للمجهول[4].

والفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، عرّفه المُجاشِعيّ بأنّه: فعل منقول بالهمزة، أو بالتضعيف، نحو أعلمت، ونبّأت، وما أشبه ذلك، وعدّ المفعول الأول منها هو الفاعل قبل النّقل[5].

ونفهم من عبارة المُجاشِعيّ أنّه أجاز القياس في (أعلمت) على أفعال أخرى بحيث تكون هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، إلا أنّ أبا عثمان لم يجوّز أن يقاس على (أعلمت)، فيقال: أظننت زيدا عمرا منطلقا، كما يقال: أعلمت، ومن

---

(1) شرح المفصل: 63/7.
(2) سورة الأعراف: 155.
(3) شرح المفصل: /63.
(4) المجاشعي: 124.
(5) المجاشعي: 125.

النّحاة الذين أجازوا ذلك أبو الحسن . وتقول: أحسبت زيدا عمرا منطلقا، أي : جعلته يحسبه زيدا منطلقا[1].

وذكر المُجاشِعيّ أنّ العلماء قد اختلفوا في الاقتصار على بعض المفاعيل، فالوجه الذي اختاره هو أنّه لا يجوز أن يحذف الثاني دون الثالث ، ولا الثالث دون الثاني، وإنّما أجاز أن يحذفا معا، اسـ تدلّ على أنّه يصير بمنزلة (علمت) إذا لم يُعدّ[2].

وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز الاقتصار[3]، وإليه ذهب المبرّد [4]، وذهب الأكثرون إلى جوازه[5].

وأرى أنّه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، ومثال حذفها لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [6] أي: تزعمونهم شركاء[7].

3.1.3 مسألة جواز تقديم المفعول وتوسيطه وتأخيره:

علل المُجاشِعيّ جواز ذلك؛ لأنّهم أرادوأن يتوسعوا في الكلام، ويحتاجوا إلى ذلك في الشعر، فلو لم يُجيزوا ذلك لضاق عليهم الأمر، ولم يخافوا لبسا؛ لأنّ رفع الفاعل ونصب المفعول يَفرُقُ بين المعنيين، و إذا لم يؤمن اللبس فلا يجوز إلا الترتيب[8].

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ لم يبين المواضع التي تمنع تقديم المفعول به على عامله، وإنّما اكتفى بشرط واحد وهو (أمن اللبس).

---

(1) كتاب المقتصد: 629/1، رأي الأخفش، شرح المفصل: 65/7، فاتحة الإعراب: 178.
(2) المجاشعي: 125.
(3) الكتاب: 41/1،
(4) 3/ 122.
(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 258/1
(6) سورة القصص من الآيتين 62، 74
(7) شرح شذور الذهب: 377
(8) المجاشعي: 126

أمّا إذا خَفِيَ الإعراب فيها، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، فيجب تقديم الفاعل على المفعول، وذلك نحو: ضرب موسى عيسى، كون (موسى) فاعلا و(عيسى) مفعولاً[1].

وذهب تمام حسان إلى أنّ الرتبة تعتبر القرينة اللفظية المهمة الدالة على الباب النحوي، وهي عوض من العلامة الإعرابية، ففي قولنا: ضرب موسى عيسى، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلا محافظة على الرتبة؛ لأنّها تزيل اللبس[2].

وأجاز المُجاشِعي التقديم والتأخير في التثنية والجمع والعطف على أحدهما، وهذا مما يظهر فيه الإعراب، نحو: ضرب الموسيان العيسيين، وضرب الموسَونَ العيسينَ، وضرب العيسيين الموسيانِ، وضرب عيسى وزيدا موسى، وضرب عيسى موسى وزيدٌ[3].

وأرى أنّ الحركات الفرعية -في التثنية والجمع- تفصح عن قصّد المتكلم من الفاعلية أو المفعولية في الأمثلة السابقة، وتسهم حركة الاسم المعطوف على الاسم المقصور في إزالة اللبس.

2.3 أفعال الهواجس:

الهواجس جمع هاجس، وهو الخاطر، يقال: هجس الأمر في صدره هجسا، أي: خطر بباله[4].

ويُقصد بها الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلوب، والمصطلح المعروف والمشهور عند النّحاة هو (ظنّ وأخواتها) وتنقسم على قسمين: أفعال القلوب، والثاني أفعال التحويل[5]، والمسائل التي تناولها في هذا الباب:

---

(1) شرح ابن عقيل: 381/1حالات تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبا، المرجع السابق: 379/1 وما بعدها.
(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 207، 208.
(3) المجاشعي: 126.
(4) أنيس، إبراهيم وآخرون، (د.ت)، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، دون ناشر، مادة هجس.
(5) شرح ابن عقيل: 326/1.

1.2.3 مسألة نصب هذه الأفعال مفعولين:

قال المُجاشِعيّ : "نصبت هذه الأفعال مفعولين؛ لأنّها دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما جميعا، ولم يجُزْ الاقتصار على أحد المفعولين كما لا يجوز الاقتصار في باب المبتدأ والخبر"[(1)].

قاس النّحاة تمام الفائدة في المفعولين على المبتدأ والخبر، لأنّ كل واحد من المبتدأ والخبر لا بدّ له من الآخر، وإن اقتصرت على المفعول الأول لم يعرف المقصود بهذه الأفعال، وإن اقتصرت على الثاني لم يعلم إلى من أسند[(2)].

نلاحظ مما تقدم أنّ عرف النّحاة في هذه المسألة عدم جواز الاقتصار على مفعول واحد لعدم تمام الفائدة [(3)]. غير أنّ سيبويه قد أجاز الاقتصار على مفعول واحد في (ظننت) إذا كانت بمعنى اتهمته فتقول: "ظننت زيدا، إذا قال من تظنُّ، أي من تتهم؟ فتقول ظننت زيدا . كأنّه قال اتهمت زيدا، وعلى هذا قيل : ظنين أي متهم"[(4)].

2.2.3 مسألة جواز التقديم والتوسيط والتأخير في هذه الأفعال:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ هذه الأفعال يجوز فيها التقديم والتوسيط والتأخير، وكان هذا الاختيار؛ لأنها أفعال تتصرف، فإذا كان العامل متصرفا تصرّف الفعل وجاز فيه ذلك، وإذا كان العامل -ومثّل عليه بـ "نعم وإن"- غير متصرف لم يتصرف المعمول ولم يَجُزْ تقديمه على العامل، لا يجوز قولك: نعم زيد الرجل[(5)].

مما تقدم نفهم أنّ التصرّف أكسب هذه الأفعال مكان الاختيار في التقديم، والتوسيط، والتأخير، وإذا كان العامل غير متصرف يلزم المعمول مكانا واحدا وهو التأخير.

---

(1) المجاشعي: 129

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 247/1) 248، أسرار العربية: 159

(3) المقتضب: 340/2، الأصول: 181/1، كتاب المقتصد: 499/1، شرح جمل الزجاجي: 312/1

(4) الكتاب: 126/1، و كتاب المقتصد: 503/1.

(5) المجاشعي: 130.

وعدّ المُجاشِعيّ أنّ الوجه في الإعمال والإلغاء أنّها إذا توسطت كان الإعمال الوجهَ لقربها من أول الكلام، وإذا تأخرت كان الإلغاء الوجهَ لبعدها من أول الكلام(1).

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ اختار الوجه الحسن في هذه المسألة(2).

3.2.3 مسألة حكم الهاء إذا اشتغل بها الفعل وهو متوسط:

قسم المُجاشِعيّ هذه الهاء على قسمين: إمّا أن تكون للمصدر، والوجه الآخر أن تكون للاسم المتقدم، فإن كانت للمصدر نصبتَ الاسمين، نحو : زيدا ظننته قائما، تريد: (ظننت الظّنَّ أو ظننت ظنّي أو ظننت ظنّا)، وإن شئت رفعت فقلت : زيدٌ ظننته قائم. ويرى أنّ النصبَأجودُ لتوكيد المصدر . وإذا كانت للاسم المتقدم رفعت الأول ونصبت الثاني، نحو : زيدٌ ظننتهقائما، فكان (زيدٌ) مبتدأ، والهاء في (ظننته) المفعول الأول، و(قائما) المفعول الثاني والجملة الفعلية في موضع رفع خبر المبتدأ(3).

وإذا كانت الهاء للمصدرمنع النّحاة القول : زيدٌ ظننته منطلقا، لأجل أنّ هذا الفعل إذا تعدى إلى مفعول واحد وجب تعدّيه إلى الآخر، كما أنّ المصدر لا يقوم مقام المفعول(4).

وأضاف الشيخ الإمام أبو بكر وجها - إضافة إلى الوجهين السابقين - ثالثا، وهو (زيدا ظننته منطلقا) فتجعل زيدا منصوبا بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، كأنّك قلت: "ظننت زيدا منطلقا ظننته منطلقا"، والجملة التي بعد زيد لا يكون لها إعراب(5).

أمّا حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم، فذكر المُجاشِعيّ أنّ (الهاء) إن جُعلت للمصدر نُصبَ الاسمان، تقول ظننته زيدا عالما، وإن جعلت للمجهول -

---

(1) السابق : 131.
(2) أسرار العربية: 161، شرح جمل الزجاجي: 1/314.
(3) المجاشعي: 131
(4) كتاب المقتصد: 1/ 500) 501، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/253.
(5) كتاب المقتصد: 1/ 500

ضمير المجهول من مصطلحات الكوفيين -ارتفع الاسمان، نحو : ظننته زيد عـالم، فإذا كان الاسم بعدها مرفوعا، على تقدير جملة اسمية من مبتدأ وخبر، في موضـع المفعول الثاني، والهاء للحديث وهي ضمير على شريطة التفسير[1].

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ استعمل المصطلحين البصري والكوفي، بقوله "ضـمير الحديث"وهو من المصطلحات البصريّة، وقوله : "المجهـول" مـن المصـطلحات الكوفية. ويطلق عليه البصريون أيضا ضمير الشأن والقصة[2].

ومنع المُجاشِعيّ تثنية أو جمع هذا الضمير، وإنّما يلزم حالة الإفـراد سـواء أردت المصدر، أو المجهول[3].

4.2.3 مسألة حكم ضمير الفصل في باب ظنّ وأخواتها:

أشار المُجاشِعيّإلى المصطلح الكـوفي بقولـه : (الـذي يسـميه الكوفيـون "العماد")[4]، ويطلق عليه البصريون ضمير الفصل[5].

قيّد المُجاشِعيّ هذا الضمير بأن يقع بعد معرفتين لا تسـتغني إحـداهما عـن الأخرى، أو يقع بعد معرفـة ونكرة تُقاربُ المعرفة، ومنع أن يقع بعد نكـرتين، ولا بين معرفة ونكرة لا تُقاربُ المعرفة، نحو قولك: ظننت رجلا هو قائما، وظننت زيدا هو قائما، كلُّ هذا لا يجوز، والجائز : ظننت زيدا هو القائمَ، وظننت عمرا هو خيرا منك[6].

---

(1) المجاشعي: 132
(2) شرح المفصل: 114/7.
(3) المجاشعي: 132
(4) المجاشعي: 132
(5)جاء في شرح المفصل : 110/3 " الفصل من عبارات البصريين كأنّه فصل الاسم الأول عما بعـده وآذن بتمامه وإن لم يبق من بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر، والعماد من عبارات الكوفيين كأنّه عمد الاسم الأول وقوّاه الخبر بعده "الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت: 827هـ)، (1983)، تعليق الفرائد علـى تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى، دون ناشر: 128/2
(6) المجاشعي: 132) 133

وقال سيبويه: "واعلم أنّ هو لا يحَسن أن تكون فصلا حتى يكون مــا بعــدها معرفةً أو ما أشبه المعرف، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدا وعمرا، نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشر منك"[1].

وإنّما "وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأنّ فيه ضرباً من التأكيــد ولفظــه لفــظ المعرفة، وما يقارب المعرفة إشارة إلى باب أفعل من كذا؛ لأنّه لم يقع بعد الفصــل وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنّه مشابه للمعرفة من أجل أنّه غير مضــاف، ويمتنــع دخول الألف واللام عليه؛ لأنّ الألف واللا م تُعاقب (من) فجرى مجرى العلم، نحو : زيد، وعمرو في امتناعه من الألف واللام، وليس بمضاف مع أنّ (من) تخصصــه؛ لأنّها من صلته فطال الاسم بها كالصلة للموصول"[2].

وأجاز بعضهم وقوعه بين النكرتين كمعرفتين، في امتناع دخول أل، نحو : ما ظننت أحدا هو خيرا منك[3]، وأنكر سيبويه ذلك[4].

وأجاز المُجاشِعيّ أن يكون الاسم الذي بعد الضمير مرفوعا للخبر المبتدأ وهو الضمير، نحو: ظننت زيدا هو القائمُ، والجملة الاسمية في موضع المفعول الثــاني؛ لأنّه يرى الفصل لا يمنع من العامل أن يعمل فيما بعده ودخولُه كخروجه[5].

3.3 المفعول فيه:

ما فعل فيه فعل مذكور لفظا أو تقديرا[6].

وحدد المُجاشِعيّ معنى الظرف بقوله إنّ أصل الظرف الوعاء، ومنه يقــال : ظَرْفُ الزيت وسُمّي ظرفا؛ لأنّ الأزمنة والأمكنة مشتملة على ما يقع فيها، وفــي

---

(1) الكتاب: 392/2
(2) شرح المفصل: 111/3) 112
(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 130/2
(4) الكتاب: 396/2
(5) المجاشعي: 133
(6)الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 816هــ)، (1413هــ)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق : 124، ومن تعريفاته: هو اسم دلّ على زمان الحدث أو مكانه متضمّناً معنى "في" باطراد: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب : مجدي وهبه، وكامل المهندس ط 2 (1984) ص 240، و شرح ابن عقيل: 455/1

حالة كون الظرف متصرفا تحدد ظرفيته من غيرها -عند المُجاشِعيّ - بمدى قبوله للحرف (في)، ومعنى (في) موجود وإن لم تذكرها، نحو: قولك: قمت اليوم، ثم كنيت عن اليوم قلت: اليوم قمت فيه، ثم قد يُتّسع فيقال: اليوم قمته[1].

وقال الخليل: "سمي الظرف ظرفا؛ لأنّه يقع الفعل فيه، كالشيء يُجعل في الظرف"[2]. والظرف من مصطلحات الخليل، ويسميه سيبويه (مستقرا)، إذا كان ظرف مكان، ويطلق عليه أيضا (الموضع)، أمّا ظرف الزمان فيسميه (الحين)[3].

ويبدو أنّ هذا يؤكد فكرة أنّ هناك بعض المصطلحات النّحوية التي ضاعت عند سيبويه في فترة يمكن أن نطلق عليها اسم مرحلة المخاض في المصطلح اللغوي بشكل عام.

وفي الإشارة إلى المصطلح الكوفي الذي استعمله المُجاشِعيّ في هذه المسألة بقوله: (كنيت)، وهذا المصطلح (المكني) يطلقه الفرّاء على ما سمّاه سيبويه ضميرا ومضمرا، والكوفيون يسمون الضمير العائد كناية[4].

ونجد أنّ المُجاشِعيّ جعل الظرف في قسمين الأول منهما ظرف الزمان، ويحدد كونه للزمان أن يكون جوابا لـ (متى)، نحو: متى قمت؟ كان الجواب: يوم الخميس، وما أشبه ذلك، أو يكون جوابا لـ (كم)، نحو قولك: كم سرت؟ فالجواب: يوما أو يومين[5].

ونجد أنّ السمة التعليمية للكتاب برزت جلية في هذه المسألة - كما برزت في كثير من المسائل الأخرى - فبعد أن ذكر ما يصلح أن يكون ظرفا زمانيا، نحو: ما كان جوابا لـ (متى، وكم) يذكر الفرق بين الحالتين، بقوله: "إلا أن (كم) لا يستفهم بها إلا عن نكرة، و(متى) يستفهم بها عن المعرفة أو ما قارب المعرفة، تقول: كم

(1) المجاشعي: 136
(2) كتاب الجمل في النحو: الخليل بن أحمد: ط 1 (1985) ص 43
(3)القوزي، عوض حمد، (1981)، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية: 107.
(4) السابق: 174
(5) المجاشعي: 136

سرت؟ فيقول المجيب :شهرا، ولا يجوز :الشهر الذي تعلم، وتقول : متى سرت؟ فيقول: الشّهرَ الذي تعلم"[1].

وأضاف وجها آخر في التفريق أنه: إذا كان جوابا لـ (متى) جاز أن يكون العمل في جميعه أو بعضه، أما إذا كان بـ(كم) فكان العمل في جميعه، ومثّل على الوجهين: الأول نحو: متى سرت؟ فيقول : يومَ الجمعة، فيجوز أن يكون السير في جميع اليوم، ويجوز أن يكون في بعضه، والثاني : كم سرت؟ يوماً، وهذا إخبار بأنّك قد سرت في جميع اليوم[2].

وذكر المُجاشِعيّ[3] أن هناك من الظروف ما يكون متصرفا مرة، وغير متصرف مرة ثانية، والمقصود بالمتصرف : "وهو ما استعمل ظرفا وغير ظرف، وغير المتصرف: هو ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه"[4].

ومثّل المُجاشعيّ على كلا الظرفين بـ (سحر)، وحدد حكمه إذا كان نكرة أن يتصرف، نحو: جِئْتَ سَحَرا يا فتى، وذلك إذا لم ترده يوما بعينه -، وإذا كانت معرفة لم ينصرف -وذلك أن تريده من يوم بعينه- نحو: جئتك يوم الجمعة سحر[5].

وامتنع من الصرف -عند المُجاشِعيّ - لعلتين الأولى: للتعريف، والثانية : للعدل، وهو أن يستعمل بالألف واللام فعُدِل عن ذلك كما عُدِلَ عمر عن عامر . أمّا إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف، فإن حكمه أن يجري بوجوه الإعراب، نحو : السّحرُ أطيب من غيره، وكان سَحَرُنا طيبا[6].

وأجاز سيبويه[7] النّصبَ والرفعَ في نحو : (اليومَ الجمعةُ، واليومُ الجمعةُ)، ووافقه المُجاشِعيّ في حالة النصب ذكر المُجاشِعيّ أنّ العمل يكون في الظرف

---

(1) المجاشعي: 137
(2) السابق ص 137
(3) المجاشعي: 137، شرح ابن عقيل: 461/1
(4) شرح ابن عقيل: 461/1
(5) شرح عيون الإعراب : 137) 138.
(6) السابق:137) 138، و كتاب المقتصد: 636/1
(7) الكتاب: 418/1

وليس الثاني هو الأول، وأمّا الرفع فعلى أنّك جعلت الثاني هــو الأول [1]. وأرى أن كلا الوجهين يرجع إلى ما يقصده المتكلم من موقفه.

أمّا في حكم (اليومُ الأحد، واليوم الاثنان) فأجاز المُجاشِــعيّ الرفــع، ومنــع النصب؛ لأنّ هذه كلّها أسماء للأيام، ولا يكون هذا عملا فيها كما كان فــي قولــك : اليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ؛ لأنّ الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى القطع[2].

وهذا مذهب سيبويه [3]، وذكر المُجاشِعيّ أنّ أبا العبــاس يجيــز مــع (الأحــد والإثنين)النّصب، وذلك لأنّفيها معنى الإفــراد والازدواج ، وخــالف المُجاشِــعيّ المبرد في إجازته؛ لأنّ فيه حملاً على التأويل، ويرى أنّ مراعاة اللفظ أولى[4].

أمّا القسم الثاني -وهو ظرف المكان- فقد بدأ المُجاشِعيّ حديثه عــن المســألة بسؤال طرحه مبينا من خلاله أن تعدي الفعل إلى الزمان أقوى مــن تعديــه إلــى المكان؛ وذلك لأنّ (الزمان) أشبه بالمصدر فالفعل لا يخلو من الزمان كما أنّه لا بد له من مصدر. أمّا المكان فليس كذلك[5].

وفي هذا الرأي كان المُجاشِعيّ موافقا سيبويه بقوله : "وإنّما جُعل في الزمــان أقوى لأنّ الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيــه بيان أنّه قد وقع المصدر "[6]. وفرّق المُجاشِعيّ بين ظرف الزمان، وظرف المكــان، من حيث إنّ ظروف الزمان ليست بصور تشاهد، وظروف المكان أشــخاص لهــا صور تُعرفُ بها كالدّار والمسجد وما أشبه ذلك[7].

وهناك من الأسماء ما يـ كون ظرفا -عند المُجاشِعيّ - مبهما ليست له حــدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من جميع أقطاره، كالجهات الست وهــي : فــوق، وتحت، وقدّام... ففي قولك: جلست وراء عمرو، لم يكن لذلك الوراء نهاية ينتهــي

(1) المجاشعي: 139
(2) المجاشعي: 139)140
(3) الكتاب: 418/1
(4) المجاشعي: 140، و الأصول: 194/1
(5) المجاشعي: 141
(6) الكتاب: 36/1
(7) المجاشعي: 142

إليها، وأمّا مكة، والمدينة وما أشبه ذلك فلا يجوز أن يكون شيء منه ظرفا؛ لأنّ له أقطاراً محدودةً، وحدوداً معلومةً[1].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو رأي لابن السرّاج[2]. وذكر المُجاشِعيّ أنّ الظرف المبهم يسميه النحويون ظرفا، ويسميه الفرّاء محلا، ويسميه الكسائي صفة[3].

4.3 الحال:

ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا نحو: ضربت زيدا قائما[4].

وذكر المُجاشِعيّ أنّ أصل الحال ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال، مما يصلُحُ أن يكون صفة لنكرة[5].

ونفهم من عبارة المُجاشِعيّ أنّ أصل (جاء زيد راكبا) هو (جاء زيد الراكب) الراكب نعت لزيد، فلما سُلبت منه الألف واللام وصار نكرة لم يَجُز أن ينعت به زيد وهو معرفة فانتصب على الحال[6].

وفي صفة الحال ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة قد تم الكلام دونها، ويوضح مراده من ذلك أن الكلام يتم دون الحال؛ لأنّك لو قلت: جاء زيد، وسكت لكان كلاما تاما[7] وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وصاحبها معرفة[8].

أمّا ما قصده من (إتمام الكلام) فهو موضع الجملة في الإسناد سواء أكانت جملة فعلية، أم اسمية ففي قولنا : (جاء زيد) جملة مكتملة من مسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل، بحيث يكتمل الكلام دون (راكبا).

---

(1) السابق:142.
(2) الأصول: 1/197
(3) قال: يسميه النحويون ظرفا، وأرى أنه أراد البصريين، المجاشعي: 142، المصطلح النحوي: 163
(4) التعريفات: الجرجاني: 50، و : معجم المصلحات العربية: 143، شرح ابن عقيل: 1/494
(5) المجاشعي: 144
(6) هذا قول الفزاري صاحب الكتاب المشروح المجاشعي: 143
(7) السابق ص145
(8) الكتاب: 1/ 377، 2/112، شرح ابن عقيل: 1/ 497.

وأجاز المُجاشِعيّ أن تجعل -الحال- مفعولاً فيه؛ لشبهها بالظرفين من قِبل اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرفين على ما يقع فيها من حوادث، ألا ترى أنّه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال، كما تقول: جاء في هذا اليوم[(1)].

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ أطلق على الحال مصطلح (المفعول فيه)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح استعمله سيبويه، وتوسع في وصفه -الحال- فكان يسميه خبرا، وصفة وكما يسميه أيضا فعلا واقعا فيه، وتابعه المبرد في تسمية الحال مفعولاً فيه[(2)].

ونشير إلى أنّ المفعول فيه في مصطلح الحال على معنى (في)، إذ يفسر لما أبهم من الهيئات، نحو: (جاء زيد راكبا)، فالمعنى (جاء زيد في حال الركوب)[(3)].

5.3 العامل في الحال:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ العامل في الحال هو الفعل أو معنى الفعل، وكان كذلك من قِبل أنّ الحال ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت الفعل من أفعاله، فإن خرجت عن هذا بطل المعنى الذي يوجب الحال، وأجاز أن يخرج إلى معنى الخبر والى معنى المفعول، لكنّها لا تكون حالا . ويتضمن معنى الفعل عنده معنيين الأول: التنبيه والإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[(4)]، والتقدير: انتبه إليه شيخا.

والثاني: ما دلّ عليه الظرف من الاستقرار، نحو قولك : فيها زيد قائما، وفيها قائما زيد[(5)].

وما يكون من معنى الفعل، نحو : (هذا زيد ضاحكا) فالعامل في (ضاحكا) هو ما في من (ذا) من معنى الفعل الذي هو (أشر)، أو يقدر العامل في (ها) من معنى

(1) المجاشعي: 145
(2) المصلح النحوي: ص 140 وص 171
(3) كتاب الجمل في النحو: للخليل: ص 41، كتاب المقتصد: 1/ 672، شرح جمل الزجاجي: 326/1
(4) سورة هود: 72
(5) المجاشعي: 147

التنبيه.أمّا ما يـ دل عليه الظرف من الاستقرار، فنحو :زيد في الـدار ضـاحكا) فالعامل في (ضاحكا) شبه الجملة من معنى الفعل المقدر، إذ التقدير : (زيد فـي الدار استقر ضاحكا)[1].

ومنع المُجاشِعِيّ في هذه المسألة تقديم الحال على عاملها المعنوي؛ لأنّ العامل فيها غير متصرف، وإذا لم يتصرف لم يتصرف معموله ليكون المعـول مشـاكلاً للعامل[2].

واختلف النّحاة في جواز تقديم الحال التي عمل فيها معنى الفعل على عاملها، فأبو الحسن من النّحاة الذين أجازوا التقديم في الحال، وجعلها في ذلك كـالظروف، واستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ بالنصب[3] في قولـه تعـالى : ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِه﴾[4].

وما ذهب إليه المُجاشِعِيّ هو مذهب أكثر النحويين[5].

6.3 التمييز:

حدد المُجاشِعِيّ التمييز بأنّه ما مُيّزت به الأجناس المحتملة للمعاني الكثيرة، ألا ترى أنّك إذا قلت: امتلأ الإناء، احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياء كثيرة، فإذا قلت : ماءً أو سَمناً ــ أو ما أشبه ذلك ــ ميّزت ما كان مبهماً[6]. ودخل التمييز الكلام ليبـين لما أبهم قبله من ذات أو نسبة[7].

---

(1) كتاب المقتصد: 1/ 672) 673، شرح جمل الزجاجي: 1/334) 335

(2) المجاشعي: 147

(3) شرح جمل الزجاجي: 335/1

(4) سورة الزمر: 67 القراءة المشهور بالرفع (مطوياتٌ).وفي معاني القرآن : 2/ 425 " ومن قال (مطوياتٍ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنّه قال: والسموات في يمينه. وينصب المطويّات على الحال.

(5) الكتاب: 2/ 124، كتاب المقتصد : 1/673) 674 أسرار العربية : 191، شرح جمل الزجاجي: 1/ 334) 335

(6) المجاشعي: 149

(7) شرح ابن عقيل: 1/ 525، أسرار العربية: 196، معجم المصطلحات العربية: 121

والحقيقة أنّ النحويين استعملوا مصطلحات متعددة للتمييز، ومن هذه المصطلحات (التمييز، والتبيين، والتفسير)[1]. ويرى المُجاشِعيّ أنّ هذه المصطلحات وإن كانت مختلفة في ألفاظها إلا أنّها ترجع في المعنى إلى شيء واحد، ألا ترى أنّك إذا ميّزت الشيء فقد فسرته وقد بيّنته[2].

قسّم المُجاشِعيّ التمييز على أربعة أقسام[3]:

النوع الأول: ما نقل عنه الفعل، وقد كان فاعلا، وهو -عنده- على ضربين: الأول: ما عمل فيه الفعل، نحو: طبت به نفسا. والثاني: ما عمل فيه معنى الفعل، نحو: زيد أكرمهم أبا.

ويبدو لي أنّه يوضح أنّ عامل النصب في التمييز هو الفعل، أو معنى الفعل. ففي قولنا: (زيد أكرمهم أبا)، فإنّ الناصب للتمييز هو اسم التفضيل، وهو ليس فعلا، ونصب لأنّ فيه معنى الفعل.

النوع الثاني: ما جعل دلالة على ما أضمر إضمارا على شريطة التفسير، نحو: نعم رجلاً زيد، وكان الأصل: نِعم الرجل زيد، إلا أنّك حذفت الرجل، وأضمرته واشترطت تفسيره فجعلت (رجلا) دلالة عليه.

النوع الثالث: ما وقع بعد المقادير، وهو على أربعة أضرب: ممسوح، نحو قولك: في السماء موضعُ راحة سحابا، ومعدود، نحو: أحدَ عشر رجلا، وأضاف المُجاشِعيّ إلى المعدود ما يقع بعد (كم) إذا كانت استفهاما، نحو قولك: كم رجلا عندك؟

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ منع أن يكون مميّز (كم) مجرورا، وهو مذهب الخليل وسيبويه في قوله: "وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتك مبني؟ فقال: القياس النصبُ

---

(1) المصطلح النحوي: 107، المجاشعي: 149، شرح ابن عقيل: 1/ 525
(2) المجاشعي: 149
(3) المجاشعي: 149(151

وهو قول عامة الناس . فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِن)"[1]. وأجاز بعض النّحاة جرّ مميز (كم)[2].

وأجاز المُجاشِعيّ في نحو: (لله درُّه رجلا) أن يكون (رجلا) منصوبا على التمييز أو الحال، فإن أردت إخلاصه للتمييز أدخلت عليه (من) فقلت: (لله دره من رجل)[3].

وأرى أن مرجع الإعراب -سواء التمييز أو الحال- إلى تقدير المتكلم، فإن قصد بيان الهيئة وأراد بالثاني الأول -أي صاحبه-كان حالا، و إن قصد بيان النوع كان تمييزا، ومما يؤكد إرادة التمييز إدخال (من) على التمييز.

وجاء التمييز منصوبا -عند المُجاشِعيّ - لعلَّة أنَّه جاء بعد تمام الكلام، وقال : "كلّ ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوب؛ لأنّه مفعول أو مشبه به، فما جاء بعد تمام الكلام الحال والتمييز المنقول، ومما جاء بعد تمام الاسم التمييز الواقع بعد المقادير "[4].

نرى أنّ المُجاشِعيّ قسم تمام الفائدة إلى قسمين : الأول: تمام الكلام -ونبين ما هو للتمييز -وذكر أنّه يختصّ بالتمييز المنقول، وعرفنا أن التمييز المنقول يزيل الإبهام عن جملة سواء أكانت فعلية أم اسمية- ونستنتج من مراده أنّ التمييز المنقول يعتمد على عنصر الإسناد، أي: المسند والمسند إليه.

أمّا الثاني: فهو تمام الاسم ويأتي فيها التمييز بعد المقادير، وذكر ابن عصفور[5] أنّ تمام الاسم إما يكون بالنون في آخره، نحو : عشرون درهما، أو التنوين، نحو: رطل زيتاً، أو الإضافة، نحو : موضع راحة سحابا، أو نية التنوين، نحو: خمسة عشر درهما . والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عددا، أو مقدارا أو ما يشبهه.

---

(1) الكتاب: 1/ 160

(2) فراية، مراد، (2004)، السمين الحلبي نحويّا من خلال كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن: 98) 99، و شرح شذور الذهب: 255) 256

(3) المجاشعي: 151، ووجه الجرّ عند سيبويه، الكتاب: 174/1

(4) المجاشعي: 152

(5) شرح جمل الزجاجي: 282/2

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ قيّد تمام الاسم بالتمييز الواقع بعد المقادير، أمّا ابن عصفور فقد توسع.

مسألة تقديم المميِّز على المميَّز:

ذكر المُجاشِعيّ[1] رأي الجمهور بعد م تقديمه إذا وقع بعد المقادير، ولم يخالف رأي النّحاة، أمّا التمييز المنقول فذكر رأي من يجيز التقديم و هو المازني[2]، ورأي من لا يجيز التقديم وهو رأي سيبويه، وحجة عدّ الإجازة أن عمل العامل في الشيء على وجه التمييز ضعيف وإن كان فعلا، ولا يجوز قياسه على تقدم الحال؛ لأنّ التمييز لا يتعدّى أفعالا معلومة إلى غيرها، في حين أنّ الحال تأتي مع جميع الأفعال.

ويبدو أنّ المُجاشِعيّ من خلال استعراضه لهذه المسألة لم يخالف رأي الجمهور بعدم التقديم في حالة المقادير، أمّا في التمييز المنقول فهو يؤيد رأي سيبويه، ويبدو أيضا أنّ هذا التأييد منطلق من مذهبه البصري.

7.3 المفعول له:

هو علّة الإقدام على الفعل، نحو: ضربتُه تأديباً[3]، وهو مصدر قلبي فضلة ــ أي يمكن الاستغناء عنه ــ منصوب، يفيد التعليل متحد مع عامله في الزمن[4]. ويسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله[5].

---

(1) المجاشعي: 152) 153

(2) ومن النحاة الذين أجازوا ذلك أبو العباس بن المبرد، ومن نحاة الكوفة الكسائي، أما مذهب أكثر البصريين لا يجيز تقديمه . الإنصاف: 828/2 أسرار العربية : 196، الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد (ت: 391هـ)، (1993) تفسير المسائل المشكلة أول المقتضب ، تحقيق: سمير معلوف، معهد المخطوطات العربيّة: 139، شرح ابن عقيل: 530/1

(3) التعريفات:124، و :معجم المصطلحات العربية : 377 شرح شذور الذهب : 227 شرح ابن عقيل :1/ 450

(4) معجم المصطلحات العربية: 377.

(5) شرح شذور الذهب: 227

وذكر المُجاشِعيّ[1] أنّ فعل الكلام ليبين العلة التي من أجلها وقع الفعل والغرض الذي كان سببه، ولأن معناه موجود في الكلام وإن لم يظهر من حيث لا يصحُّ فعل من أحد من البشر إلا لعلة أوجبته ولغرض مقصود، وإذا ذُكر فلإبانة الغرض المراد.

واشترط المُجاشِعيّ أن يكون المفعول له مصدرا، ومنع أن يكون غير ذلك؛ لأنّ الفعل لا يقع إلا لمعنى مصدر فيه رغبة، كما أنّه لا يقتضي أن يقع إلا في زمان أو مكان وإن عرض فيه أن يقع فيما ليس بزمان أو مكان فلا بدّ من ذكر حرف[2].

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ منع أن يكون المفعول له غير مصدر، وهذا ما ذهب إليه الجمهور، غير أنّ يونس أجاز أن يكون غير مصدر، نحو : "أمّا العبيدَ فذو عبيد" بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو العبيد، وأنكره سيبويه[3].

وقال ابن يعيش و:إنّما وجب أن يكون مصدرا؛ لأنّه علّة وسبب لوقوع الفعل وداع له"[4].

وتوقّفَ المُجاشِعيّ عند الشاهد في قول حاتم[5]:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْمِ ادّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ ذَنْبِ اللَّيِئمِ تَكَرُّمَا

وقال:إنّ الشاهد في موضعين من البيت : أحدهما قوله: ادخاره والثاني قوله : تكرّما، فالمعنى: إنّي أغفر عوراء الكريم لادخاره، واعرض عن ذنب اللئيم للتكرم"[6].

---

(1) المجاشعي: 154

(2) السابق: 155

(3) أوضح المسالك: 44/2 أجاز بعضهم أن يكون غير مصدر، نحو : جئت السمنَ أي للسمن، ولو ورد مثل هذا وجب أن يتأول على حذف المصدر المضاف، كأنّه قال : ابتغاء السمنِ، لأنّ الذوات لا تكون عللا للأفعال. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان: ط 1 ص 103

(4) شرح المفصل: 3/ 53

(5) والبيت من شواهد سيبويه المنسوبة وذكره في باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، الكتاب: 368/1 وكتاب الجمل في النحو : الخليل: 95 (والمشهور فيه عن شتم اللئيم) ديوانه: 108، شرح المفصل: 54/2، شرح ابن عقيل: 453/1

(6) المجاشعي: 156

وذكر ابن عقيل [1] أنّ المفعول له يجوز فيه الأمران، النصبُ، والجــرُّ علــى السواء، نحو: "ضَربت ابني تأديبه، ولتأديبه "، وذكر كذلك أنّ المفعول له يأتي نكرة ومعرفة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[2]، وساق الشاهد السابق أيضا مثالا على ذلك ،حيث جاء الفعول له مضافا في قولــه : "ادخاره".

8.3 المفعول المطلق:

هو مصدر منصوب، مؤكد لفعله أو مبين لنوعه أو عدده[3].

ويطلق عليه المُجاشعيّ المصدر، وحدده بأنّه ما صدر عنه الفعل وكان أصلا له، وهو مشتق من (صدرت الإبل) إذا رجعت بعد أن شربت [4]. وما ذهــب إليــه المُجاشِعيّ -من تسميته بالمصدر؛ لأنّ الفعل صدر عنه- هو مذهب البصريين[5].

وإنّما جاز التقديم والتوسيط والتأخير -عند المُجاشِعيّ[6]- في المصدر؛ لأنّــه مفعول والمفعول فضلة، والفضلة يُتَلاعب بها؛ لأنّها ليست مُعتمَدَ البيان، وعــدّ أنّ عناية الاهتمام هي المسؤولة من مقصد المتكلم، فإذا قُدِّم لأجل العنايــة بالمصــدر، والتوسط للعناية به وبالفعل.

والحقيقة أنّ المُجاشعيّ أخذ هذه العلة من سيبويه : "كأنّهم إنّما يقــدّمون الــذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعا يُهِمّانهم ويَعْنيانهم"[7].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ هذه العلة تنطبق على كلّ ما قُدِّم أو وُسِّط ممــا حقــه أن يكون مؤخرا[8].

---

(1) شرح ابن عقيل: 453/1) 454

(2) سورة البقرة: 19

(3) معجم المصطلحات العربية: 377، و شرح ابن عقيل: 436/1

(4) المجاشعي: 157

(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 260/1

(6) المجاشعي: 161

(7) الكتاب: 34/1

(8) المجاشعي: 161

9.3 مسألة لكم من معنى يدخل المصدر الكلام؟

ذهب المُجاشِعيّ[1] إلى أنّ المصدر يدخل الكلام لأربعة معان:

الأول: أن يكون عوضا من تكرار الفعل، نحو: ضربت ضربا.

والثاني أن يدخل لإبانة عدد المرات، نحو: ضربت ضربة، وضربت ضربتين، وضربت ضربات.

والثالث: أن يدخل لإبانة النوع، نحو قولك: رجع القهقرى.

وفي هذه الآراء الثلاثة يوافق المُجاشِعيّ جمهور النّحاة[2]، فقد ذكر أن المصدر يدخل الكلام لثلاثة معان هي السابقة، ونجد أنّ المُجاشِعيّ قد ذكر معنى رابعا لدخوله في الكلام، وهو أن يقع موقع الحال، نحو: جاءني مشيا، وقصدته ركضا، تريد: ماشيا وراكضا)[3].

ويبدو لي أنّ هذا المذهب مما خالف فيه المُجاشِعيّ جمهور النّحاة، حيث ذهب سيبويه إلى أنّ (مشيا وركضا) من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق[4].

ويعلل المُجاشِعيّ[5] جواز حمل المصدر على غير لفظ فعله، وذلك لأنّ المعنى يرجع إلى شيء واحد، وإنّما هو خلاف في اللفظ دون المعنى، وبيّن وجوه حمل المصدر على غير لفظ فعله كالآتي[6]: أن يكون الأصل مختلفَ المعنى في موضوعه ثم يخرج إلى اتفاق، نحو: اجْتَوَرُوا وتجاوروا، ومنه أيضا أن يكون معنى الفعلين مختلفا، إلا أنّ في الأول معنى الثاني، كقولك: كُسِر انكسارا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[7].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب سيبويه[8].

---

(1) السابق: 160

(2) شرح ابن عقيل: 438/1

(3) المجاشعي: 161

(4) الكتب: 367/1) 377

(5) المجاشعي: 162

(6) السابق: 162) 163

(7) سورة نوح: 17

(8) الكتاب: 81/4) 82

وأضاف المُجاشِعيّ حالة ثالثة لمخالفة المصدر للفعل، وهي أن يتفــق معنــى الفعلين ويختلف لفظهما، نحويدَعُ، ويترك، فليس في هذا إلا اختلاف اللفظ، فتقول : هو يَدَعُهُ تركا[1].

10.3 الاستثناء:

ذكر المُجاشِعيّ[2] أنّه منصوب؛ لأنّه جاء بعد تمام الكلام فأشبه المفعول.

1.10.3 مسألة العامل في المستثنى:

ذكر المُجاشِعيّ[3] أنّ العلماء اختلفوا في ناصب المستثنى:

قال سيبويه: "يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما"[4].

وكان أبو العباس وأبو إسحاق يذهبان إلى أنّ المستثنى ينتصب بتقدير (أستثني) يجعلان (إلا) نائبة عنه، وإنّما ردّ المُجاشِعيّ ما ذهب إليه المبرد وأبو إسحاق؛ لأنّك تقول أتاني القوم غيرَ زيد، فينتصب (غير) على الاستثناء وليس قبله (إلا) التي تقام مقام العامل في المستثنى[5].

ومما جاء في كتاب الإنصاف "ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ العامل فيــه "إلا" وإليه ذهب أبو العباس، وأبو إسحاق من البصريين"[6].

ويبدو لي مما تقدمها جاء عند المُجاشِعيّ ، وابن الأنباري - أنّ المبرّد أجاز الوجهين بفعل محذوف، و(إلا).

---

(1) المجاشعي: 162
(2) المجاشعي: 165
(3) السابق: 165، 167
(4) الكتاب: 310/2
(5) المجاشعي: 166)167، أيضا) غير رأي المُجاشِعيّ : شرح جمل الزجاجي: 252/2) 253
(6) الإنصاف: 261/1) 262

وذكر المُجاشِعيّ[1] أنّ الفرّاء حكى عن البصريين أنّ المستثنى منصوب بإضمار (لا أعني زيدا)، أي: يكون بفعل محذوف . وذهب إلى أنّ (إلا) مركبة من (إن) و(لا) فإذا نصبت نصبت بـ(إنّ)، وإذا رفعت رفعت بـ(لا).

وحكى الكسائي أنّ المستثنى ينتصب على تأويل فعل، تقديره : فعل القوم إلا أنّ فلانا لم يفعل، وحكى المُجاشِعيّ عنه أيضا أنّه كان يشبه المستثنى بالمفعول.

فالمُجاشِعِيّ بعدما عرض آراء العلماء في هذه المسألة قال : وأصحّ ما قيل: "إنّ المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل (إلا) وجُعلت (إلا) موصولةً"[2].

وما اختاره المُجاشِعيّ من رأي في هذه المسألة هو مذهب البصريين بشكل عام[3].

2.10.3 مسألة إعراب ما بعد "إلا" في الاستثناء التام المنفي:

إذا كان نمط الاستثناء تاما منفياً ، يجوز في المستثنى بـ (إلا) الوجهان - جعله بدلا من المستثنى منه، ونصبه بـ (إلا)- والبدل -عند المُجاشِعيّ - أجود[4]، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[5] و(قليلا)، حيث رفع (قليل) على أنّها بدل من واو الضمير في (فعلوه).

---

(1) المجاشعي: 167.

(2) المجاشعي: 167

(3) الإنصاف: 261/1، أسرار العربية: 201، 202 شرح جمل الزجاجي : 253/2، 254 شرح المفصل : 76/2، 77، اللباب في علل البناء والإعراب: 303/1

(4) المجاشعي: 168

(5) سورة النساء: 66 قراءة النصب هي قراءة ابن عامر، وكذا هو في مصحف الشام، وقراءة الجمهور بالرفع: الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: 833هـ)، (2002)، النشر في القراءات العشر، قدّم له: الأستاذ علي محمد الضباع، خرّج آياته : زكريا عميرات، الطبعة الثانية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 186/2، زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (2001)، حُجة القراءات، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 206.

والحقيقة أنّ الإتباع في هذا النوع هو مذهب البصريين، خلافا للك وفيين الـذين يذهبون إلى أنّ (إلا) حرف عطف بمنزلة (لا) العاطفة في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها[1].

3.10.3 مسألة حكم "ما خلا وما عدا":

ذكر المُجاشِعيّ[2] أنّ الكسائي أجاز فيما بعدما خلا وما عدا " الجـرَّ علـى تقدير زيادة (ما) وهو قبيح -عند المُجاشِعيّ والنّحاة -لأنّها أولُ ولا تحسن الزيـادة في الأول. ووافق المُجاشِعيّ إجماع النحويين على نصب ما بعد "ما خلا وما عدا".

ومن النّحاة الذين وافقوا الكسائي هم : الجرمي، والفارسي، وابن جني، ومذهبهم هذا شاذ؛ لأنّه لا يؤيده سماع، ولا يصحّ أن يقاس عليه؛ لأنّ (ما) لا تزاد قبل الجار، بل بعده[3].

4.10.3 مسألة "حكم حاشا وخلا":

ذكر المُجاشِعيّ[4] في حكم حاشا أنّها حرف جرّ عند سيبويه [5]، والنصـب جائزٌ، واستدّل بقول حكاه أبو زيد أنّه سمع أعرابيا يقول: اللّهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع"[6].

يبدو أنّ المُجاشِعيّ وافق بعض النّحاة[7] الذين ذهبوا إلى أنّها تسـتعمل كثيـرا حرفا جارا، وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى "إلا".

---

(1) مغني اللبيب: 98) 99، شرح ابن الناظم: 296

(2) المجاشعي: 169) 170

(3) مغني اللبيب: 179، شرح ابن الناظم: 308) 309

(4) المجاشعي: 170

(5) الكتاب: 349/2) 350، ومن تابعه من البصريين أسرار العربية: 207) 208، همع الهوامع: 3/ 286

(6) المجاشعي: 170، شرح المفصل: 85/2، وفي بعض الروايات (ولمن يسمع) مغني اللبيب: 165، شرح ابن الناظم: 310، همع الهوامع: 283/3

(7) همالجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفرّاء، وأبو عمـرو الشـباني مغنـي اللبيب: 165، و : اللباب في علل البناء والإعراب: 311/1

وأمّا (خلا) -عند المُجاشِعيّ - فأنّ النّصب بها أجود، والجرّ بها حُكــي عــن بعض العرب[1]. الظاهرمن كلام المُجاشِعيّ أنّه جعل "خلا" فعلا؛ لــذا جــاء بهــا النصب أجود.

وقال المُجاشِعيّ : "وكان أبو العباس يسوّي بــين (حاشــا وخــلا) ويجعلهمــا فعلين"[2].

لكن ما وجدناه في المقتضب أنّ المبرّد جعل (خلا وحاشا) حرفا مرة، وفعــلا مرة أخرى، قال المبرّد : " وما كان حرفا سوى "إلا" فــ(حاشا وخلا)، وما كان فعلا فــ(حاشا وخلا)"[3].

11.3 المفعول معه:

هواسم منصوب فضلة يقع بعد واو المعية ، التي بمعنى (مع) المسبوقة بجملة فعلية، أو اسم فيه معنى الفعل [4].

العامل في المفعول معه:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ العامل في المفعول معه، هو الفعل الذي يتقدم، إلا أنّه يعمل بتوسط الواو [5].

والحقيقة أنّ النّحاة [6]اختلفوا في ذ اصب المفعول معه، فذهب البصريون إلــى أنّه ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو . وذهب الزجاج -من البصريين- إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، أي : بفعل محذوف. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب في المفعول بانتصاب "مع"، وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب علــى الخلاف.

وهو بهذا يوافق رأي البصريين -بشكل عام- ويخالف الكوفيين.

---

(1) المجاشعي: 170، وفي الكتاب: 2/ 349 " وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله"
(2) المجاشعي: 171
(3) المقتضب: 391/4.
(4) معجم المصطلحات العربية: 377،و شرح ابن عقيل: 464/1
(5) المجاشعي: 173
(6) الإنصاف : 248/1، أسرار العربية: 182، شرح المفصل: 2/ 48) 49

ويبدو لي أنّ مذهب المُجاشِعيّ والبصريين -بشكل عام- يتفق في أنّ ناصب المفعول معه هو الفعل وحده، في حين أرى أنّ ناصب المفعول معه هو الفعل أو شبهه[1]. ومثال شبه الفعل: "زيد سائر والطريقَ" فالطريق منصوب باسم الفاعل.

علل المُجاشِعيّ جواز تقدير "الباء" و"مع" في (ما زلت وزيدا حتى فعل)[2]. وذلك لتقارب معناهما في الأصل، فإذا قدّرته بـ "الباء" كان المعنى : (لصقت به حتى فعل ،)وإذا قدّرته بـ "مع" كان المعنى: (صاحبته حتى فعل). فكانت (الباء) للإلصاق، و(مع) للمصاحبة.

هذا التقدير هو مذهب سيبويه [3]. لكنّ المُجاشِعيّ منع أن يكون هذا مما يصلح في كلّ موضع، فلا يجوز أن تقول: ما زلت أسير بالنيل، وأنت تريد معنى الواو[4].

نلاحظ أنّ المُجاشِعيّ احتكم إلى ما يوافق السياق حتى يستقيم المعنى الذي يقصده المتكلم.

---

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 464) 465

(2) المجاشعي: 175) 176

(3) الكتاب: 298/1

(4) المجاشعي: 176

الفصل الرابع

المجرورات

1.4 حروف الجرّ:

1.1.4 عمل حروف الجرِّ:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ حروفَ الجرِّ حروفٌ مختصةٌ بالأسماء، وكلُّ حرف اختصَّ بقبيلٍ فإنّهُ يعملُ فيه، فإنْ لم يختَصّ بقبيلٍ دون قبيل، فإنّهُ لا يعملُ فيه شيئاً نحو: (هلْ وبلْ والواو والفاء)، وما أشبه ذلك من حروفِ الاستفهامِ، وحروفِ العطفِ[1].

فالحروفُ تنقسمُ على ثلاثةِ أقسام: منها ما يدخلُ على الأسماء فقط دونَ الأفعالِ، وهذا ما أرادَهُ المُجاشِعيّ من قوله: وكلُّ حرفٍ اختصَّ بقبيلٍ فإنَّهُ يعملُ فيه؛ لذا جاءت حروفُ الجرِّ عاملةً؛ لأنَّها اختصّت بالأسماء، بحيثُ لا يمكنُ لهذه الحروفِ أنْ تدخلَ على الأفعالِ. ومنها ما يدخلُ على الأفعالِ فقط دونَ الأسماء، كحروفِ النصبِ أو الجزمِ، وتلك الحروفُ مُختصّةٌ بقبيلٍ، فجاءت عاملةً. ومنها ما يدخلُ على الأسماءِ وعلى الأفعالِ، وهذه الحروفُ غيرُ مختصّةٍ، فلم تختصّ به الأسماءُ دونَ الأفعالِ، ولا الأفعالُ دونَ الأسماء. وما كانَ من الحروفِ بهذه الصّفة فلا يعملُ في اسمٍ ولا فعلٍ نحو: حروفِ الاستفهامِ (هل وهمزة الاستفهام) تقول: (أزيدٌ أخوك)، وتقول أيضاً: (أيقوم زيدٌ)[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى الوقوف عند ما ذهب إليه البصريون من أنّ الحرف لا يعملُ إلا إذا كان مختصّاً، فجاء عاملُ النصبِ عندهم في الفعل المضارع بعد واو المعية، أنّه منصوبٌ بتقدير (أن) وذلك لأنّ الأصلَ في الواو أنْ تكون حرفَ عطفٍ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها لا تختصُّ[3].

وهناك من الحروف مرّةً تكونُ عاملةً، ومرّةً تكونُ غيرَ عاملة، كـ (ما) فإنّها متغايرةُ المعنى وإنْ اتّفقَ لفظُها، فالتي تدخلُ على الاسم وتعملُ فيه الرفعَ وفي خبرِه

---

(1) المجاشعي: 177.

(2) الأصول في النحو: ابن السرّاج: 55/1.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 556/2.

النصبَ، غيرُ التي تدخلُ على الاسمِ وعلى الفعلِ ولا تؤثرُ فيهمــا[1]. فتــأتي (مــا) عاملةً تشبيهاً لها بــ (ليس) التي تكونُ في لغةِ أهلِ الحجازِ وتسمّى (ما) الحجازيــة، فتدخلُ على الجملةِ الاسميةِ، فتعملُ في الاسمِ بعدها الرفعَ وفي الخبرِ النصبَ. وأمّــا (ما) غيرُ العاملةِ فهي في لغةِ بني تميمٍ نحو : (ما زيــدٌ قــائمٌ)؛ لأنّهــا حــرفٌ لا يختصُّ[2].

ويرى المُجاشِعيّ أنَّ هناك حروفاً مختصّةً، لا تعمــلُ فيمــا بعــدها كـــ (لام المعرفة) التي تختصُّ بالدخول على الاسمِ، وهي مع ذلك لا تعمــلُ فيــه؛ لأنَّ (لام المعرفة) قد صارت كأحد أجزاءِ الاسمِ، وبعضِ الكلمةِ لا يعملُ، وكما كانــت (لام المعرفة) في الأسماء لا تعمل، وكذلك يكونُ الحــالُ فــي (السـين وســوف) فــي اختصاصهما بالأفعال[3]. فما تبنّاه المُجاشِعيّ في هذه المسألة، ليس رأياً خاصاً بــه، بل سبقه إليه بعض النّحاة[4].

نلاحظُ أنَّ المُجاشِعيّ في هذه المسألة لجأ إلى تقسيمِ الحروفِ، منها ما يختصُّ بالأسماءِ كـ(حروفِ الجرِّ) ومنها ما يختصُّ بالأفعالِ كـ (حروفِ الجزمِ)، فتكــون تلك الحروفُ عاملةً ومؤثرةً فيما بعدَها، ويندرجُ تحتَ هذا القسمِ الحرفُ المختــصُّ غيرُ العاملِ، كـ (لام المعرفة) هذه اللامُ تكونُ دليلاً على الاسميّة، وتُعدُّ علامة له، وكذلك من علامات الفعلِ (السين وسوف)، فتلك الحروفُ جزءٌ من الكلمة؛ لذا فأنها غيرُ عاملةٍ.

ومنها الحروفُ المشتركةُ التي تدخلُ على الأسماءِ والأفعــالِ كــ (حــروف العطف)، أمّا القسمُ الأخيرُ الذي يكون بين المختصِّ والمشترك كـ (ما) فهي فــي لغة أهلِ الحجازِ عاملةٌ، وفي لغةِ بني تميم غيرُ عاملةٍ.

---

(1) المجاشعي: 177.
(2) الأصول في النحو: ابن السراج: 56/1، شرح ابن عقيل: 235/1.
(3) المجاشعي: 177.
(4) ينظر:الأصول في النحو : ابن السرّاج : 56/1، الرماني، أبو الحسن علي بن عيســى (ت: 384هـــ)، كتاب حروف المعاني، حققه : عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار الشــروق، جــدّة، السعودية: 1981، 42/65، 109

وقد ذكر المُجاشِعيّ علّة عمل هذه الحروف الجرّ، أنّ للعلماء فيها ثلاثة أقوال[1]:

أحدها: أنّها لمّا اختُصّت بالأسماءِ عملت الإعرابَ الذي لا يكونُ إلا في الأسماءِ، وهو الجرُّ.

والثّاني:لمّا كانت تدخلُ على المرفوعِ والمنصوبِ في نحو قولِكَ : ما جاءني من أحدٍ، وما رأيتُ من أحدٍ، اختيرَ لها حركةٌ متوسطةٌ بين حركة المنصوبِ والمرفوعِ. وتلك الحركةُ الكسرةُ؛ لأنّها من الياءِ، والياء من وسطِ الحنكِ وما يليه من وسطِ اللسانِ، والضمةُ من الشفتين؛ لأنّها من الواو، والفتحةُ من الحلقِ؛ لأنّها من الألفِ، فصارت الكسرةُ متوسطةً بينهما.

والثالث: أنّهم أرادوا أنْ يفرقوا بين حركةِ ما يصلُ إليه الفعلُ بنفسهِ، وحركةِ ما يصلُ إليه بوسيطةٍ، والفعل الواصل بنفسهِ أسبقُ، فسبق إلى الفتحةِ وبقيت الكسرةُ للواصل بوسيطة، فأمّا الضمةُ فاستولى عليها الفاعلُ وما أشبهه.

ونلاحظ في هذه المسألة أنّ المُجاشعيّ ذهب -في الرأي الأوّل -إلى ما ذهب إليه ابنُ السرّاج[2]، وفي الرأي الثاني يؤيد ما جاء عند ابنِ الورّاق[3]، أمّا الرأي الثالث فقد ذكره ابنُ جني[4].

2.1.4 معاني حروف الجرّ:

تناولَ المُجاشِعيّ في هذا البابِ معاني حروف الجرّ، وجعل لكلِّ حرفٍ مسألةً يتحدثُ فيها عن مواضعِ الحرفِ، وجاءت عنده على النحو الآتي:

معاني "مِن":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ (مِن) تأتي على أربعة معانٍ[5]:

---

(1) المجاشعي: 178.

(2) الأصول في النحو: 54/1.

(3) علل النحو: تأليف أبي الحسن بن الورّاق: تحقيق محمد نصّار: ط1: دار الكتب العلمية 290) 291.

(4)ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1985)،سر صناعة الإعراب ، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا: 124/1) 125.

(5) شرح عيون الإعراب : 179.

أحدُها: أنْ تكونَ لابتداء الغايةِ، نحو: خرجتُ من الدار.

والثاني: أنْ تكونَ للتبعيض، نحو: لبستُ ثوباً من الخزِّ.

والثالث:أنْ تكونَ لقسمٍ ولا تدخلُ إلا على "ربّي" وذلك من قولك : مِنْ ربّي لأخرجنَّ.

والرابع: أنْ تكونَ زائدةً مؤكدةً، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1].

ونلاحظ أنّ المُجاشعيّ يستدل على معاني (من) من خلال الأمثلة السابقة، ففي قولك: (خرجت من الدّار) تكون لابتداء الغاية، لكنّه لم يحدد الغاية، غير أنّ ما مثّل به يبين لنا أنّه أراد ابتداء الغاية المكانية.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه من أنّ (من) التي لابتداء الغاية لا تكون إلا في المكان[2]، ويرى بعض البصريين من أنّ (من) تكون ابتداء كل غاية، وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان[3]، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[4].

ويستدل على معنى التبعيض :(لبستُ ثوباً من الخزِّ) أي بمعنى بعض، ونفهم من معناها في هذا المثالِ أنّها لبيان الجنس، ولعلّ السبب الذي جعله يخرّجها على هذه الوجهة أنّه من المغاربة، فقد ذكر المرادي أنّ مجيئَها لبيان الجنس مشهورٌ في كتب المعربين، وقال به قومٌ من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثرُ المغاربة[5].

ومن معانيها أنْ تكونَ للقسمِ ولا تدخلُ إلا على "ربّي"، ذهب سيبويه إلى أنّ من العرب من يقول :(مِنْ ربّي لأفعلنَّ ذلك) و(مُنْ ربّي إنّك لأشِرٌ) -بكسر الميم

---

(1) سورة الأعراف: 59، 65، 73، 85، وسورة هود: 61، 84، وسورة المؤمنون: 23، 32.

(2) الكتاب: 224/4.

(3) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 10/8، 11، الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)كتاب الكافية في النّحو ، شرح الشيخ رضي الاسترابادي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان: 331/2.

(4) سورة التوبة: 108.

(5) الجنى الداني : 310.

وضمّها يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والتاء، في قوله : والله لأفعلــنَّ. ولا يدخلونها في غير "ربّي"[(1)].

فــ(مِن) -بكسر الميم- هي حرف جرّ، وأمّا (مُن) بضم المــيم - فمختلــفٌ فيها، فذهب بعض النّحاة إلى أنّها اسم مكوّنة من "ايمُن" التي هي اليُمنُ، وأنّ معنــى (مُن ربّي) و(ايمُن الله) واحد، وليست حرف جرّ، لأنّها لو كانت حرفَ جرٍّ لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها، وكذلك أنّ (ايمُن) يجوز التصرّف بها إذ يحذف منها فيقــال : (ايم الله) و(م الله)[(2)].

وذهب بعضهم إلى أنّها حرف جرٍّ -كما جاء عند سيبويه- لأنّه يجعلها بمنزلة الواو والتاء[(3)]، وأُرجح أن تكون حرفاً، لأنّها لو كانت اسماً لأعربت، والمُعــرب لا يُزيله عن إعرابه حذف شيء منه[(4)]. ويبدو لي أنّ "من" بكسر الميم وبضمها لغتــان للعرب، وتختصّ بالقسم.

وأجاز المُجاشِعيّ والنّحاة أن تأتي زائدة في (ما جاءني من أحدٍ)، كون الكــلام منفيّا، ومجرورها نكرة.

مواضع "إلى":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ (إلى) تأتي في معنيين هما[(5)]:

أحدهما: أن تكونَ لانتهاء الغاية نحو قولك: (خرجتُ إلى المسجد).

والثاني: أنْ تكون بمعنى (مع) نحو قولك: الذّودُ إلــى الــذّودِ إبــلٌ[(6)]، وفــي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[(7)] أي: مع أموالكم، وهــذا فــرعٌ والأول هــو الأصل؛ لأنّه إذا حقّق كان تقديره: (مضافة إلى أموالكم).

---

(1) الكتاب: 3/499.

(2) المالقي، أحمد عبد النور (ت: 702هـ)، (1985)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثانية، دار القلم ، دمشق، سوريا: 392.

(3) الكتاب: 3/499.

(4) ينظر: الجنى الداني: 321.

(5) شرح عيون الإعراب : 180.

(6) من أمثال العرب يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير . ينظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت: 518هـ)، (د.ت)، مجمع الأمثال، حققه وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النّصر، دمشق، سوريا: 1/277.

(7) سورة النساء : 2.

عدّ المُجاشِعيّ أنَّ (إلى) تكون أصلاً إذا كانت لانتهاء الغاية، وكونه أصل معانيها وهذا قول الجميع [1]، وأمّا عن مجيئها بمعنى (مع) فأنْ تجعلَ (إلى) بموضع (مع)، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر، ويروى أنّ هذا المعنى حكاه ابنُ عصفور، عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين[2].

معنى "في":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ معناها الوعاء، نحو قولكَ: المالُ في الكيس، هذا الأصلُ، ثمّ قد يتوسّع فيها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3]، كأنَّ الجذوع قد اشتملَت عليهمِ، والنحويون يعَبِّرونَ عنها بـ (على) وهو على جهة التخليص والتقريب، وليس على جهة الحقيقة[4].

وعلى هذا يكونُ المُجاشِعيّ قد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه [5] إلى أنَّ معناها الوعاء وهو الأصلُ، فإذا قلت: المال في الكيس، فإنما تريد: أنّ الكيس قد حواه. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمَثَل يُجاء به يقاربُ الشيء وليس مثله.

ويرى المُجاشِعيّ أنَّ من النّحاة من يتوسّع في معناها فجاءت في الآية السابقة تفيد الاستعلاء أي بمعنى (على)، وهذا زعم الكوفيين، وأمّا البصريون فيقولون: إنّ النّخلة مشتملةٌ على المصلوب؛ لأنّه إنّما يصلب في عارضها لا عليها، فكأنّها صارت له وعاء أو اشتملت عليه[6].

---

(1) الكتاب: 231/4، الأصول في النحو: ابن السراج: 411/1، حروف المعاني: الرمّاني: 115.
(2) مغني اللبيب: 104، الجنى الداني: 386.
(3) سورة طه: 71.
(4) شرح عيون الإعراب : 181.
(5) الكتاب: 226/4، الأصول في النحو: ابن السرّاج: 412/1.
(6) حروف المعاني: الرمّاني: 96.

وعدّ المُجاشِعيّ أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو على جهة التقريب، وليس على جهة الحقيقة؛ لأنّ مذهب سيبويه، والمحققين من أهل البصرة أنّ (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً[1].

معنى "رُبَّ":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ معناها التقليل[2].

وما جاء عند سيبويه في "رُبّ" أنّه قال: "واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) لأنّ المعنى واحد "[3]. يتضح من كلامه أنّه لم يذكر معنى لـ(رُبّ)، إلا أنّه جعلها بمعنى "كم".

وذهب المبرّد إلى أنّها تفيد التقليل [4]، وما جاء عند بعض النّحاة، أنّها تفيد التقليل منهم ابن يعيش [5]، والمالقي[6]، والمرادي[7]،فالمذهب القائل إ نّها للتقليل هو مذهب أكثر النحويين، والمُجاشِعيّ بهذا الرأي يتابع المذهب القائل: إنها للتقليل.

أمّا عن مجرورها فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة أو على مضمر يُشترطُ تفسيرهُ، فالأوّل نحو :رُبَّ رجلٍ لقيته، والثاني نحو : رُبَّهُ رجلاً، تنصب (رجلاً)على التمييز؛ لأنّ الضمير حال بينه وبين (رُبَّ)، وهذا الضمير وإن كان بلفظ المعرفة فهو نكرة في الحقيقة؛ لأنّه لم يجرِ له ذكرٌ فيعودَ عليه[8].

ونلاحظ أنَّ المُجاشِعيّ قيَّدَ مجرور (رُبَّ) بشرطين: إذا كان مجرورُها ظاهراً، لا يكونُ إلا نكرةً، وهو مذهب سيبويه [9]، وإذا كان مجرورُها مضمراً، يشترطُ فيه التفسيرُ.

---

(1) الجنى الداني: 252.
(2) شرح عيون الإعراب : 181.
(3) الكتاب: 161/2.
(4) المقتضب: 139/4، الأصول في النحو: ابن السراج: 416/1.
(5) شرح المفصّل: 26/8.
(6) رصف المباني: 266.
(7) الجنى الداني : 440.
(8) شرح عيون الإعراب : 181.
(9) الكتاب: 108/2

وأمّا عن الذي تقدّم من الإضمارِ عند سيبويه فلازم له التفسيرُ حتى يبيّنه، ولا يجوز لك أنْ تقول : (رُبَّهُ)سكت، لأنّهم بدءوا بالإضمار على شريطة التفسير [1]، وإذا دخلت "رُبَّ" على المضمرِ، فيؤتى بنكرةٍ منصوبةٍ تُفسرُ ذلك المضمرَ، فالمضمر هنا يشبّه بالمضمرِ في "نعم" و"بئس" نحو:نعم رجلاً زيدٌ، إلا أنَّ المضمرَ في "نعم" و"بئس" مرفوعٌ، لأنَّهُ ضميرُ الفاعلِ، وهو مع "رُبَّ" مجرور [2].

ويرى المُجاشِعيّ أنّ هذا الضمير معرفة، ولكنّه جرى مجرى النكرة، في دخول (ربّ) عليه، وهي لا تدخلُ إلا على نكرة. وهذا ما ذهب إليه الفارسي، وذهب بعضهم إلى أنّه نكرة[3].

وأمّا عن موقعها في الجملة فيرى المُجاشِعيّأنّها لا تقع إلا في صدر الكلام؛ لأنّها للتقليلوالتقليل يقرب المعنى من النفي، والنفي له صدر الكلام؛ ولأنّها نقيضة (كم) و(كم) لها صدر الكلام فحملت عليها، والعرب تحمل النقيض على النقيض[4].

فوافق الرمّاني في مضارعتها النفي [5]، وابن السرّاج في حملها على (كم)[6]. وحكم على ذلك من خلال المعنى.

معاني"الباء":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ لها أربعة مواضع[7]:

أحدها: أنْ تكونَ للإضافة، نحو قولك: مررت بزيد، أضفت مرورك إلى زيد.

والثاني: أنْ تكونَ للاستعانة، نحو قولك: كتبت بالقلم، أي: استعنت بالقلم.

والثالث: أنْ تكونَ للوعاء (ظرفية)، بمنزلة "في"، كقوله تعالى: ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾[8]، أي: في بطن مكّة.

(1) الكتاب : 176/2.
(2) الأصول في النحو: ابن السرّاج: 419/1، شرح المفصّل: ابن يعيش: 28/26/8.
(3) الجنى الداني: 450.
(4) المجاشعي: 181) 182.
(5) كتاب حروف المعاني: الرماني: 106.
(6) الأصول: 416/1.
(7) شرح عيون الإعراب : 182.
(8) سورة الفتح: 24.

والرابع: أنْ تكونَ زائدةً.

عدّ النّحاةُ أنّ (الباء) الجّارة للاسم تكون زائدة وغير زائدة. ففي حال كونها غير زائدة تأتي للإلصاق، وهو أصلُ معانيها، ولم يذكر لها سيبويه غيره[1].

ورأى أنّ المُجاشِعيّ لم يأتِ بمعنى الإلصاق وإنّما جاءت (الباء) للإضافة، وما ذهب إليه في مواضع (الباء) هو مذهب الرمّاني لأنّه؛ يرى أنّ (الباء)في قولك : (مررت بزيد) للإضافة، أيأضفت المرور بالباء إلى زيد[2]. ويبدو لي أنّ الإلصاق والإضافة قريبتان في المعنى . ومعنى الاستعانة: أي استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال، فيكون ما بعد (الباء) هو الذي وصل به الفاعلُ إلى إيقاع الفعل بالمفعول[3].

وتكون للوعاء، ويقصد به ما عبّر عنه الآخرون بالظرفية، وعلامتها صحة وقوع "في" موقعها.

وأجاز المُجاشِعيّ أن تكون (الباء) زائدة[4]، ويراد بالحرف الزائد هو أنّ دخوله كخروجه، ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه، وأيضاً أنّه يصل العاملُ إلى ما بعده[5].

وتكون زائدة مع الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر . فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[6]، أي: وكفى الله، ومن زيادتها مع المفعول كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[7]، أي: ولا تلقوا أيديكم، وتكون زائدة مع المبتدأ كقول الشاعر:

---

(1) الكتاب: 217/4، الجنى الدّاني: 36.
(2) حروف المعاني: الرمّاني: 36.
(3) سر صناعة الإعراب: 139/1، شرح جمل الزجاجي: 495/1، الجنى الداني: 38.
(4) المجاشعي: 182
(5) رصف المباني في حروف المعاني: 22.
(6) سورة النّساء: 79.
(7) سورة البقرة: 195.

بِحسبك فـــي القــوم أن يعلمــوا   بأنّـــك فـــيهم غنـــيٌّ مُضِـــرّ[1]

وأمّا زيادتها مع الخبر، فنحو قوله تعالى: ﴿جَزَاء سَيِّئَة بِمِثْلِهَا﴾[2]، أي: جــزاء سيئة مثلُها[3].

ونلاحظ مما سبق أنّ (الباء) تكون زائدة في موضع فاعل (كفى)، ولا تـــدخل هذه (الباء) إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى "اكتفى"، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل (الباء) في فاعلها[4].

وأجاز ابن السرّاج في (كفى بالله) وجهاً آخر، وهو أنّ يكون فاعلــه ضـــمير المصدر المفهوم من (كفى) أي:كفى هو، أي : الاكتفاء. وردّ بأنّ (الباء) على هــذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعملُ مضمراً، ويرى النّحاة أنّ هذا التأويل فيه بعد؛ لقبح حذف الفاعل، ولأنّ الاستعمال يدلّ على خلافه[5].

ويذهب ابن مالك أنّ زيادة (الباء) في المفعول، قد كثرت مع مفعول (عــرف) وشبهه[6].ويبدو لي أنَّ المُجاشِعيّ أراد من زيادتها مــع الخبــر الموجــب، وهــذا الضرب مقيسٌ؛ لأنَّ المقيسَ في زيادة (الباء) يكون في خبر (ليس) و(ما)[7].

معاني اللام الجّارة:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ (اللام الجّارة) لها ثلاثة معانٍ[8]:

أحدها: أن تكون للملك، نحو قولك: المال لزيد.

---

(1) البيت للأشعر الرقبان الأسدي . ينظر: كتاب النوادر: لأبي زيد الأنصاري :تحقيق محمد أحمد : 289، سر صناعة الإعراب: ابن جني تحقيق مصطفى السقا مع لجنة من الأساتذة : 154/1، الخصائص: ابن جني: 282/2.

(2) سورة يونس: 27.

(3) المجاشعي: 183) 184.

(4) رصف المباني: 226.

(5) حروف المعاني: الرمّاني: 37، الجنى الداني: 50.

(6) مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هــ)، (1990)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، مطبعة هجر: ابن مالك : 154/3.

(7) الجنى الداني: 53-54.

(8) المجاشعي: 184.

والثاني: أن تكون للاختصاص والاستحقاق، نحو قولك: الجلُّ للدابة[1].

والثالث: أن تكون للعاقبة، نحو قوله:

لِدُوا للموت وابنوا للخَرَابِ[2]

أي: هذا عاقبة هذا.

ذهب النحاة إلى أنّ حركة اللام الجارة، تكون مفتوحة مع المضمر، نحو قولك: المال لَهُ، إذا جاءت مع المظهر فإنّ حركتها تكون مكسورة، نحو قولك : المال لِزيد، وكسرت لئلا تلتبس بلام الابتداء [3]. ويرى الدرس اللغوي الحديث، أنّ الأصل في لام الجر الفتح، بدليل وجود هذا الأصل في اللغات السامية، وأمّا كسر اللام في المظهر، فسببه هو القياس على باء الجر[4].

ونلاحظ أنّ معنى الملك والاستحقاق قد وافق فيه المُجاشِعيُّ كثيراً من النحويين، ومعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم[5].

ولام الملك موصولة لمعنى الملك إلى المالك، وهي متصلة بالمالك لا بالمملوك، كقولك:هذه الدار لزيد [6].أمّا لام الاستحقاق فهي الواقعة بين معنى وذات، نحو قولك: الأمر لله[7].

وأرى أنّ ما جاء عند المُجاشِعيّ أنه جعل الاختصاص والاستحقاق في معنى واحدٍ ولم يفرق بينهما ويبدو لي أنّه ذهب في قوله : الجّلّ للدابة، أنّ المراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابسة، والمعنى بالاستحقاق اختصاصه بذلك، لأنّ "الجلّ"

---

(1) الذي تلبسه لتصان به

(2)أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم، (د.ت)، ديوان أبي العتاهية، شرح مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 23

(3) سيبويه: 376/2، 377، سر صناعة الإعراب: ابن جني: تحقيق : حسن هنداوي: 325/1.

(4) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب: 69.

(5) الكتاب: 217/4، المقتضب: 143/4، الأصول: ابن السراج: 413/1.

(6) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت:337هـ)، (1992م)كتاب اللامات، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان: 47. و شرح المفصّل: ابن يعيش: 25/8، 26.

(7) مغني اللبيب: 275.

مختصٌ بالدابة إذ لا يصح ملكه [1]، غيرَ أنّ بعض النحاةِ الآخرين جعلوا الاختصاص في معنى مستقل عن الاستحقاق[2].

ويرى بعضُ النحاةِ أنّ المعنى الأصلي هو الاختصاص، وهذا المعنى لا يفارقها، وأمّا الملكُ فهو نوعٌ من أنواع الاختصاص وهو أقوى أنواعه . وكذلك الاستحقاق؛ لأنّ من استحق شيئاً فقد حصل له به نوعُ اختصاص[3].

وتكون للعاقبة، وهي اللام التي يسمّيها الكوفيون لام الصيرورة [4]؛ وذهب البغداديّ إلى أنّ تسميتها بلام العاقبة وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين [5]، وتسمّى أيضاً لام المآل[6].

وقال ابن هشام[7]وأنكر البصريون ومن تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشري[8]: والتحقيق أنّها لامُ العلةِ، وأنّ التعليلَ فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة".

وقد تبع هذا الرأي البغداديّ على أنّ هذه اللام (العاقبة) هي للتعليل[9]، ويرى بعض النّحاة أنّاللام العاقبة معناها الاختصاص؛ لأنّها عندما تدخل على الكلمة تكون للاختصاص إذا كان سببه[10].

وأرى أنّ الاختصاص معنى عام للام الجّارة يشمل الملك والاستحقاق والعاقبة . وتجدر بنا الإشارة هنا إلى الوقوف عند مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل، فذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع

(1) شرح المُفصّل: 25/8.
(2) مغني اللبيب: 275، الجنى الداني: 96.
(3) شرح الكافية في النحو: ابن الحاجب: 338/2، شرح المُفصّل: 25/8، الجنى الداني: 96.
(4) كتاب اللامات: الزجاجي: 125.
(5) خزانة الأدب: البغدادي: تحقيق عبد السلام هارون : ط 1: مكتبة الخانجي: 529/9.
(6) مغني اللبيب: 282، الجنى الداني: 121.
(7) مغني اللبيب: 283.
(8)الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د.ت)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 157/3.
(9) خزانة الأدب: 530/9.
(10) شرح الكافية في النحو: ابن الحاجب: 328/2) 329، شرح المُفصّل: 26/8، خزانة الأدب: 530/9.

بعدها، يكون منصوباً بـ "أن" المقدرة، وذهب الكوفيون إلى أنّ لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها[1].

ويبدو لي أنّ المُجاشِعيّ خالف بعض البصريين في إنكارهم لهذه اللام "العاقبة"، ووافق بعضهم، لأنّ منهم من ذهب إلى أنّها قد تقع بمعنى العاقبة[2].

معاني "عن":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ لـ"عن" معنيين[3]:

أحدهما: أن تكون اسما، نحو قول الشاعر:

فقلت للركبِ لَمّا أنْ عـلا بِهـمُ   من عنْ يمينِ الحُبيّا، نظرةٌ قبـلُ [4]

والثاني: أن تكون حرفاً، ومعناها المجاوزة "ما عدا الشيء"، نحو قولك: رميت عن القوس، أي عدا السهم القوس بمعنى جاوزها.

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب سيبويه[5]، فهي اسم لدخول من عليها، لأنّ لا (تدخل) إلا في الأسماء، وإذا كانت حرفاً، فإنّ معناها المجاوزة، ففي قوله: رميت عن القوس، لأنّه بها قُذف سهمه عنها وعدّاها.

وذكر المبرد أنّ ما وضعه النحويون نحو: "على، وعن.." وما مثُل ذلك أنّها أسماء[6].

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنّ (عن) إذا دخل عليها (من) باقيةٌ على حرفيّتها. وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجرّ كلِّها سوى (مذ واللام والباء وفي) وأنّ (من) الداخلة على (عن) هي لابتداء الغاية[7].

---

(1) الإنصاف: 575/2، 576.
(2) كتاب معاني الحروف: الرمّاني: 56.
(3) المجاشعي: 185.
(4) البيت للقطامي: الديوان: 28، كتاب معاني الحروف: 95، لسان العرب: (مادة عنن) 295/13، شرح المفصّل: 41/8.
(5) الكتاب: 226/4، 228.
(6) المقتضب: 136/4.
(7) الجنى الداني: 243.

وهناك وجه آخر في (عن) الحرفيّة، وهي أنْ تكون حرفاً مصدريّاً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو: (أعجبني أن تفعل) عن تفعل، وتسمّى العنعنة التّميميّة[(1)].

ونلاحظ مما تقدم أنّ (عن) فيها ثلاثة أقوال من حيث الحرفية والاسمية:

الأول: أن تكون حرفاً واسماً، وهذا ما ذهب إليه المُجاشِعيّ ، ووافق فيه كثيراً من النّحويين.

والثاني: أن تكون اسماً، وهذا ما ذهب إليه المبرد.

والثالث: أن تكون حرفاً في حالة الجرّ، وهذا ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من الكوفيين.

وأرى أنّ أنسب الأوجه في (عن) أنّها لفظٌ مشتركٌ، تكون اسماً وحرفاً . وأمّا من ذهب إلى أنّها اسم، فإنّ اسميّتها مقتصرةٌ على دخول حرف جرّ عليها، فهي حينئذٍ اسم، وإذا لم يدخل عليها حرف جرّ، ماذا ستكون؟

ومن ذهب إلى أنّها حرفٌ، فإنّ هذا يخرج عن ظاهر اللغة، وباعتراف النحويين أنفسهم أنّ حرفَ الجرّ لا يدخل على حرف جرٍّ آخر، فدخول (من) عليها يؤكد اسميّتها.

أمّا عن العنعنة التميميّة فهي لغةٌ مقتصرةٌ على بني تميم، فلا يمكن أن نجعلها في موضع (عن) الجّارة، لأنّها حرفٌ مصدريٌّ فيحكم لها على الأصل، فلا تعمل الجرّ، كما لو كانت (عن) اسما أو حرفاً.

وأجاز ابنُ مالك في قوله : "رميتُ عن القوس " أن تكون (عن) للاستعانة، فـ(عن) هنا كالباء في إفادة الاستعانة، وحكى الفرّاء عن العرب : رميت عن القوس وبالقوس[(2)].

وأرى أنّ ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ (عن) للاستعانة مخالف، فهي للمجاوزة؛ لأنّه يقذف عنها بالسهم ويبعده، وكذلك لم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى (المجاوزة)[(3)].

---

(1) رصف المباني: 432، مغني للبيب: 199، الجنى الداني: 249.

(2) شرح التسهيل: ابن مالك: 3/160.

(3) الجنى الداني: 245.

معاني "على":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ لها ثلاثة مواضع[1]:

أحدها: أن تكون اسماً في معنى (فوق)، وذلك نحو قولك: جئت من عليـــه، أي من فوقه.

والثاني: أن تكون فعلاً ماضياً، ومن قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[2].

والثالث: أنّ تكون حرفاً. ومعناها الاستعلاء، وهو الأصل.

اختلف النّحويون في (على)، فذهب بعض النّحاة إلى أنّها تأتي اســماً وفعــلاً وحرفاً[3]، ويستدلّ النّحاةُ على اسميّتها، بدخول (من) عليها -كما كانت (عن)- لذلك فهي اسم ولا يكون إلا ظرفاً، فتقول :نهض من عليه [4]، فإذا كانت اسماً، فتكون في معنى (فوق)، كقولنا: من على المنبر، أي من فوق المنبر.

وأجاز المُجاشِعيّ أن تكون فعلاً، ونلاحظ أنّه قيد فعليّتها بــأن تكــون فعــلاً ماضياً، لموافقة الاسم والحرف في اللفظ، وعدّها حرفاً من حروف العوامل، وتعمل الجرّ.

والفرق بينها إذا كانت اسما، وإذا كانت حرفاً، إنّها إذا كانت حرفاً دلّت علــى معنى في غيرها؛ لأنّه شرط حرف الإضافة، و أمّا إذا كانت اسماً، فإنّها تدلّ علــى معنى في نفسها وهو معنى الظرفيّة، وأمّا إذا كانت فعلاً فهي تدلّ على حدثٍ وزمانٍ معين[5].

وذهب الفرّاءُ - كما ذهب في (عن)- إلـــى أنّ (علـــى) حـــرف، إذا دخلـــت (من)عليها، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها اسم ولا تكون حرفاً[6].

اختلف النحاة في أوجه (على) :

---

(1) المجاشعي: 186.

(2) سورة القصص: 4.

(3) كتاب معاني الحروف: 107) 108، شرح المفصّل: 37/8) 38.

(4) الكتاب: 231/4.

(5) شرح المفصل: 39/8.

(6) وهم ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة ينظر: الجنى الداني: 473.

الأول: أن تكون اسماً وفعلاً وحرفاً، وهذا ما ذهب إليه المُ جاشعيّ، ووافق فيه بعض النّحويين.

والثاني: أن تكون اسماً، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء.

والثالث: أن تكون حرفاً، وهذا ما ذهب إليه بعض النّحاة، ذكرناهم في السابق.

وأرى أنّ ما يحدد إن كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً، هو السياق.

معاني الكاف:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنَّ (الكاف) الجارّة لها موضعان[1]:

أحدهما: أن تكونَ حرفاً.

والثاني: أنْ تكونَ اسماً.

ومعناها في جميع وجوهها التشبيه.

فإذا كانت (الكاف) حرفاً، فإنّها تأتي على ضربين:

أحدهما: أن تكونَ غيرَ زائدة.

والثاني: أنْ تكون زائدةً.

ففي نحو قولك : (مررت بالذي كزيدٍ)، إذ لا يجوز أن تكونَ (الكاف) هاهنا اسماً؛ لأنّه لا يصلح : (مررت بالذي مثل زيد)، وتصحيح المسألة (مررت بالذي هو مثل زيد)[2].

وبهذه المسألة نجد أنّ للعلماء فيها آراءً مختلفةً، من حيثُ الاسميّة والحرفيّة ، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ (الكاف) لا تكونُ اسماً إلا في الضرورة، إلا أنّ ناساً من العربِ إذا اضطروا جعلوها بمنزلة (مثل). كقول الشاعر:

فصُيِّرُوا مِثلَ كَعصفٍ مأكولْ[3]

---

(1) المجاشعي: 187) 188.

(2) المجاشعي: 187.

(3) نسبه في الكتاب إلى الراجز حميد الأرقط . ينظر: الكتاب: سيبويه: 408/1، ونسبه العيني إلى رؤبة .: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت: 850هـ)، (2005)، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، تحقيق: محمد باسل، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 156/2، خزانة الأدب: 167/10.

وأرى أنّ المُجاشِعيّ استدلَّ على حرفيّة (الكاف) من أنّها لا تصلح أن تأتي بمنزلة (مثل) في قولك : (مررت بالذي كزيد)، فالكاف هنا حرفٌ، لأنّك لو قلت : (مررت بالذي مثلُ زيد)، لكان قبيحاً من الكلامِ، حتى تظهر الضمير المبتدأ المحذوف، فتقول: (مررت بالذي هو مثل زيد)، لذلك فهي حرفٌ، والحرفُ : ما لم يقع مواقعَ الأسماءِ، ولم يجز أن تكونَ صلةً للذي، فإنّ إجماعهم على استحسان : (مررت بالذي كزيد)، دلالةٌ على أن (الكاف) حرفُ جرٍّ، وأنّه بمنزلةِ قولِك: (مررت بالذي في الدّار)[1].

وذهب بعضُ النّحاةِ إلى أنّ (الكاف) الجّارة تكون اسماً بمعنى (مثل) وتكون حرفاً[2]، وشذّ أبو جعفر بن مضاء، فقال : "إنّ (الكاف) اسمٌ أبداً، لأنّها بمعنى (مثل)، وما هو بمعنى الاسم فهو اسمٌ"[3]. ونلاحظ أنّ هذا القولّ اتّصف بالشاذ، لأنّه كما تبين لنا سابقاً أنّ حرفيّتها ثابتةٌ.

وإذا جاءت (الكاف) خفّاً، فإنّها تكون غيرَ زائدةٍ، نحو قولك : (مررت بالذي كزيد)، وتكون زائدة، نحو قول رؤبة:

لواحِقُ الأقرابِ فيها كالمققْ[4]

أجاز المُجاشِعيّ في البيت السابق أن تقع (الكاف) زائدة، وفائدتها التوكيد، فهي بمنزلة (الباء في خبر ليس ومن)، والمقق:الطول، ولا يقال : في الشيء كالطول، وإنّما يقال: فيه طولٌ، فكأنّه قال: فيها مقق أي: طول[5].

---

(1)الأصول في النحو : السراج : 437/1 كتاب معاني الحروف : الرُماني: 48 سر صناعة الإعراب : ابن جني: تحقيق حسن هنداوي: 281/1، شرح المفصل: ابن يعيش: 42/8.

(2) المقتضب: المبرد: 140/4 141 الأصول النحوية : السرّاج: 437/1) 439 سر صناعة الإعراب : ابن جني: 289/1.

(3) الجنى الداني: 79 همع الهوامع : السيوطي: 199/4 وهو أحمد بن عبد الرحمن . ولد بقرطبة سنة 513 ومات في اشبيلية سنة 592: ينظر: بغية الوعاة 323/1.

(4) المجاشعي: 188، المقتضب: 418/4 كتاب معاني الحروف : الرّماني: 50 سر صناعة الإعراب : 292/1 ونسبه العيني إلى رؤبة بن العجاج : ينظر: المقاصد النحوية: العيني: 459/2 خزانة الأدب : 177/10.

(5) سر صناعة الإعراب: 291/1.

قيّد المُجاشِعيّ مسألة مجيء الكاف اسما بشرطين: أنْ تكون غيرَ وصفٍ، وأنْ تكون وصفاً، ومثال الأول كقول الأعشى:

أتنتهونَ ولنْ ينهى ذوي شــطـطٍ كالطّعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفتــلُ [1]

ومثال الثاني، كقولك: (مررت برجل كعمرو)، وتقع حالاً إذا كانت بعد معرفةٍ، نحو (مررت بعبد الله كأخيك)[2].

أجاز المُجاشِعيّ أنْ تقع الكاف اسماً، إذا كانت غير وصف، فإنّها تأتي فاعلــةً، وتقدير قول الأعشى (ولن ينهى ذوي شطط مثل الطّعن)، فالكاف هــا هنــا هــي الفاعلة في المعنى . ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ استدلَّ على اسمية (الكــاف) فــي بيــت الأعشى، فهي بمنزلة (مثل)، ولا يجوز أن يكون الفاعلُ حرفاً، وقد قيل: "إنّ الفاعــلَ هاهنا موصوف محذوفٌ، والتقدير (ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطعن)، ثم حذف الموصوف وذلك ضعيفٌ؛ لأنّه لا يصلحُ حذفُ الموصوف إلا حيث يجــوز إقامــة الصّفة مقامه بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف هاهنا فاعلٌ، والصــفة جملة فلا يصحُّ حذف الموصوف فيها، وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأنّ الفاعلَ لا يكون إلا اسماً محضاً"[3].

وكذلك أجاز لأن تكون (الكاف) في حالة الوصف اسماً، ففي قولنا : (مــررت برجل كعمرو) فقد وقعت اسماً لأنّها وصفٌ لرجل، أمّا في قولنا : (مــررت بعبــد الله كأخيك) فهي بموضع نصب على الحال من عبد الله وأرى أنّه مذهبُ الرّمــانيّ [4]، إلا أنّه اشترط لاسميّة (الكاف) إذا وقعت حالاً، أن تكون بعد معرفةٍ.

---

(1) وهي في ديوان : هل تنتهون، الأعشى، ميمون بن قيس، (1987) ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدّم له : مهدي محمد ناصر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان : 134 سر صــناعة الإعــراب : 283/1، كتاب معاني الحروف: 47، شرح ابن عقيل: المجلد الأول: 560/2، خزانة الأدب: 454/9.

(2) المجاشعي: 187.

(3) سر صناعة الإعراب: 283/1) 285، شرح المفصل: ابن يعيش: 43/8.

(4) كتاب معاني الحروف: 47.

أمّا عن معنى (الكاف) -عند المُجاشِعيّ- فأنّها في حال كونها حرفاً أو اسماً تأتي للتشبيه، ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً، إلا في ضرورة الشعر[1].

معاني (مع):

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ لها موضعين[2]:

أحدهما: أن تكون اسماً، وذلك إذا فتحت العين، ويجوزُ أن تدخل عليها العواملُ، نحو قولهم: (جئت مِنْ معَهم).

والثاني: أن تكون حرفاً، إذا أسكنت العينُ.

وأنّ معناها في كلا الوجهين المصاحبةُ.

أجاز المُجاشِعيّ أن تقع (مع) اسماً إن كانت مفتوحةَ العين، وإذا أسكنت العين كانت حرفاً. ودلّ على اسمية (مع) جواز دخول العوامل عليها . وإنّ دخول الجار عليها هو حكاية سيبويه، فتقول: (ذهبت من معه)[3].

وإذا كانت مفتوحةَ العين فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، على حسب ما يليق بالمضاف إليه، وهي ظرف لازم للظرفية لا يخرج عنها، إلا إلى الجرّ بـ"مِن"[4].

أمّا (مع) الساكنة العين، يرى المُجاشِعيّ أنّها حرفٌ، كما في قول الشاعر:

وريشي منكم وهوايَ معْكم … وإنْ كانت زيارَتُكم لِمَاما[5]

ومذهب سيبويه أنّ تسكينها ضرورة، وأنّ الشاعر جعلها كـ (هل)[6] وتسكين عينه لغة، وزعم أبو جعفر النحّاس أنّ الإجماعَ منعقدٌ على حرفيّتها، إذا كانت

---

(1) الكتاب: 408/1، 4/ 217.

(2) المجاشعي: 188) 189.

(3) الكتاب: 420/1.

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقيّ: 394، الجنى الداني: 306.

(5) نسبه سيبويه إلى الراعي: الكتاب: 287/3، وهو لجرير ينظر: ديوان جرير : دار صادر: 410، شرح المفصّل: 128/2، رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقيّ: 394، الجنى الداني: 306.

(6) الكتاب: 278/3، الجنى الداني: 306

ساكنةً، والصحيح أنّها اسم وكلام سيبويه مشعرٌ باسميّتها[1].

وأرى أنّ المشهور فيها فتح العين وتسكينها لغةٌ مقتصرةٌ على بني غنم وربيعة.

حكم الواو في "والله":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الواو بدلٌ من الباء، و أبدلت منها لقرب معناها من معنى الباء وذلك لأنّ الواو للاجتماع والباء للإلصاق، وكذلك أنّ الواو قريبة المخرج من الباء، لأنّهما جميعاً من الشفتين[2]. فشابهت الواو (الباء) في المعنى واللفظ.

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ وافق في هذه المسألة كثيراً من النّحويين [3]، فكان إبدال الواو من الباء توسعاً في اللغة، ولأنّها أخف من الباء وحركتها أخف من حركة الباء[4].

ويستدلّ المُجاشِعيّ على أنّ الباء هي الأصل بأمرين[5]:

أحدهما: ظهور الفعل مع الباء، وامتناع ذلك مع الواو، نحو قولك : حلفت بالله، ولا يجوز: حلفت والله.

والثاني أنّك إذا أضمرت رجعت إلى الباء، فقلت به لأخرجنّ، ولا يجوز : وه لأخرجنّ.

ونلاحظ أنّ الباء موصلة للقسم إلى المقسم به، وأنّ الواو حرف جرّ، يجرّ الاسم الظاهر ولا يدخل على المضمر، فلمّا دخلت الباء على المضمر جعلها هي الأصل.

---

(1) شرح ابن عقيل : 32/2، الجنى الداني : 306. وهو أحمد بن محمد، النحوي المصري/ ومات سنة 338، بغية الوعاة: 362/1.

(2) المجاشعي: 189.

(3) الأصول: السرّاج: 423/1، كتاب حروف المعاني: الرماني: 61، سر صناعة الإعراب: 143/1) 144.

(4) شرح المفصّل: 34/8.

(5) المجاشعي: 189.

حكم "التاء" وأصلها:

ذهب المُجاشِعيّإلى أنّ حكمهاأن تدخل على اسم الله خاصة ، وفيها معنى التعجب، وأمّا أصلها فإنّها منقلبة عن الواو، والواو منقلبة عن الباء، فصارت التاء بدلاً من بدل، فلهذا قلّ تصرُّفُها وخُصّت بأشهر الأسماء(1).

عدّ المُجاشِعيّ أنّ التاء التي تعمل الجرّ هي تاء القسم، هذا ما ذهب إليه سيبويه وفيها معنى التعجب(2)، وأنّها تختص بالدخول على اسم الله تعالى.

وذهب بعض النّحاة إلى أنّها تدخل على غير اسم الله، وحكى ذلك الأخفش بدخولها على "الربّ"، قالوا: "تربّ الكعبة"(3)، ويرى أنّها اختصت باسم الله،لأنّه قلّ تصرُّفُها، فهي بدل من بدل، أي أنّ التاء منقلبة عن الواو في قوله : "والله"، والواو منقلبة عن الباء -وهذا تقدم ذكره سابقاً-.

أمّا علة إبدال التاء من الواو، فذهب النّحاة إلى أنّ التاء قد كثر إبدالها من الواو في نحو : تُكأة، وتراث، وتجاه " والأصل في هذه الأشياء الواو، لأنّها من توّكأت، ومن ورث، ومن واجهت "(4)، ويرى ابن يعيش أنّ التاء أبدلت من الواو، لشبهها بها من جهة اتساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حروف اللين(5).

ونلاحظ أنّ القدماء ذهبوا إلى أنّ هذا الإبدال -بين التاء والواو- مقبول، غير أنّ الدرس الصوتيّ المعاصر، لا يرى إمكانية إبدال التاء من الواو، فليس ثمة تقارب بينهما لا من حيث المخرج ولا من حيث الصفة، وحقيقة الأمر أنّ ما حلّ في الأنماط اللغوية السابقة، لا يخضع لباب الإبدال في الدرس اللغوي المعاصر، وإنّما هو ناجمٌ عن أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة(6).

---

(1) المجاشعي: 190) 191.
(2) الكتاب: 496/3.
(3) ينظر: شرح المفصّل: 34/8، مغني اللبيب: 157، الجنى الداني: 57.
(4) كتاب معاني الحروف: 41، شرح المفصّل: 34/8.
(5) شرح المفصّل: 34/8.
(6) دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: يحيى عبابنة: 135) 136.الأنماط اللغوية النادرة : نضال الفراية: رسالة ماجستير: 100) 101.

وإنّ إبدال التاء من الواو يمكن تعليله -عند المعاصرين- هو من باب القياس الخاطئ في صيغة الافتعال(1)، وتوضيح ذلك كالآتي:

ورث	>	اوترث	>	اتَرث	>	اتّرث
warata		*>iwtarata*		*>itarata*		*>ittarata*
الأصل الثلاثي		تكون الحركة المزدوجة الهابطة (iw)		حذف شبه الحركة (w)		عوّض عن شبه الحركة بالتضعيف

ونلاحظ من تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (*iw*) في صيغة "افتعل"، فإنّ هذه الحركة مرفوضة، لذا تمّ حذف شبه الحركة (*w*) ونشأ فجوة صوتية نتيجة حذفها، لذا لجأت اللغة في الخطوة الثالثة إلى التعويض عن المحذوف من خلال تشديد التاء، وعوّض بالتاء، لأنّ اللغة تلجأ إلى النفور من الحركات المزدوجة، لما فيها من ضعف، فيبدلونها بصوت أجلد منها أحياناً يكون الهمزة، وأحياناً يكون التاء(2).

وإذا أردنا أن نبين ما حصل من إبدال بين التاء والواو في "والله وتالله" يمثّل كالآتي:

والله، *wallāhi*

حذفت شبه الحركة (*w*) وأصبحت، *>allāh*

وفي هذه المرحلة نشأت الفجوة الصوتيّة، لذا عوّض عنها بالتاء لأنها صوت أجلد كما ذكرنا سابقاً:

tallāhi

حكم "مذ، ومنذ":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّهما إذا جُرَّ بهما كانا حرفين، وإذا رفع ما بعدهما كانا اسمين، وهما لابتداء الغاية الزمانيّة، كما كانت: "من" لابتداء الغاية المكانيّة(3).

---

(1) التطور اللغوي: 74، ودراسات في فقه اللغة: 136.

(2) دراسات في فقه اللغة: 135.، الأنماط اللغوية النادرة: نضال الفراية: رسالة ماجستير: 55.

(3) المجاشعي: 193.

وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين[1]، في حين نجد أنّ المُجاشِعيّ لم يقف عند الرأي السابق، وإنّما ذهب إلى أنّ الاختيار في "مذ" أن يُرفع بها ما مضى وأن يجر بها ما أنت فيه، وأما "منذ" فإنّ الاختيار فيها أن يجر بها على كلّ حال، واختير في "مذ" الرفع لما مضى، لقوّة الاسمية، ويؤيد رأيه هنا أنّ "مذ" فيها حذف، والحذف إنّما يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف، كذلك مما يدلّك على الحذف، فعند تصغير "مذ" تصبح "مُنيذ". أمّا "منذ" فهي موفورة الحروف، فحكم الحرفيّة فيها أظهر[2].

إنّ النّحاة قد اختلفوا في نوع "مذ ومنذ" من حيث الحرفية والاسمية، فنجد أنّ أكثر البصريين ذهبوا إلى أنّهما حرفان جاران ويكون الاسم بعدهما مجروراً، وإذا كان الاسم مرفوعاً بعدهما فإنّهما اسمان.

وذهب آخرون إلى أنّهما اسمان على كلّ حال، وحكم الرفع ثابت على الاسميّة، وإذا أنجرّ ما بعدهما فهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما[3]. وردّ هذا الرأي، لأنّهما لو كانا ظرفين لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيه، بإعماله في ضمير يعود عليه. فكنت تقول: مذ كم سرت فيه؟ كما تقول: يوم الجمعة سرت فيه، وإن تو سعت في الضمير قلت: سرته. وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على الحرفيّة[4].

وذهب الفرّاء إلى أنّهما حرفان مبنيان من حرفين "مِن" و"ذو" التي بمعنى "الذي" في لغة طيء[5]، وأرى أنّ ما ذهب إليه المُجاشِعيّ في الاختيار في "مذ ومنذ" هو مذهب المبرّد[6].

أمّا عن الأصل فيها فذهب المُجاشِعيّ إلى أنهما مركبان من "مِن" و"إذ"، إلا أنّ الهمزة حذفت فصارت "منذ" ثم ضمت الميم للفرق بين حكم "مِن" مفردة وحكمها

---

(1) ينظر: الإنصاف: 382/1.
(2) ينظر: المجاشعي: 194.
(3) ينظر: شرح المفصّل: 95/4، الجنى الداني: 304.
(4) ينظر: الجنى الداني: 304.
(5) ينظر: لسان العرب: مادة "منذ" 511/3.
(6) ينظر: المقتضب: 31/3.

مركبة[1]، ونجد أنّ المُجاشِعيّ قد وافق الكوفيين في هذه المسألة، وخالف البصريين الذين ذهبوا إلى أنّها بسيطة[2].

أمّا عن حركة "مذ ومنذ":

فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ "مُذ سُكّنت لأنّها على حرفين، والأصل في الحروف السكون نحو: مَن وقد وهل ". ومن جعلها اسماً بناها على السكون لمشابهتها الحرف وتضمينها معناه، وبُنيت "منذ" على الضم و- الأصل في البناء السكون - منعاً لالتقاء الساكنين، واختيار الضم دون غيره من الحركات إتباعاً لحركة الميم[3].

ونلاحظ مما تقدم أنّ النّحاة القدامى يرون أنّ الذال ضمت إتباعاً لحركة الميم، وهذا مذهب البصريين[4].

أمّا الدرس الصوتيّ المعاصر فيرى أنّ ما حلّ في "مُنذُ" من حيث البناء على الضم، أنّها مركبة من "مِن" و"ذُو" فقلبت كسرة الميم ضمة، تأثراً بضمة الذال بعدها، ويخطئ من يرى أنّ الذال في "مُنذُ" ضمت لحركة الميم. ولم يعتد بالنون حاجزاً[5].

وفسّر الدرس اللغوي المعاصر ذلك، تحت باب المماثلة الصوتيّة، ونوع تلك المماثلة، هي المماثلة الكلية المدبرة في حالة الانفصال، التي أثّر فيها الصوت الثاني في الصوت الأول تأثيراً تاماً، مع وجود فاصل يفصل بين الصوتيّن، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتيّة كالآتي:

من ذو > مُنْذُ

min dū > *mundu*

تأثرت الميم المكسورة في حركة الذال المضمومة، فأبدلت الكسرة ضمة.

وقد تحدّث المُجاشِعيّ عن حكم "مذ" إذا لقيها ساكن، وذهب في هذا مذهبين[6]:

الأول: تُحرك بالضم للإتباع، نحو: ما رأيته (مُذُ اليوم). وهذا الاختيار.

---

(1) ينظر: المجاشعي: 194.

(2) ينظر: الإنصاف: 382/1، الجنى الداني: 501.

(3) المجاشعي: 195.

(4) الإنصاف: 391/1.

(5) التطور اللغوي: 32) 33.

(6) المجاشعي: 196.

والثاني: أن تكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقد قرأت القُــرّاء نظائر ذلك بالوجهين نحو: (قُلُ انظروا)، و(قُلِ انظروا)[1].

ونجد أنّ العربيّة قد مالت إلى التّخلص من التقاء الساكنين بالطرق التي ذكرها المُجاشِعيّ ، ونحو ذلك الشعر:

فغُضّ الطّرفَ إنّك مــن نُميــرٍ فلا كعبــاً بلغــت ولا كلابــا [2]

فقد ذكر سيبويه في البيت السابق جواز الضم، والفتح، والكسر في (غــضّ)، فالضم على الإتباع، من حركة الغين، والكسر على التقاء الساكنين، وهو الأصــل، والفتح طلباً للخفّة[3].

وترى الدّراسات اللغوية المعاصرة، أنّ التقاء الســاكنين فــي أفعــال الأمــر الصحيحة الآخر المتلوّة بكلمة أولها ساكن، يؤدي إلى تشــكيل المقطــع الصــوتيّ الخامس (ص ح ص ص) ومثال ذلك: (قُلُ انظروا)، و(قُلِ انظروا)، ويتشكل علــى النحو الآتي: (قُلْنْ) ($k u ln$)، ولذلك يحرك آخر هذه الأفعال للتخلص من المقطــع الصوتيّ الذي لا تسمح فيه العربيّة إلا في حالة الوقف، هذا مما يؤدي إلى انقســام المقطع إلى مقطعين، ففي المثال السابق ينقسم إلى مقطعين كالآتي: (قُلْنْ) ($k u ln$) إلى ق- (ص ح) ($k u$) و(لِن) (ص ح ص) (lin) وهذان المقطعان مقبولان فــي العربيّة[4].

ويبدو لي أنّ الدّراسات المعاصرة، ترى أنّ التّحريك هو من باب التّخلص من المقطع الصوتيّ القصير المغلق بصامتين، وليس من باب التقاء الساكنين كما عبّــر عنه النّحاة القدامى.

---

(1) سورة يونس: 101، القراءة بكسر اللام قراءة حمزة وعاصم، وقرأ سائر القُرّار بالضم : ينظــر: حاشــية المحقق: 196.

(2) البيت لجرير في ديوانه 75، الكتاب: 533/3، شرح المفصّل: 128/9.

(3) الكتاب: 532/3، 533) .

(4) التشكيل الصوتيّ في اللغة العربية: عبد القادر مرعي: ط 1: 194.

حكم "حتى":

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها حرفٌ تتصرف على وجوه، فتأتي مرةً عاملة، ومرّة غيرَ عاملة[1].

ونجد أنّ ما ذهب إليه المُجاشعيّ في هذه المسألة، هو ما جاء عند سيبويه، فقد ذهب إلى أنّ "حتى" تكون حرف جرٍّ، ونحو ذلك "لقيتُ القوم حتى عبدِ الله لقيتــه".

واستشهد على ذلك بشعر ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفةَ كي يخفف رحلَــه والزّادَ حتـــى نعلِــه، ألقاهــا [2]

وأجاز سيبويه الرفع في "نعله"، فقال: "والرفعُ جائز كما جاز في الواو وثــم، وذلك قولك: "لقيت القومَ حتى عبدُ الله لقيته"[3].

وأجاز سيبويه أيضاً النصب في "نعله" على أنّ "حتى" بمنزلة الواو، كأنّه قال: ألقى الصحيفة حتى نعلَه، يريد ونعلَه[4].

ويذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ "حتى" إذا كانت غايةً تجر ما بعدها، فـ فــي قولــك: "أكلت السّمكةَ حتى رأسِها" وقيّد هذه المسألة في تقديرين: إمّا أن يكون الرأسُ غايةً فلا يدخلُ في الأكل، وإمّا أن تجعل "حتى" بمعنى "مع" فيدخل الرأس في الأكل[5].

ومثال النّحاة المشهور في باب "حتى" هو "أكلت السمكة حتى رأســها"، فــإن جعلتها بمعنى "إلى" كان الرأس غير مأكول، ولكنّ الأكل انتهى إليـــه، وإن جعلتهــا بمعنى "مع" كان الرأس مأكولاً[6].

ويمكن تفسير ذلك إذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، واقترنت به قرينة تــدل على أنّه غير داخل فيما قبلها، لم يجز في الاسم إلا الجرّ، نحو قولك: "صمت الأيامَ حتى يومِ الفطر"، ذلك على معنى "إلى يومِ الفطر"، ففي هذا المثال لا يجوز النّصب على العطف، فلا تقول "حتى يومَ الفطر"، لأنّ "حتى" هنا بمنزلة الواو العاطفة التــي

---

(1) المجاشعي: 197.
(2) الكتاب: 97/1، معجم الأدباء: 146/19.
(3) الكتاب: 97/1.
(4) الكتاب: 96/1.
(5) المجاشعي: 198، 199.
(6) كتاب حروف المعاني: 119.

تفيد الحكم والمشاركة، وإذا عطفنا يقتضي ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً، وهو لا يصام، وإذا لم تدل قرينة على ذلك جاز الجرّ والنصب[1].

إلاّ أنّنا نجد أنّ المُجاشِعيّ قد أضاف وجهاً آخر في "حتى"، وهو أن تضمر بعدها "أن"، وفي هذه الحالة تدخل على الأفعال[2].

وأرى أنّ ما جاء عند المُجاشِعيّ من حيث وجوب إضمار "أن" بعد "حتى" في حالة الدخول على الفعل، عائدٌ إلى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وذهب المُجاشِعيّ إلى ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل منصوبٌ بـ"حتى"، دون إضمار "أن"[3]، فخالفهم في هذا الرأي.

2.4 الإضافة:

1.2.4 حكم الإضافة:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ حكم المضاف أن يحذف منه التنوين إن كان منوّناً، والنون إن كان مثنى، أو مجموعاً جمع السلامة، وأمّا المضاف إليه فمجرور أبداً[4].

مما تقدّم نرى أنّ المُجاشِعيّ قصد من حذف التنوين والنون من المضاف، سواء أكانت الإضافة معنوية أم لفظية، وبيّن النّحاة علة ذلك الأمر، بأنّ التنوين يدلّ على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدلّ على اتصال الاسم، فتناقض معناهما، كما أنّ التنوين يدلّ على انتهاء الاسم، والإضافة تدلّ على احتياج الأوّل إلى الثاني، فلم يجتمعا[5].

زمن حكم الإضافة أنّها تدلّ على التخصيص، والتنوين -في الأصل- يدلّ على التنكير، فلم يجتمعا[6].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 517/1) 518.
(2) المجاشعي: 200.
(3) الإنصاف: 597/2) 598.
(4) المجاشعي: 201.
(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 387/1، شرح جمل الزجاجي: 75/2.
(6) اللباب في علل البناء والإعراب: 387/1.

ونرى أنّ ظاهرة الحذف تتمثل في أنماط اللغة العربيــة بكثــرة، مــن أجــل التخفيف.

أمّا عن جرّ المضاف إليه فقد اختلف النّحاة في عامل الجرّ في المضاف إليه، فمنهم من زعم أنّه مجرور بذلك الحرف المقدّر، وهذا الرأي ضــعيفٌ، لأنّ حــذف العامل وهو حرف الجرّ وإبقاء عمله، لا يجوز إلا في الضرورة. ومــنهم مــن ذهب إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف، لنيابته منــاب حــرف الجــر المحــذوف، وهــو الصحيح[1].

والمُجاشِعيّ لم يقف عند عامل الجرّ للمضاف إليه، وإنّما ذكر أنّه مجرور أبداً.

2.2.4 أقسام الإضافة:

ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الإضافة على ضربين: إضــافة معنويّــة، وإضــافة لفظيّة[2]. ونجد أنّ بعض النّحاة عبّر عن الإضافة المعنويّــة بالإضــافة المحضــة، واللفظيّة بالإضافة غير المحضة.

فالإضافة المعنويّة: هي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليــه تعريفاً، إن أُضيف إلى معرفة، ويكتسب تخصيصاً إن أُضيف إلى نكــرة[3]. وذلــك نحو قولك: غلام زيد، فغلام نكرة، ولمّا أُضيف إلى زيد اكتسب منه تعريفاً، وصار معرفاً بالإضافة، وقولك: هذا غلام رجل، اكتسب منه تخصيصاً.

أمّا الإضافة اللفظيّة فهي عكس الإضافة المعنويّة، وهذه لا تفيد الاســم الأوّل تعريفاً ولا تخصيصاً[4].

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن هناك قسماً ثالثاً، أطلق عليه الإضافة شبه المحضة، منها إضافة الاسم إلى الصفة المشبهة[5]. وسيأتي الحديث عــن إضــافة الاسم إلى الصفة المشبهة.

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 75/2، همع الهوامع: 265/4.
(2) المجاشعي: 202.
(3) شرح المفصّل: 118/2، شرح جمل الزجاجي: 70/2.
(4) شرح ابن عقيل: المجلد الثاني: 7/3.
(5) شرح التسهيل: 225/3.

وفي حال كون الإضافة معنويّة، ذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها تأتي إمّا إضافة بمعنى "اللام"، وإمّا إضافة بمعنى "من"، وإذا كانت بمعنى "اللام" تكون للملك، أو الاستحقاق[1].

ففي قولك: دار زيد، هي إضافة بمعنى "اللام"، وتقديرها: دار لزيد، أفادت الملك. وفي قولنا: جلّ الدابة، فـ"اللام" المقدّرة تفيد الاستحقاق.

ومما ذهب إليه بعض النّحاة في أقسام الإضافة المعنوية، إلى أنّها تأتي بمعنى "في" حيث يتعين تقدير "في" إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو : أعْجبني ضربُ اليومِ زيداً " أي: ضربُ زيدٍ في اليوم[2]. لكنّ أكثر النّحويين أغفل هذا القسم من الإضافة[3].

وزاد أهل الكوفة قسماً آخر، وهو أنّها تأتي بمعنى "عند"، واستدلوا على صحة قولهم: "ناقةٌ رقود الحلب"، قالوا: معناه "رقود عند الحلب "، وردّ النّحاة هذا الرأي، وقالوا: يمكن أن يكون من باب الصّفة المشبهة باسم الفاعل[4].

ونلاحظ مما تقدّم أنّ المُجاشِعيّ لم يعتد بالإضافة التي بمعنى "في" و"عند".

أمّا إذا كانت الإضافة بمعنى "من" فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها على ضربين : جنسية، وعددية، فالجنسية، نحو: "ثوب خزٍّ"، أمّا العدديّة، نحو: "عشرة رجال"[5].

فيتعين تقدير "من" إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، والتقدير في المثال السابق: "ثوبٌ من خزٍّ "، واشترط النّحاة في هذه المسألة أن يصدق على البعض اسم الكل، ويصح إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه. ومن هذا النوع، إضافة الأعداد[6].

فأمّا نحو: "يد زيد" فالإضافة فيه بمعنى "اللام"، لا بمعنى "من"، وذلك لامتناع الإخبار فيها بالثاني عن الأول وإن كان الأول بعضاً للثاني، وقول ابن كسيان

---

(1) المجاشعي: 203.
(2) شرح ابن عقيل: المجلد الثاني: 5/3.
(3) شرح الكافية الشافية: 407/1، شرح شذور الذهب : 330.
(4) شرح جمل الزجاجي: 74/2، همع الهوامع: 267/4.
(5) المجاشعي: 203.
(6) شرح المفصل: 119/2، شرح التسهيل: 223/3.

والسيرافي في هذه المسألة، أنّهما جعلا إضافة كل إلى بعض بمعنى (من) على الإطلاق[1].

ويجيز المُجاشِعيّ في حالة الإضافة التي بمعنى "من" عدة أوجه:

الأوّل: الإضافة، والثاني: الإتباع على البدليّة، نحو: "ثوبٌ خزٌّ"، والثالث: النصب على التمييز، أو على الحال، فتكون: "ثوبٌ خزّاً"[2].

ومذهب سيبويه في هذه المسألة على الحال[3]، والتمييز عند المبرد[4]، أمّا في حالة الإتباع فلا تكون على النعت، وإنّما يجيز سيبويه ذلك على البدل، نحو: "هذا خاتمٌ حديدٌ" وذلك؛ لأنّ "حديدا" جوهر، فلا ينعت؛ لأنّ النعت تحليةٌ[5].

ومما تقدّم يتبين الفرق بين الإضافة التي بمعنى "اللام"، والإضافة بمعنى "من":

الإضافة التي بمعنى "اللام"، يكون الثاني فيها غير الأوّل في المعنى، والتي بمعنى "من" يكون الأول فيها بعض الثاني، والتي بمعنى "اللام" لا يصح فيها أن ينتصب الثاني على التمييز للأوّل، والتي بمعنى "من" يصحّ فيها ذلك[6].

أمّا الإضافة اللفظيّة -غير المحضة- فذكر المُجاشِعيّ أنّها على أربعة أضرب[7]:

أولها: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو قولك: "هذا ضارب زيدٍ غداً"، والتنوين مراد في هذه الإضافة وإنّما حُذف استخفافاً، وجرّ الاسم الثاني لمعاقبة التنوين الإضافة. قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[8].

فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفةً لهدي وهو نكرة؛ لأنّه لو لم يكن مراداً لكان

---

(1) شرح التسهيل: 223/3.
(2) المجاشعي: 203.
(3) الكتاب: 118/2
(4) المقتضب: 272/3.
(5) السابق: 272/3.
(6) اللباب: 1 388.
(7) المجاشعي: 204، 205.
(8) سورة: المائدة 95.

معرفة، ولو كان معرفةً لكنت قد أخبرت عن النّكرة بالمعرفة، وذلك قلب القاعدة.[1]

والثاني: إضافة الصّفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: "مرّرت برجلٍ حسن الوجهِ".

والثالث: إضافة الصّفة المشبهة بالمشبهة، نحو قولك: "أفضل القوم".

وعدّ المُجاشِعيّ أنّ جميع هذه الإضافة لا تُعرِّفُ؛ لأنّ الانفصال مقدّرٌ فيها.

والرابع: إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون صفته، نحو قولك: "صلاة الأولى".

فالإضافة اللفظيّة يكون فيها المضاف وصفاً، يشبه الفعل -أي: الفعل المضارع- وهو كل اسم فاعل، أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة لا تكون إلا بمعنى الحال[2].

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ لم يعتد باسم المفعول في هذه الإضافة.

وأجاز المُجاشِعيّ في الصفة المشبهة باسم الفاعل عدة أوجه، إن شئت قلت: (هذا حسن وجهٍ) لأنّه قد علم أنّه إنّما يعني وجهه بعينه، ويجوز: (مررت برجل حسن الوجهَ) تنصب على التشبيه بالمفعول به، ويجوز: (هو حسن وجهاً)، تنصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، ويجوز: (مررت برجل حسنٍ وجههُ) - وهذا هو الأصل- وإن شئت قلت: (مررت برجل حسن الوجهُ)، تجعل (الوجه) بدلاً من الضمير في (حسن) أو رفعاً بـ (حسن) والعائد محذوف والتقدير: (حسن الوجهُ منه)[3].

وذهب النّحاة إلى أنّ الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي صفة تؤخذ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث. وإنّما كانت مشبهة باسم الفاعل، لأنّها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع. فإذا أضيفت الصّفة المشبهة إلى معمو لها، كان نوع الإضافة غير محضة خلافاً لابن مالك الذي جعلها إضافة شبيهة بالمحضة.

واستدلّ سيبويه على هذه المسألة بقول الحارث بن ظالم:

---

(1) شرح المفصّل: 68/6.

(2) شرح ابن عقيل: المجلد الثاني: 6/3، شرح ابن الناظم: 384.

(3) المجاشعي: 204.

فما قـــومي بثعلبـــةَ بـــن ســـعدٍ ولا بفزارةَ الشُّـــعرى رقابـــا [(1)]

وقال سيبويه:فإنّما أدخلتَ الألف واللام في الحسن ثمّ أعملتـــه، كمـــا قـــال : الضارب زيداً.وعلى هذا تقول : الحسن الوجهَ". وكما استدلّ ســـيبويه فـــي البيـــت السابق، بجواز إعمال الصفة المشبهة بمعمولٍ معرّف، "الشّعر الرقابا"[(2)].

فمن قال: "الرقابا"بالألف واللام كان كـــ "الحسن الوجه"، ومن قـــال: "رقابـــا"، كان كـــ"الحسن وجهاً" ففي قولنا : هذا حسن وجه "، هو مثل "حسن الوجه"، إلا أنّهم حذفوا الألف واللام تخفيفاً، ولأنّه أمن فيه اللبس لعلم السامع، أنّه لا يعني من الوجوه إلا وجهه[(3)].

وهذه الصّفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فإن كان مجروراً فبالإضافة، وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة، أو نكـــرة فإن كان فعلى التشبيه بالمفعول، وإن كان نكرة جاز النّصب على التشبيه بـــالمفعول به، أو على التمييز [(4)].

وإن كان مضافاً إلى الضمير، فعلى أن يكون فاعلاً، والرفع في فصيح الكلام، وهذا هو الأصل، أمّا إذا كان معرّفاً بالألف واللام ففيه خلاف، فمذهب سيبويه أنّـــه فاعل، وعلى مذهب أبي علي الفارسي، أنّه بدل من الضمير الذي في الصّفة، كأنّك قلت: "الحسن الوجه منه"[(5)].

وترى الدراسة أن أنسب الأوجه في هذه المسألة إضافة الصّفة المشبهة إلـــى معمولها، وهذا ما ذهب إليه سيبويه [(6)]، لأنّ الصّفة المشبهة لم تجر مجرى الفعـــل، لذلك حكم الإضافة إلى معمولها أقوى، نظراً لقربها من الاسم.

والمقصود من تعبير المُجاشِعيّ بالصّفة المشبهة بالمشبهة هو أفعل التفضـــيل، ويتبين ذلك من خلال قوله : أفضل القوم. ويختلف أفعل التفضيل عن الصّفة المشبهة

---

(1) الكتاب 201/1، المفصل: 89/2، الإنصاف: 131/1.
(2) الكتاب 201/1.
(3) المفصل: 84/6، 89.
(4) شرح جمل الزجاجي: 570/1.
(5) السابق: 570/1.
(6) الكتاب 194/1.

باسم الفاعل، من حيث إنّ أفعل التفضيل لم يستكمل أوجه الشبه في اسم الفاعل كاملة، فلا تؤنث، ولا تجمع، ولا تثنى، والسبب في ذلك أنّ الـ تثنية والجمع إنّما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني و "أفعل" اسم مركبٌ يدلّ على فعلٍ وغيره، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه، لما كان مركباً يدلّ على معنى وزمان[1].

ونرى أنّ النّحاة قد اختلفوا في نوع هذه الإضافة، فذهب ابن السرّاج [2] إلى أنّها إضافة لفظية -غير محضة- ووافقه ابن عصفور [3]، وذهب ابن مالك إلى أنّها إضافة محضة[4]. وأرجح ما ذهب إليه المُجاشِعيّ ؛ لأنّك تقول: مررت برجلٍ أفضلِ القوم فوصف بها النّكرة، ونعت الرجل بأفضل القوم، ولو كانت معرفة لم يجز ذلك[5]. فالإضافة اللفظيّة لا تفيد تعريفاً.

أمّا إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون صفته، فأجاز المُجاشِعيّ أن يكون صفة للأوّل، وفاقاً لابن السرّاج [6]؛ لأنّ الإضافة على إرادة : هذا مسجد الوقتِ الجامعِ، ولو أراد نعت المسجد كانت الإضافة إليه مستحيلة، لأنّك لا تضيف الشيء إلى نفسه.

---

(1) الأصول: 2/7.
(2) السابق: 2/6.
(3) شرح جمل الزجاجي: 2/72.
(4) شرح التسهيل: 3/225.
(5) شرح جمل الزجاجي: 2/71، 72.
(6) الأصول: 2/8.

الفصل الخامس

التوابع والأساليب النحوية

1.5 التوابع:

حدد المُجاشِعيّ التوابع بقوله: "ما يتبع الكلمة في إعرابها، وتذكيرها، وتأنيثها، وإفرادها، وتثنيتها، وجمعها، ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض، والذي يختلف حكمه فيه شيئان: البدل، والنسق، وفيما سوى ذلك لا يختلف حكمه، تتبع المعرفة المعرفةَ، والنكرة النكرةَ"[1].

وأمّا عن عدد التوابع التي ذكرها المُجاشِعيّ فهي ستة: (التكرير، والتوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق)[2]، غير أنّ بعض النّحاة عدّها أربعة، وهي: (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل)[3]، والمشهور عند النّحاة أنّ التوابع خمسة، وهي: (النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل)[4].

ورأى أنّ المُجاشِعيّ فصّل في التوكيد وفي العطف مما جعلها ستة، وهذا ما خالف فيه الجمهور، وهو انفراد للمُجاشِعيّ.

وذكر المُجاشِعيّ أنّ التكرير يأتي للتوكيد، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وفائدته تكون للسامع حيث إنّ السامع إذا شكّ في ذلك ولم يفهم فأزلت عنه اللبس وفهمته بالتكرير، وأجاز أن يكون التكرير في الفعل أيضا، نحو: اضرب اضرب[5].

أمّا عن تكرير الحروف -عند المُجاشِعيّ- فذهب إلى أنّه قبيح؛ لأنّ الحروف إنّما وضعت للإيجاز، والاختصار، فإذا كُرِّرت انتقض الأصلُ الذي وضعت له. وإن جاء عن العرب تكرير فإنه على الفصل، فأمّا من دون فصل فلا يجوز[6].

---

(1) المجاشعي: 207
(2) وهذا التقسيم هو تقسيم الفزاري) صاحب الكتاب المشروح) السابق ص 206
(3) كتاب الجمل في النحو: الزجاجي: ص 13
(4) الأصول في النحو: 19/2، شرح ابن عقيل: 163/2.
(5) المجاشعي: 209
(6) السابق: ص 209) 210

ذهب ابن حني إلى أنّ حذف الحرف أيضا قبيح بالقياس [1]، والعلة عند كليهما - ابن جني، والمُجاشِعيّ واحدة، وهي علة الاختصار بمعنى أنّ الحروف دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فحذفها أو اختصارها يؤدي إلى إجحاف بها.

غير أنّ الزمخشريّ أجاز أن تكرر الحروف من غير فاصل، نحو : إنّ إنّ زيداً منطلق[2].

في حين أنّ ابن عقيل قيّد هذه المسألة -تكرير الحروف- بحروف الجواب كنعم، وبلى، وجير، وأجل، وإي، ولا) فإن كانت كذلك جاز إعادته وحده، فيقال: أقام زيد؟ فتقول : (نعم نعم) أو (لا لا). أمّا غير حروف الجواب فلا يجوز إلا بإعادة الحرف المؤكِّد مع ما يتصل بالمؤكَّد، نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً قائم[3].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب جمهور النّحاة إلا الزمخشريّ.

وذكر المُجاشِعيّ[4] أنّ التوكيد المعنوي على ضربين : الأول: توكيد تخصيص، ويختصّ في لفظين مضافين، وهما (النفس، والعين).

والثاني: توكيد إحاطة وله لفظان، وهما (كلّ، وأجمع).

وجعل (كلّ وأجمع) هما الأصل في توكيد الإحاطة، إلا أنّه اتبع (كلا وكلتا) في التثنية، وهما بمنزلة (كلّ) في الجمع، ويأتي (أكتع، أبصع، أبتع)[5] إتباعا لأجمع، وكتعاء بصعاء بتعاء) إتباعا لـ(جمعاء)، و(أجمعون) يتبعه (أكتعون أبصعون أبتعون)، و(جُمَعُ) يتبعه (كُتَعُ بُصعُ بُتَعُ).

والحقيقة أن (أبصع) من زيادات الكوفيين، و(أبتع) من زيادات البغداديين[6].

---

(1) الخصائص: 273/2

(2) الزمخشري، محمود بن عمر (ت: 538هـ) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق : محمد محمد عبد المقصود، وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر: 130

(3) شرح ابن عقيل: 189/2

(4) المجاشعي: 211

(5) أكتع: مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول أكتع: أي تام، و(أبتع) لم يضعها المُجاشِعيّ إلا أنه وضعها في حالة الجمع.

(6) شرح جمل الزجاجي: 1/ 264

ويرى المُجاشِعيّ أنّ علة إتباع (أكتع) و(أبصع) و(أبتع) بـ(أجمع)؛ لأنّ معناها يقارب معناه، إذ إنّ (أكتع) مشتق من (كتع الجلد في النّار) إذا انضمّ واجتمع، و(أبصع) من (بصع العرق) إذا تحدّر شيئاً بعد شيء، و(أبتع) من (البتع) وهو الامتداد[1].

ذكر ابن عقيل أن "يُجاء بعد (كل) بـ(أجمع) وما بعدها لتقوية قصد الشمول؛ فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كلّه)، نحو: (جاء الرّكب كلُّه أجمعُ)، وبـ(جمعاء) بعد (كلّها)، نحو: (جاءت القبيلة كلُّها جمعاء) وبـ(أجمعين) بعد (كلّهم)، نحو: (جاء الرجال كلّهم أجمعون)، وبـ(جُمع) بعد (كلّهنّ)، نحو: (جاءت الهندات كُلُّهنّ جُمَع)"[2].

وعدّ ابن مالك أنّ استعمال (أجمع) في التوكيد، غير مسبوقة بـ(كلّه) قليل، وقد ورد ذلك عن العرب، نحو: (جاء الجيش أجمعُ)[3].

فالمُجاشِعيّ لم يذكر ذلك، لكنّه منع أن يثنى (أجمع) و(جمعاء) لعلة الاستغناء؛ لأنّه استغني عن ذلك بـ(كلا وكلتا)[4].

ووافق المُجاشِعيّ في هذه المسألة البصريين؛ إذ منع البصريون ذلك فلا تقول: (جاء الجيشان أجمعان). أمّا الكوفيون فقد أجازوا ذلك قياسا[5].

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ النّكرات لا تؤكَّد توكيدا معنويا؛ لأنّ التوكيد إنّما هو تثبيت للعين وإزالة للّبس عنها، ولأنّ هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها، لاختلاف ما بينهما، وذلك أنّ النكرة تدل على العموم، والمعرفة تدل على الخصوص[6].

---

(1) المجاشعي: 212
(2) شرح ابن عقيل: 181/2) 182
(3) وينطبق عليها جميع الحالات السابقة، السابق ص نفسها
(4) المجاشعي: 211
(5) في تثنية : جمعاء، جمعاوان، شرح جمل الزجاجي: 265/1، شرح ابن عقيل: 185/2
(6) المجاشعي: 213

وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ،فذهب البصريون إلى أنّ تأكيد النّكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق ، أمّا الكوفيون فقد أجازوا توكيد النّكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة، نحو: (قعدت يوما كلّه، وقمت ليلة كلّها)[1].

وقد وافق المُجاشِعيّ في هذه المسألة البصريين فيما ذهبوا إليه، ويخالف الكوفيين.

وتحدث المُجاشعيّ عن مسألة تعريف (أجمع) ،فذكر أنّها : "على نيّة الإضافة؛ لأنّك إذا قلت : (قبضت المال أجمعَ) كان معناه: أجمعه، إلا أنّ هذا الأصل رُفض لما يوهِم من اللّبس، وذلك أنّ (أفعل) إنّما يضاف إلى ما هو بعضه، فلو أظهرت هذه الإضافة لَتُوهِّم أنّ (أجمع) بعضُ المال[2].

وحذف المضاف إليه وارد في اللغة على أوسع أبوابها[3]، نحو قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[4].

وزاد ابن عصفور -إضافة إلى تعريفها بنية الإضافة -وجها آخر وهو تعريفها بالعلمية، كأنّه عُلِّق على معنى الإحاطة لما يتبعه[5].

1.1.5 النعت:

يرادف مصطلح النعت الصفة، و قيل إنّ الصفة والنعت واحد، وذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحلية، نحو طويل، وقصير، والصفة تكون للأفعال، نحو : ضارب، وخارج، وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه وتعالى موصوف، ولا يقال له منعوت[6].

---

(1) توكيد النّكرة توكيدا لفظيا لا خلاف فيه، نحو : (جاءني رجل رجل) الإنصاف: 451/2، شرح ابن عقيل : 184/2
(2) المجاشعي: 211
(3) الخصائص: 363/2
(4) سورة الروم: 4
(5) شرح جمل الزجاجي: 272/1
(6) شرح المفصّل: 47/3

وذكر المُجاشِعيّ أنّ النعت دخل الكلام ؛ليفصل بين المتشابهين في التسمية، والفصل بين المتشابهين -عنده- هو الغرض الأصلي، وأضاف غرضين هما : المدح، والذم، نحو : آمنت بالنبيّ الصادق، وكفرت بالشيطان الغوي، وأشار إلى أنّ صفات الله كلّها تأتي على المدح[1].

ونفهم من كلام المُجاشِعيّ أنّه اقتصر على ثلاثة أغراض للنعت، الفصل بين المتشابهين، والمدح، والذّم.

أمّا بعض النّحاة [2] فقد توسّع في أغراض النعت، فجعلوا منه ما دلّ على تخصيص، نحو: (مررت بزيد الخيّاط) أو ترحم، نحو : (مررت بزيد المسكين)، أو توكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3].

وذهب المُجاشِعيّ في هذا الباب إلى أنّ النّكرة لا تنعت بالمعرفة كما أنّ المعرفة لا تنعت بالنّكرة؛ لأنّ النّكرة عامة يدّل واحدها على أكثر منه، والمعرفة خاصة لا تدل إلا على نفسها، كما أن النعت متمم لبيان الاسم فلا ينبغي أن يخالفه في تعريفه وتنكيره[4].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ في هذه المسألة هو مذهب الجمهور [5]. غير أنّ الأخفش أجاز هذه المسألة مُعتدا بقوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[6]. واحتكم الأخفش في هذا الجواز إلى أنّ النّكرة خصصت قبل ذلك الوصف فجعل (الأوليان) صفة لـ(آخران)[7].

---

(1) المجاشعي: 217) 218
(2) شرح جمل الزجاجي: 193/1 وما بعدها، شرح ابن عقيل: 164/2
(3) سورة الحاقة: 13
(4) المجاشعي: 218
(5) الكتاب: 6/2، أسرار العربية: 294، شرح ابن عقيل: 2/ 165
(6) سورة المائدة: 107
(7)الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1990)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 290/1.

كما أنّ المُجاشِعيّ خالف بعض الكوفيين الذين أجازوا نعت النّكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح، أو ذم كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ C الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾[1].

فجعلوا (الذي) صفة لــ(همزة) مع كونهما متخالفين في المدح والذّم[2].

مسألة أحكام المعارف في النعت:

عقد المُجاشِعيّفي هذه الـ مسألة ما ينطبق على المعارف[3] -وهي محصـــورة في خمسة- في النعت وأول ما بدأ في المضمر، فذهب إلى أنّ المضمر لا ينعــت؛ لأنّه لم يُضمر إلا بعد أن عُرِف، وعلى هذا يكون النعت تحلية ، وأمّا المضمر فليس فيه شيء من معنى التحلية[4].

وفي هذه المسألة نرى أنّ المُجاشِعيّ يوافق عامة النحويين[5].

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ الضمير الظاهر في قولك : (مررت بك أنت) توكيــد وليس بنعت، وذكر أنّ سيبويه تسامح في اللفظ فسمّاه نعتا[6].

والقسم الثاني من المعارف -في باب النعت هو العَلَم، ذهب المُجاشِعيّ إلـــى أنّ العلم ينعت بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله، نحو : رأيت عبد الله صاحبَ بشرٍ، وبالمشار إليه أيضا، نحو: مررت بزيد هذا، والثالث هو ما فيه الألف واللام، نحو : قام زيد العاقل.

وأمّاالمشار إليه فينعت بالأجلس التي فيها الألف واللام، نحو : مررت بهــذا الرجل.

وأمّا المضاف فينعت بمثله، نحو : جاءني أخوك صديقُ عمرو، أو ينعت بمـــا فيه الألف واللام، نحو: جاءني أخوك العاقل[7].

---

(1) سورة الهمزة: 1، 2

(2) همع الهوامع: 172/5

(3) وهي (مضمر، وعلم، ومشار إليه، وما فيه الألف اللام، ومضاف إلى واحد من هذه الأربعة)

(4) المجاشعي: 219، 220

(5) الكتاب: 11/2، المقتضب: 284/4، كتاب الجمل في النحو: الزجاجي: 16، شرح جمل الزجاجي: 206/1

(6) المجاشعي: 220وما جاء في الكتاب : 385/2: " اعلم أنّ هذه الحروف كلّها تكــون وصــفا للمجــرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت "

(7) المجاشعي: 220

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب سيبويه[1].

أمّا النكرة فذكر المُجاشِعيّ أنّها تنعت بخمسة أشياء[2]:

أحدها: ما كان حلية في الموصوف أو فيه شيء من سببه، نحو: مررت برجل أحمرَ، وبآخرَ أبيضِ الثوب.

والثاني: ما كان من فعل له أو لشيء من سببه، نحو: رجلٌ قائم وغلام مقبل.

والثالث: ما كان فيه كالغريزة، نحو: رجل حليم وعاقل فَهِمٌ.

والرابع: ما كان نسبا إلى أب أو أمّ أو بلد أو صناعة أو جنس، نحو: هاشميّ، وفاطميّ، وما أشبه ذلك.

والخامس: ذو كذا، نحو: مررت برجل ذي مال.

وقال المُجاشِعيّ: " إن عرّفت شيئا من هذا بالألف واللام صلَحَ أن يكون صفة للمعرفة"[3].

2.1.5 عطف البيان:

يسميه سيبويه نعتا كما يداخل بينه وبين مصطلحات (البدل، والتوكيد، والصفة) تداخلا عجيبا[4].

وعطف البيان هو: التابع، الجامد، المُشْبِه للصفة في إيضاح متبوعـه، وعـدم استقلاله، نحو: جاءني أبو حفص عمر، فـ (عمر) عطف بيان؛ لأنّه موضح لأبـي حفص[5].

وذكر المُجاشِعيّ في حدّه: أنّه كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تُجريه عليه كما يُبيّنان ما يجريان عليه من الأسماء، وإنّما سُـمِّي عطـف بيان ولم يُقل: إنّه نعت؛ لأنّه اسم غير مشتق من فعل ولا حِليَـةٌ ولا ضـرب مـن

---

(1) الكتاب: 6/2) 7

(2) المجاشعي: 221

(3) السابق: الصفحة نفسها وفي تفصيل النّكرة التي توصف بخمسة أشياء، الأصول: 23/2 وما بعدها، كتـاب المقتصد: 901/2 وما بعدها

(4) المصطلح النحوي: 140

(5) شرح ابن عقيل: 191/2، و شرح جمل الزجاجي: 294/1

ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتا وسمّوه عطف البيان؛ لأنّه للبيان جيء به، وهو فارق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثلُ اسمه"[1].

فرّق المُجاشِعيّ بين عطف البيان والنعت، بقوله: " إنّ عطف البيان يكون جنسا ولقبا وكنية، والنعت لا يكون إلا مشتقا أو في معنى ما هو مشتق، وعطف البيان لا يتبع إلا معرفة، والنعت يتبع المعرفة والنكرة"[2].

ويبدو لي أنّ مذهب الجمهور منع أن يتبع عطف البيان النكرة، غير أنّ الفارسي[3] أجاز أن يتبع عطف البيان النكرة معتدّا بقوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[4] ؛لأنّه أعرب (زيتونة) عطف بيان على (شجرة).

كما فرّق المُجاشِعيّين عطف البيان، والبدل في مسألة (ما الفرق بين عطف البيان والبدل). والجوابأنّ"عطف البيان ما يجري عليه كالاسم الـ واحد ومن جملة واحدة، وليس كذلك البدل؛ لأنّه والمبدلَ منه من جملتين. ولأن العامل يعمل في عطف البيان وهو مكانه والبدل يقدّر أنه في موضع المبدل منه".

ويستدل على ما ذكره بقولك : يا أخانا زيدا -فتنصب وتنون إذا أردت عطف البيانلأنّه غير منادى، فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيدُ، تضمُّ من غير تنوين، لأنه في تقدير: يا زيد[5].

وزاد ابن عصفور فرقا ثالثا : وهو أنّ عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف، والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء[6].

---

(1) المجاشعي: 222، وهو رأي لابن السراج، الأصول: 45/2

(2) المجاشعي: 223، و من الفروق الأخرى في: شرح جمل الزجاجي: 294/1

(3) شرح جمل الزجاجي: 294/1

(4) سورة النور: 35

(5) المجاشعي: 223-224

(6) شرح جمل الزجاجي: 294/1

وذكر ابن عقيل في باب عطف البيان كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو: (ضربت أبا عبد الله زيدا)[1] وما ذهب إليه المُجاشِعيّ في هذه المسألة هو مذهب ابن السرّاج[2].

وأرى أنّ هذه المسألة ترجع إلى مقصد المتكلم إن أراد عطف البيان نصب ونون، وأمّا إذا أراد البدل فإنّه يضمّ من غير تنوين.

3.1.5 البدل:

عبّر المُجاشِعيّ[3] عن البدل بأنه وضع شيء مكان شيء كوضع الدّرهم الجيد موضع الدّرهم الزائف، وذكر المُجاشِعيّ أنّ النحويين يسمون هذا القبيل بدلا؛ لأنّ الثاني يُقدَّرُ فيه في موضع الأول، كقولك، وما أشار إليه المُجاشِعيّ هو مذهب المبرد[4]، وذكر أنّ من النحويين من لا يقدّر حذف الأول ويحتج بأن يقال: قام الذي رأيته زيدا، و(زيد) بدل من الهاء التي في (رأيته).

إن تقدير الثاني في موضع الأول في هذا الباب ليس المراد منه إلغاء الأول وإزالة فائدته، بل المراد أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك: (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير: (زيد رأيت عمرا) وهذا فاسد محال[5].

فالضمير لا بدّ له من أن يعود على المبدل منه -في هذه المسألة- ففي قولنا: (ضربت زيدا يده) لو حذفنا المبدل منه يصبح الضمير في (يده) بلا عائد وهذا لا يجوز.

---

(1) غير أن ابن مالك استثنى من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان، هما في شرح ابن عقيل: 2/195، 196

(2) الأصول: 2/46

(3) المجاشعي: 226، 227

(4) المقتضب: 4/395

(5) هامش كتاب سيبويه: 1/150

وذكر المُجاشِعيّ[(1)] أنّ البدل والمبدل منه من جملتين، واستدل على أنّه لو لم يكن البدل والمبدل منه - من جملتين لما جاز بدلُ المعرفة من النّكرة، وبدل النّكرة من المعرفة، ومن جهة أخرى لما جاز بدل المظهر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر.

قد نُقل عن البغداديين في الحالة الأ ولى أي: بدل النكرة من المعرفة أو العكس، أنّهم لا يبدلون النكرة من المعرفة إلا إذا كانت من لفظ الأول، واستدلوا على ذلك بأنّه لم يجئ شيء من النكرة إلا كذلك كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ C نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[(2)].

ومن الشروط التي اشترطها البغداديون أيضا أن يكون فيها الوصف، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة، واستدلوا على ذلك بأنّ النّكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنّك إذا قلت : (مررت بمحمد رجلٍ) لم يكن مفيدا، إذ المعلوم أنّ محمدا رجل فإذا وصفته أفاد[(3)]. ووافقهم الزمخشري[(4)].

ونلاحظ أنّ المُجاشِعيّ لم يشترط لإبدال المعرفة من النّكرة أو العكس شرطا، وأرجح أنّ هذا المذهب هو مذهب البصريين؛ لأنّا وجدنا البغداديين والكوفيين يشترطون الوصف.

ونستنتج من كلام المُجاشِعيّ أنّه أجاز الوجهين : بدل المظهر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر، وما ذهب إليه سيبويه (5) في هذه المسألة أنّه أجاز أن يكون المضمر بدلا من المظهر، وأمّا في بدل المظهر من المضمر فقبيح عنده، واشترط في إبدال المظهر من المضمر الباء الثانية، نحو: (مررت به وبزيد بهما).

---

(1) المجاشعي: 227
(2) سورة العلق: 15
(3) شرح جمل الزجاجي: 286/1
(4) المفصل في صنعة الإعراب: 143
(5) الكتاب: 386/2، 387

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب ابن السرّاج؛ لأنّه أجاز الإبدال منهما معاً [1]، في حين أنّ ابن مالك منع أن يبدل مضمر من ظاهر، نحو : (رأيت زيدا إياه) وعدّه من وضع النحويين، وليس بمسموع، وذكر أنّه لو استعمل لأعرب توكيدا لا بدلا[2].

وعقد المُجاشِعيّ [3] في هذا الباب مسألة، وهي في إبدال النكرة من المعرفة في نحو: (مررت بزيد رجل صالح) وقد طرح عدة أسئلة : علام تجر (رجلا) وهل يجوز النصب، وهل يجوز الرفع؟

وقد أجاب عنها بقوله :"على البدل من زيد أمّا النصب فيجوز من وجهين : أحداهما: أن تجعل رجلا توطئة للحال، وصالحا حالا، والثاني : أن تجعل رجلا وصالحا حالا بعد حال، كأنّك تريد : مررت بزيد كاملا وغير طفل، وجواز الرفع يكون على الجواب، كأنّ قائلا قال لك: من زيد؟ فقلت: رجل صالح، أي : هو رجل صالح.

واستدل على جواز الأوجه الثلاثة بقول الشاعر:

وكنت كذي رِجلين رِجل صحيحةٍ ورِجل رمى فيها الزّمان فشلّتِ [4]

إذ ينشد: رِجلٌ صحيحةٌ، ورجلٍ صحيحةٍ، ورجلا صحيحةً.

وعقد المُجاشِعيّ مسألة جواز إبدال الفعل من الفعل، وطرح سؤالا وهو : هل يجوز أن يُبدل الفعل من الفعل ؟

وقد أجاب المُجاشِعيّ [5] عن ذلك بقوله : "إنّه يجوز إذا كان المعنى مشتملا عليه، وأكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء، فممّا جاء منه في الشرط قول الشاعر:

---

(1) الأصول: 46/2

(2) شرح شذور الذهب: 441.

(3) المجاشعي: 228) 229

(4) عزة، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، (1995)، ديوان كُثيّر عزّة، شرح: قدري مايو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان : 46/1 والبيت من شواهد سيبويه المنسوبة في الكتاب : 433/1، و شرح جمل الزجاجي: 286/1، شرح المفصل: 68/3

(5) المجاشعي: 233

متى تأتنا تُلممْ بنـــا فـــي ديارنـــا تجدْ حَطَبا جزْلا وناراً تأجّجـــا[1]

فأبدل (تلمم) من (تأتنا). ومما جاء منه في الجزاء قراءةُ من قــرأ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا C يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[2].

ونفهم من حديث المُجاشِعيّ بأنّه أشار إلى أنّ إبدال الفعل من الفعل يكون مــن الاشتمال، وهذا ما أشار إليه سيبويه بسؤاله للخليل، حيث جعل (تلمم) بدلا من الفعل الأول[3]، وابن السرّاج بقوله: " وإنّما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضربا منه"[4].

وأرى أنّ المُجاشِعيّ قيّد هذه المسألة بالشرط والجزاء.

4.1.5 عطف النسق:

مفهومه هو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف[5] التي سنذكرها.

وذكر ابن يعيش أنّه يسمى عطفا بحرف، ويسمى نسقا، فالعطف من عبـــارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين[6].

نلاحظ أنّ النحاة اختلفوا في تسميته فيسميه البصـــريون (عطـــف بحـــرف)، ويسميه الكوفيون (النسق)، وسمّاه سيبويه (الشركة)[7]، والمُجاشِعيّ بهذا المصـــطلح يوافق الكوفيين.

وذكر المُجاشِعيّ[8]أنّها حروف متواخيات[9] فالواو، والفاء، وثمّ متواخيـــات؛ لأنّهنّ يُدخِلْنَ ما بعدهن في حكم ما قبلهن وفي إعرابه، إلا أنّ هناك فرقا من حيـــث

---

(1) البيت لعبيد الله بن الحر، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: 86/3، كتاب الجمل في النحو: الخليـــل: 143، الإنصاف: 583/2، شرح جمل الزجاجي: 279/1، شرح المفصل: 53/7

(2) سورة الفرقان: 68، 69، والقراءة بالجزم لنافع وابن عامر وحمزة والكسائي، إعراب القرآن: 168/3

(3) الكتاب: 86/3

(4) الأصول: 49/2

(5) شرح ابن عقيل: 2/ 197

(6) شرح المفصل: 74/3

(7) الكتاب: 437/1

(8) المجاشعي: 236) 237

(9) أي يجمعها معنى واحد

التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي، و (أو، وأم، وإمّا) متواخيات؛ لأنهن لأحد الشيئين فقط. و(بل، ولكن) متواخيان؛ لأنهما مُوجبان للثاني دون الأول. و(لا، وحتى) مفردتان؛ لأنّ (لا) تُخرج الثاني مما دخل فيه الأول، و (حتى) تُدخله فيما دخل فيه الأول إلا أن فيها معنى التعظيم، أو التحقير، فلذلك خالفت (الواو) وصارت مفردة على حدتها.

وعقد المُجاشِعيّ في هذا الباب عدّة مسائل تناول فيها معاني حروف العطف، وبدأ بواو العطف، وذكر[1] أنّها تكون جامعة عاطفة ولا دلالة فيها على الأول منهما، نحو قولك: قام زيد وعمرو. واستدل المُجاشِعيّ على أنّها لا تُرَتِّب بالسماع، والقياس، والاستعمال، ومثّل على السماع بقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[2] والعذاب بعد النذر؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[3].

وأمّا القياس فإن الواو فيما اختلف لفظُه بمنزلة التثنية والجمع فيما اتفق لفظه، تقول: قام زيد وعمرو، وقام الزيدان، فكما أن التثنية لا ترتيب فيها فكذلك نظيرها. وأمّا الاستعمال فإنك لو قلت: (اشترِ لي ثوبا ورداء) فاشترى الرداء ثمّ الثوب لم يكن عاصيا، ولو قال: اشترِ لي ثوبا فرداءً، أو ثم رداءً، فبدأ بشراء الرداء لكان عاصيا. نلاحظ في هذه المسألة خلافا بين النّحاة من حيث دلالتها، فما ذهب إليه المُجاشِعيّ حيث إنّها لا دلالة فيها على الأول منهما، هو مذهب سيبويه بقوله: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنّه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة"[4].

---

(1) المجاشعي: 237، 238
(2) سورة القمر: 16، 17، 18
(3) سورة: الإسراء: 15
(4) الكتاب: 438/1

وأمّا عامة البصريين فإن الواو عندهم لمطلق الجمع [1]، في حين نجد أن الكوفيين ذهبوا إلى أنّها للترتيب [2] ويرى ابن هشام أن من قال : إنّها للجمع المطلق قول غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، والصواب أن تكون للجمع بلا قيد[3].

الفاء:

عقد المُجاشِعيّ مسألة في معنى (الفاء)، ذكر فيها[4] أنّ (الفاء) في باب العطف تكون موضوعة للترتيب، وهي تدل على الثاني يتبع الأول من غير مهلة بينهما، نحو قولك: ضربت زيدا فعمرا، ويُبين أنّها جُعلت في الجواب لهذا المعنى.

والحقيقة أنّ النّحاة اختلفوا في إفادة الترتيب للفاء، فذهب الفرّاء إلى أنّ الفاء لا تفيد الترتيب مطلقا، وأنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقا على ما قبلها، واحتج بقوله تعالى: ﴿وكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا﴾[5]، وأوّل الآية على معنى : (أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا). وذهب الجرمي إلى أنّها تأتي لمطلق الجمع كالواو في الأماكن والمطر خاصة[6].

وأرى أنّ وقوع الفاء في جواب الشرط يقتضيه معنى الترتيب عند المُجاشِعيّ ؛ لأنّ تحقيق جواب الشرط يترتب على فعل الشرط.

ثمّ:

ذكر المُجاشِعيّ[7] أنّ لها موضعا واحدا، وهو أن تكون عاطفة مرتبة، إلا أنّ فيها تراخيا بخلاف الفاء، وذلك نحو قولك: دخلت مكة ثُمّ المدينة.

وما ذهب إليه هو مذهب الجمهور . أمّا الأخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّها زائدة غير عاطفة[8].

---

(1) شرح ابن عقيل: 199/2

(2) السابق: 199/2، شرح جمل الزجاجي: 277/1.

(3) مغني اللبيب: 464

(4) المجاشعي: 239) 240

(5) سورة: الأعراف: 4

(6) الجنى الدّاني: 121) 122، مغني اللبيب، و قول الفرّاء في معاني القرآن: 371/1

(7) المجاشعي: 240

(8) مغني اللبيب: 158

أو:

ذكر المُجاشِعيّ[1] عدّة معاني لــ (أو) منها: الشك، نحو قولك: أكلت خبــزا أو تمراً، والتخيير، كقولك تزوج هندا أو ابنتها، أي: أنت مخيّر في إحــداهما، ومــن معانيها الإباحة، كقولك: جالس الحسن أو ابن سِيرين، أي: مبــاح لــك مجالســتهما ومجالسة أحدهما.

وفرّق بين التخيير والإباحة أنّك إذا فعلت أحد الأمرين في التخيير كنت مطيعا، وإن فعلتهما جميعا كنت عاصيا، وفي الإباحة أنت مطيــع إذا فعلتهمــا جميعــا، أو أحدهما.

لا:

وهي حرف يشرك في الإعراب دون المعنى، واشترط النّحاة لها عدّة شــروط حتى تكون عاطفة [2]. وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّها تكون عاطفة، نحو: قــام زيــد لا عمرو، ومنع أن يعطف الماضي على مثله إلا في حالة التكرير [3].

والحقيقة أنّ النحويين اتفقوا على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا فــي العطف بها بعد الماضي في نحو: قام زيد لا عمرو، فمنهم من أجاز ذلك وهم جــلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي، واستدل على ذلك بأنّ (لا) لا يلي الماضي بها، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلا يجوز: لا قام عمرو [4].

وما ذهب إليه الزجاجي مردود؛ لأنّه لا يحسن إظهار العامل بعده؛ لئلا يلتبس بالدعاء، ألا ترى أنّك لو قلت: قام زيد لا قام عمرو لأشبه الدعاء عليه [5].

أم:

ذكر المُجاشِعيّ أنّ لــ(أم) موضعين هما [6]:

---

(1) شرح عيون الإعراب: 242

(2) ها في: الجنى الداني: 302، مغني اللبيب: 318

(3) المجاشعي: 243

(4) شرح جمل الزجاجي: 1/240

(5) مغني اللبيب: 319، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 426

(6) شرح عيون الإعراب: 244، 245

أحدهما: أن تكون معادلة لألف الاستفهام، وتكون معها بمنزلة (أي)، وذلك نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيّهما عندك؟

ويسمي النّحاة (أم) في هذا الموضع (أم) المتصلة، وإنّما سميت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر[1].

في حين نرى أنّ المُجاشِعيّ أطلق عليها (معادلة)، وهي تكون معادلة لهمزة الاستفهام، أو لهمزة التسوية، وسميت (معادلة) لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني[2].

ويمكن تلخيص الفرق بين همزة التسوية، وهمزة الاستفهام في حال كون (أم) متصلة، كالآتي[3]:

الأول: أنّ (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا؛ لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام.

والثاني: أنّ الكلام مع المسبوقة بهمزة التسوية خبري؛ لأنّه قابل للتصديق والتكذيب. أمّا المسبوقة بهمزة الاستفهام فيكون إنشائيا؛ لأنّ الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، وتكون الجملتان في تأويل المفردين. أمّا المسبوقة بهمزة الاستفهام فتقع بين جملتين -والغالب فيها أن تقع بين المفردين -ليستا في تأويل المفردين.

والموضع الثاني لـ (أم) -عند المُجاشِعيّ -أن تكون منقطعة، وذكر أنّها على ضربين[4]:

أحدهما في الاستفهام، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وكأنّك استفهمت أولا عن زيد ثم بدا لك فاستفهمت عن عمرو. والثاني في الخبر، نحو قول العرب: (إنّها لإبل أم شاءٌ).

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 237، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/428، شرح ابن عقيل: 2/202، مغني اللبيب: 61

(2) مغني اللبيب: 61

(3) السابق 61) 62

(4) شرح عيون الإعراب : 245

وذهب المُجاشِعيّإلى أنّها تقدر على معنى بل، في الاستفهام والخبر [1]، فتقديرها بمعنى (بل) والهمزة عند جميع البصريين [2]، إلا أنّ المُجاشِعيّ ذكر تقديرها على معنى (بل) دون الهمزة.

ونلاحظ مما تقدم أنّ المُجاشِعيّ عدّ (أم) في حالة كونها منقطعة حرف عطف، في حين نجد أنّ ابن عصفور عدّها حرف استئناف، وليست بعاطفة؛ لأنّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاما واحدا بل كلام مستأنف منقطع، وأمّا حروف العطف فيكون ما بعدها كلاما واحدا [3].

بل:

ذكر المُجاشِعيّ أنّها تكون للإضراب، والإضراب هو أن تُضرب عن الأول وتُوجب للثاني، فإذا كانت كذلك إما أن تكون استدراكا بعد غلط أو سهو أو نسيان، أو تكون لترك الشيء لما هو أهم، عدّ المُجاشِعيّ أن الإثبات والنفي سواء لذلك [4].

وذكر المُجاشِعيّ أن البصريين يجعلونها تفيد الإضراب إن كانت للإثبات أو للنفي، فأمّا الكوفيونفلا يوقعونها إلا بعد نفي، نحو قولك ما قام زيد بل عمرو .

والظاهر من كلام المُجاشِعيّأنّه وافق البصريين، وخالف الكوفيين بقوله : "والقرآن جاء بخلاف ذلك؛ لأنّها جاءت فيه بعد الإثبات وبعد النفي " [5]ويستدل بقوله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [6].

لكنْ:

ذهب المُجاشِعيّإلى أنّ لـ (لكن)موضعا واحدا، وهو أن تكون استدراكا بعد نفي، نحو قولك : ما قام زيد لكنْ عمرو، فإن كان ما بعدها جملة منفية جاز أن تقع بعد الإثبات، نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم . وعدّ المُجاشِعيّ النفي لازما لـ(لكن) أكان متقدما أم متأخرا، على خلاف بعض الكوفيين الذين أجازوا أن تقع بعد إثبات

---

(1) شرح عيون الإعراب : 245
(2) مغني اللبيب: 66
(3) شرح جمل الزجاجي: 1/ 237
(4) المجاشعي: 246) 247
(5) المجاشعي: 247
(6) سورة الأنبياء: 24

مع المفرد، نحو : قام زيد لكن عمرو -على معنى: بل عمرو -وهذا بعيد لا يُعرف في كلام العرب(1).

نلاحظ مما تقدم أن المُجاشِعيّ وقف عند مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وهي (هل يجوز أن يعطف بـ (لكن) بعد الإيجاب)، ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب، نحو : (أتاني زيد لكن عمرو). وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب(2).

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب البصريين، والحقيقة أنّ المُجاشِعيّ لم يتوقف عند الخلاف الذي بين النّحاة في عدّ (لكن) من حروف العطف(3)، إلا أنّه عدّ (لكن) حرف عطف، وهو مذهب الجمهور.

2.5 الأساليب النّحوية

1.2.5 المنادى:

حدّ سيبويه المنادى من حيث العامل فيه، بقوله : " اعلم أنّ النّداء، كلّ اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب"(4).

حدّ الجرجاني المنادى بقوله: "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب : أدعو لفظا أو تقديرا"(5).

وتوقّف المُجاشِعيّ عند مسألة تقدير العامل في المنادى، فذكر فيها رأي سيبويه، فسيبويه(6) يرى أنّ العامل فيه فعل متروك إظهاره، تقديره : يا أدعو زيدا،

---

(1) المجاشعي: 248

(2) الإنصاف: 484/2

(3) آراء النّحاة في مغني اللبيب: 385) 386، الجنى الدّاني: 533) 534

(4) الكتاب: 182/2

(5) التعريفات، أبو الحسن بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816 ه))1413م)طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، العراق) بغداد، ص 127

(6) السابق: 291/1

ويا أنادي زيدا، وما شابه ذلك [1]. ومسألة العامل في المنادى هي مسألة خلافية بين النّحاة[2].

وأرى أنّ المُجاشِعيّ على مذهب الجمهور في أنّ العامل في المنادى هو فعل محذوف.

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ المنادى يكون مبنيّا؛ لأنّه أشبه المضمر، فلما أشبه المضمر بني كما بني المضمر، وحرّك؛ لأنّه كان له في الأصل تمكّنٌ فحرّك وه ليشعِرُوا بهذا المعنى، أمّا وجه الشبه الذي بين المنادى والمضمر -عند المُجاشِعيّ- فهو من ثلاثة أوجه[3]:

أحدها: أنّه مخاطب، والمخاطب حقّه أن يكون مضمرا(تاء، أو كافا).

والثاني: أنّه معرفة كما أنّ المضمر لا يكون إلا معرفة.

والثالث: أنّه غيرُ مضاف كما أنّ المضمر لا يضاف.

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ من حيث إنّه مبني على الضم؛ لأنّه أشبه المضمر، ومن حيث إنّه بني على الحركة في النّداء؛ لأنّ أصله التمكن، هو مذهب ابن السرّاج[4].

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّه مبني؛ لأنّه أشبه حرف الصوت بقوله: " فأمّا المفرد إذا كان منادى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنّه كثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات، نحو: حَوْب"[5].

وحصل خلاف بين البصريين والكوفيين، في مسألة المنادى المفرد، أمعرب، أم مبني.

---

(1) المجاشعي: 255

(2) أسرار العربية: 227، و العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1986)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة : عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان: 442- 443.

(3) المجاشعي: 256

(4) الأصول: 333/1

(5) الكتاب: 185/2 وحوب: صوت لزجر الذكور من الإبل

إذ ذهب البصريون إلى أنّه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول .
وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنـــوين .
أمّا الفراء فذهب إلى أنّه مبني على الضم، وليس بفاعل، ولا مفعول[1].

وذكر المُجاشِعيّ أنّ للعلماء عدّة أجوبة في السبب الذي لأجله بني على الضـــم دون الفتح، أو الكسر[2]:

أحدها: أنّ الضمة أقوى الحركات، فلما أرادوا أنْ يُشعِرُوا بتمكّنه في الأصـــل أعطوه أقوى الحركات؛ إيذانا بذلك وإعلاما بأنّه على خلاف (كم) و(إذ) و(أين) وما أشبه ذلك.

والثاني: أنّ الضم كان أولى به من الفتح والكسر؛ لأنّ الفتح قد كان لـــه قبـــل البناء فتجنّبوه لئلا يشبه حاله في حال إعرابه، وتجنّبوا الكســـر كراهـــة أن يشـــبه المضاف إلى المتكلم.

والثالث: أنّه جُعِلَ غايةً لقطعه من الإضافة في التقدير، وأشار إلـــى أنّ هـــذا القول قول الفرّاء.

وكان للمُجاشعيّ ترجيح من بين هذه الآراء بقوله: "والوجه ما بدأنا به"[3].

وذكر ابن الأنباري أنّه بطل أن يبنى على الفتح؛ لأنّــــه كـــان يلتـــبس بمـــا لا ينصرف، وبطل أنّ يبنى على الكسر؛ لأنّه كان يلتبس بالمضاف إلى الـــنفس (يـــاء المتكلم)[4].

فالوجه الذي أشار إليه الفرّاء في هذه المسألة قد ذكره سيبويه بقوله : " ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل) و(بعد) موضعهما واحد، وذلك قولك يا زيد، ويا عمرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبل)"[5].ولم يكن المُجاشِعيّ وحده مـــن الذين أسندوا هذا القول إلى الفرّاء، بل ذكره ابن الأنباري أيضا مسندا إلى الفرّاء[6].

---

(1) الإنصاف: 323/1
(2) المجاشعي: 256، 257
(3) السابق: ص نفسها
(4) الإنصاف: 326/1
(5) الكتاب: 183/2
(6) رأي الفراء في الإنصاف: 323/1

وتوقف المُجاشِعيّ عند مسألة (حكم النعت مع المنادى المعرب والمبني)، حيث ذهب إلى أنّ نعت المعرب تابع للمنادى؛ لأنّه ليس له موضع يخالف لفظه، فعلى هذا تقول: يا رجلا عاقلا أقبل وأمّا المبني فأجاز المُجاشِعيّ في نعته الرفع والنصب، فالرفع على وجهين[1]:

أحدهما: أن تجعله تابعا للفظ؛ لأنّ الضم قد اطّرد في المنادى الفرد، فأشبه الفاعل، فأتبع نعته لفظه.

والثاني: أن تضمر مبتدأ، وذلك قولك: يا زيد العاقلُ.

وأمّا النصب، فعلى وجهين:

أحدهما: أن تجعله تابعا على الموضع؛ لأنّ موضع المنادى نصبُ.

والثاني: أن تضمر فعلا وتقطعه مما قبله، وذلك قولك: يا زيد العاقلَ.

ذهب النّحاة[2] إلى أنّ حكم النعت في المنادى المفرد المبني، يجوز فيه الرفع، والنصب، فأمّا الرفع: فبالحمل على اللفظ، وأمّا النصب: فبالحمل على الموضع[3].

ونجد أنّ المُجاشِعيّ أضاف وجها في حالة الرفع، وهو أن تضمر مبتدأ، ووجها آخر في حالة النصب، وهو أ ن تضمر فعلا ويبدو لي أنّ المُجاشِعيّ انفرد في هذين الوجهين، ومن النّحاة الذين وافقوا المُجاشِعيّ هو ابن الأنباري، بقوله: "ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير فيه: (أنت الظريف) ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف، والتقدير فيه: (أعني الظريفَ)، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ، والنصب له بتقدير الفعل أنّ المنادى أشبه الأسماء المضمرة، والأسماء المضمرة لا توصف"[4].

وأجاز المُجاشِعيّ [5] في أسماء الإشارة إذا وصفت بما فيه الألف واللام وجهين في حالة المنادى، و هما الرفع، نحو: يا هذا الرجلُ، والنصب، نحو: يا هذا

---

(1) المجاشعي: 259، 260

(2) الكتاب: 2/183، المقتضب: 4/ 207، أسرار العربية: 225

(3) علل النحو: 466

(4) أسرار العربية: 226

(5) المجاشعي: 260، 261

الرجلَ. ويعلل هذا الجواز بأنّ (هذا) اسم تام؛ لأنّه يصلح السكوت عليه، وليس بمنزلة (أي).

ونفهم من حديث المُجاشِعيّ أنّه فرّق بين (هذا) و(أي)، أنّ(هذا) إذا نودي فإنّه كلام تام، أي يحسن السكوت عليه، أمّا (أي) إذا نوديت فلا تكون كلاما تاما، أي لا يصح السكوت عليه، لذلك يجوز أن نقول : (يا هذا) فهو كلام تام، أمّا (يا أيّها) فلا يصلح أن يكون تاما.

أمّا في حكم المعطوف والمعطوف عليه، في نحو : يا زيد وعمرو، ويا زيد وعبد الله، فذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ حكمه أن يُعطى كلٌّ و احد ما كان يستحقه في النداء قبل العطف، فما كان حقّه الضمّ ضمَّ، وما كان حقّه النصبُ نُصِب، وذكر أنّ الوجهين العطف والنداء كلّ حسن جميل[1].

نلحظ أنّ المُجاشِعيّ أجاز الوجهين العطف والنداء، غير أن الخليل يرى أنّ النصب من المواضع التيُرِدّ فها الشيء إلى أصله . فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2] فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: " هو القياس، كأنّه قال: ويا حارث"[3].

اختلف النّحاة في هذه المسألة فكان الخليل من الذين اختاروا الرفع كما تقدم، ووافقه سيبويه، والمازني . وأمّا أبو عمرو وعيسى، ويونس، وأبو عمر الجرمي، فاختاروا النصب، وهي قراءة العامة[4].

وذكر أبو حسن الورّا ق وإنّما جاز فيه الوجهان؛ لأنّ (يا) لا يصحّ أن تدخل على ما فيه الألف واللام[5].

طرح المُجاشِعيّ سؤالاً لا يجوز إثبات الهاء وضمّها وكسرها، في نحو : يا غلاماهُ، يا غلاماهِ؟ أجاب أنّ هذا مذهب الكوفيين، وينشدون :

(1) المجاشعي: 262، 263
(2) سورة: سبأ 10
(3) الكتاب: 186/2، 187
(4) الأصول: 336/1، علل النحو: 469
(5) علل النحو: 469

يا مرحباهُ بحمار عفراءْ[1]

ويقول المُجاشِعيّ: "إنّ أصحابنا لا يعرفون هذا ولا يجيزونه"[2].

قال سيبويه: إذا وقفت قلت : يا غلاماهْ. وإنّما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفيفة، وعلى هذا النحو لا يجوز: يا أباهْ، ويا أمّاهْ"[3].

نفهم من حديث المُجاشِعيّ أن مذهب البصريين أنْ تكون هاء السكت في حالة الوقف، وهي ساكنة . أمّا الكوفيون فقد أجازوا تحريكها عند الوصل بالفتحة، أو الضمة.

وذكر المُجاشِعيّ[4] في مسألة (لِمَ زِيْدَتْ التاء في قولهم يا أبتِ، ويا أُمّتِ) أن الخليل وسيبويه[5] جعلوها بدلا من ياء الإضافة.

يقال في النداء : (يا أبتَ، ويا أمتَ) بفتح التاء، وكسرها، ومنع البصريون إثبات الياء فلا تقول :(يا أبتي، ويا أمتي)؛ لأنّ التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض والمعوَّض منه[6].

ووافق المُجاشِعيّ البصريين فيما ذهبوا إليه، إذ قال : " ليس بالوجه إثبات الياء"[7].

واختار المُجاشِعيّ الكسر من غير ياء، قال : " والأجود:(يا أبتِ، ويا أمتِ)، وإن وقفت قلت: (يا أبهْ، ويا أمهْ)[8].

أجاز سيبويه الوقف على الهاء بالسكون[9]؛ أمّا الفرّاء[10] فقد اختار الوقف عليها بالتاء دون الهاء، فتكون: (يا أبتْ، ويا أمّتْ).

---

(1) لعروة بن حزام، ابن السكيت: 92، خزانة الأدب: 592/4

(2) المجاشعي: 263، 264

(3) الكتاب: 210/2

(4) المجاشعي: 266

(5)جاء في الكتاب : 211/2 " وإنّما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء".

(6) شرح ابن عقيل: 254/2

(7) المجاشعي: 266

(8) السابق: ص نفسها

(9) الكتاب: 210/2

(10) كتاب الجمل في النحو: الزجاجي: 165

2.2.5 الترخيم:

مفهومه في اللغة: ترقيق الصوت.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء، نحو (يا سعا) والأصل (يا سعاد)[1].

ذكر المُجاشِعيّ أن للعرب مذهبين في الترخيم[2]:

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم، وتترك ما بقي على حاله.

والثاني: أن يحذف الآخر ويجعل ما بقي اسماً على حياله، كأنّه لم يحذف منه شيء، ويجرى مجرى المنادى.

فالمذهبان الذي ذكرهما المُجاشِعيّ هما من لغات العرب، التي نصّ النحاة عليها لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فإذا رخّمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون؛ فتقول في (جعفر): (يا جعفَ).

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا، فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول: (يا جعفُ)[3].

ومن المسائل التي تناولها المُجاشِعيّ في الترخيم مسألة (لم لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف)، وأجاب بأنّ الثلاثة أعدلُ الأصول، فكرهوا أن يحذفوا منها شيئا فيجحفوا بها، وذكر أنّ أبا عمر الجرمي يجيز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط، وكذلك الفرّاء[4] وخالفهم بذلك؛ لأنّه لم يسمع ذلك عن العرب[5].

---

(1) شرح ابن عقيل: 269/2

(2) المجاشعي: 268، 269

(3) شرح ابن عقيل: 275/2

(4) ترخيم الثلاثي محرّك الوسط منسوب جوازه إلى الفرّاء دون الجرمي، الأصول: 365/1، شرح جمل الزجاجي: 114/2

(5) المجاشعي: 269، 270

ونلحظ أنّ المُجاشِعيّ توقف عند مسألة ذات خلاف بين البصريين، والكوفيين، حيث وافق البصريين، والكسائي من الكوفيين[1].

أمّا في حكم الاسم الذي فيه زيادة، فذكر المُجاشِعيّ أنّ الزائد إذا كان ثالثا لم تحذف، نحو سعيد، وزياد، وثمود، وأجاز أن يحذف الآخر، فيقال: (يا سعي)، (يازيا) و(يا ثمو)، وإن كان رابعا حذف ما بعده كقولهم: في منصور (يا منصُ)[2].

أمّا الفرّاء فأجاز (في حمار: يا حما أقبل)، يصير مثل رضا، ولا يجيز (يا ثمو) في ثمود؛ لأنّه ليس له في الأسماء نظير[3].

وذكر ابن عقيل أنّ (ثمود) على لغة من ينتظر الحرف، تكون في الترخيم (يا ثمو) والواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر تقول: (يا ثمي) فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنّك تعامله معاملة الاسم التام[4].

غير أنّنا وجدنا أنّ المُجاشِعيّ ذكر لغة من ينتظر الحرف فقط.

أسلوب الشرط:

الشرط لغة: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وُجد الأول وُجِد الثاني، وقيل الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرا في وجوده[5].

طرح المُجاشِعيّ مسألة: (لِمَ جُزم الفعل في الشرط)؟

ذهب إلى أنّ الشرط والجزاء يقتضيان جملتين، كقولك: إنْ تضرب أضربْ، فـ(تضرب) جملة، و(أضرب) جملة، فلما طال الكلام بهما اختير لهما الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف[6].

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ هو مذهب أبي الحسن بن الورّاق[7].

---

(1) الإنصاف: 356/1
(2) المجاشعي: 270
(3) الأصول: 365/2
(4) شرح ابن عقيل: 275/2
(5) التعريفات: ص 73
(6) المجاشعي: 276
(7) علل النحو: 279

وذهب المُجاشِعيّ إلى أنّ حرف الشرط لا يؤثر في لفظ الماضي؛ لأنّ الفعل الماضي مبني لبعده من مضارعة الأسماء، والجزم إعراب، والإعراب إنّما يدخل في الأسماء، وما ضارع الأسماء وهو (الفعل المحتمل الزمانين)، وليس الماضي كذلك[1].

والفعل المحتمل الزمانين هو الفعل المضارع؛ لأنّه صالح للحال، والاستقبال.

ورتب المُجاشِعيّ الأفعال من حيث الاختيار، فكان الاختيار في الشرط والجزاء من الأفعال، هو أن يكون الفعلان مضارعين فتجزمهما، نحو قولك: إن تقم أَقُم معك، ويليه في الجودة أن يكونا ماضيين، نحو قولك : إنْ قمتَ قمتُ معك، ويلي ذلك أن يكون الأول ماضيا والثاني مستقبلا مجزوما، نحو قولك : إن أتيتني أُكرِمْك، ودون هذا كلّه أن يكون الأول مستقبلا مجزوما، والثاني ماضيا، نحو قولك : إنْ تَقُمْ خرجت معك[2].

وذكر ابن عصفور أنه إذا كان أحدهما مستقبلا، والآخر ماضيا، فيتقدم الماضي ويؤخر المستقبل، نحو : إن قام زيد يقمْ عمرو، ومن تقديم المستقبل، وتأخير الماضي، غير أنّه أجاز ذلك في الضرورة[3].

وعدّ المُجاشِعيّ وجوب الرفع للفعل الواقع في جواب الشرط بعد الفاء، هو أنّ ما بعد (الفاء) مقطوع مما قبلها مستأنف؛ لأنّها إنّما دخلت -الفاء- ليُجعلَ الجواب مبتدأ وخبرا[4].

وقيّد سيبويه (الرفع) إذا سكت عليه؛ لأنّه جواب، وإنّما ارتفع؛ لأنّه مبني على مبتدأ، نحو: (إن تأتني فأكرمك)، أي: فأنا أكرمك[5].

فالفعل بعد الفاء يكون في موضع خبر لمبتدأ محذوف.

---

(1) المجاشعي: 276-277

(2) المجاشعي: 277

(3) شرح جمل الزجاجي: 198/2، و وجوه الترتيب في كتاب الجمل في النحو: الزجاجي: 212

(4) المجاشعي: 279

(5) الكتاب: 69/3

وإنّما خُصّت الفاء -عند المُجاشِعيّ -دون (الواو) و(ثمّ) بالرفع؛ لأنّ الفاء تدلّ على التعقيب، ولو أدخلت (الواو) و(ثمّ) في هذا الموضع تريد الجواب لاختلّ المعنى الذي يريده المتكلم، هذا لا يجوز [1]. وهو مذهب سيبويه[2].

ويشير المُجاشعيّ إلى مسألة العطف على فعل الشرط بالواو قبل مجيء الجواب، من خلال قوله: " كم يجوز في نحو: (إن تأتني وتكرمني آتك) من وجه"؟

وأجاب بأنّه يجوز فيه ثلاثة أوجه[3]:

أحدها: الجزم على العطف، كأنّك قلت: (إن تأتني وإن تكرمني).

والثاني: النصب على الصّرف.

والثالث: الرفع على القطع، كأنّك قلت: (وأنت تكرمني).

فالوجه الذي اختاره المُجاشِعيّ هو الجزم، وهو وجه اختاره أيضا سيبويه؛ لأنّ العطف يقتضي المشاركة في المعنى، والعمل، أمّا وجه نصبه فعلى أنّه حمل ا لآخر على الاسم[4].

وأرى أنّ المُجاشِعيّ لا يريد من القطع الاستئناف؛ لأنّ الكلام غير تام، وإنّما أراد أن يكون ما بعد الواو جملة في محل الحال مما قبلها[5].

وجعل المُجاشعيّ (الفاء) في هذا بمنزلة (الواو)، فأمّا (ثُمّ) فلا تنصب بعدها، ولكنها تشرك ويبتدأ بها[6].

ويكون منصوبا -عند المُجاشِعيّ-على الصّرف، و (الصّرف) من عبارات الكوفيين، إذ سموا هذه الواو (واو) الصّرف[7].

وأجاز المُجاشِعيّ في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا C يَرِثُنِي﴾[8]، وجهين[9]:

---

(1) المجاشعي: 279
(2) الكتاب: 63/3
(3) المجاشعي: 280) 281
(4) الكتاب: 88/3
(5) حاشية المجاشعي: 281
(6) المجاشعي: 281، الكتاب: 89/3
(7) مغني اللبيب: 472
(8) سورة مريم: 5، 6
(9) المجاشعي: 283) 284

أحدهما: الجزم على جواب الدّعاء؛ لأنّ فيه معنى الشرط، والتقدير : (إن تهب لي يرثني).

والثاني: الرفعُ على الصفة لما قبله، والتقدير: (من لدنك وليّا وارثا).

والوجه الذي اختاره المُجاشِعيّ هو الرفع.

وقسّم المُجاشِعيّ أدوات الشرط ثلاثة أقسام[1]:

أحدهما: ما كان اسما غير ظرف، وذلك نحو : (مَن، وما، وأيّهم، ومهما).

والثاني: ما كان ظرفا، نحو: (أين، ومتى، وأنّى، وأيّ حين، وحيثما).

والثالث: ما كان حرفا، نحو : (إنْ، وإذما).

وما ذهب إليه المُجاشِعيّ في مسألة حصر أدوات الشرط، هو مذهب سيبويه[2].

واختلف النّحاة في " (إذما)" إنْ كانت حرفا، أو اسما؟ "كان المُجاشِعيّ موافقا لسيبويه من حيث إنّه جعلها حرفا، وذهب المبرّد إلى أنّها اسم[3].

أمّا في حكم (إذا) فذهب إلى أنّها لا تجزم، وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنّها مؤقتة، وعدّ الجزم من باب الضرورة الشعرية، ومَثَّلَ النُّحاةُ بقول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُم تَقِدِ[4]

وقال المُجاشِعيّ: "إنّ الرفع أجود"[5].

3.5 الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى عدّة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1. يعدّ كتاب (شرح عيون الإعراب) نتاج المؤلف وجهود سابقيه في علم النحو.

---

(1) المجاشعي: 284، 285

(2) الكتاب : 56/3 وما بعدها

(3) شرح جمل الزجاجي: 195/2.

(4) محلقات ديوانه: 216، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب : 61/3، 62 وكتاب المقتصد : 1117/2، المجاشعي: 287، شرح المفصل: 47/7.

(5) المجاشعي: 287.

2. اعتمد صاحب الكتاب منهجاً في طرحه للقضايا النحوية، وهو منهج قائم على (السؤال والجواب) من أول مسألة في الكتاب إلى آخر مسألة.
3. يعدّ المُجاشِعيّ في منهجه لطرح المسائل ومناقشتها من رواد المنهج الوصفي التفسيري في معالجة مسائل النحو.
4. يميل صاحب الكتاب إلى أسلوب الاختصار في عرض المسائل، ولعلّ ذلك عائد إلى سبب تأليف الكتاب، وهو تعليمي في الدرجة الأولى.
5. استعمل المُجاشِعيّ اللغة السهلة -في الغالب -في توضيح المسائل، ويبدو ذلك منسجما مع غاية الكتب التعليمية.
6. كان المُجاشِعيّ يقلب المسألة على أكثر من وجه، ويربط بين النحو والمعنى.
7. ارتبطت معظم الإجابات التي تناولها المُجاشِعيّ في أثناء إجاباته عن الأسئلة -التي يعتبر كلّ واحد منها قضية في النحو -على مبدأ العلل.
8. أنّ المُجاشِعيّ كان بصريّ المنهج بشكل عام، ويتبع سيبويه بشكل خاص.
9. على الرغم من أنّ المُجاشِعيّ بصريّ المذهب، إلا أنّه لم يكن متعصّبا لهذا المذهب مطلقا، فقد خالف بعض أعلام المدرسة البصرية.
10. كان المُجاشِعيّيلّجأ في أغلب المسائل إلى مبدأ الترجيح، وخاصة المسائل التي كانت محطّ خلاف بين النّحاة.
11. أنّه كان ينسب بعض الآراء النحوية لنحاة ، مثل: مسألة جواز ترخيم الاسم الذي على ثلاثة أحرف، إذ نسب هذه المسألة إلى أبي عمر الجرمي، وكانت منسوبة في كتاب (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور إلى الفرّاء.
12. لم يتبع المُجاشِعيّ منهج القدماء من حيث ترتيب الموضوعات النحوية، ومثال ذلك (حروف المعاني) فقد جعل كل حرف في باب خاص.
13. وافق البصريين في معظم المسائل الخلافية التي تعرّض لها، في حين وافق الكوفيين في بعض المسائل كـ :

أ - مسألة وقوع المصدر موقع الحال، نحو: جاءني ماشيا.

ب- مسألة حكم (لا سيما) إذ جعلها من أدوات الاستثناء.

ج- واو (ربّ) قال المُجاشِعيّ : " إذا كانت (الواو) بمعنى (مع) فَلِمَ لا تجـر (الواو) في القسم، كما جرّت وهي في معنى (ربّ).

14. صاحب الكتاب إلى استخدام بعض مصطلحات الكوفيين، مثل : (الصرف) و(ضمير العماد)، ويشير إلى بعض المصلحات إلى أنّها كوفية، وأحيانا أخرى لا يشير إلى أنّها كوفية.

15. أولى المُجاشِعيّ في استشهاده على القضـايا النحويـة وتوضـيحها بالآيـات القرآنية، والشواهد الشعرية، والأمثال، ويبدو لي انّه قد التزم في هـذا البـاب بأسس الاستشهاد التي وضعها العلماء (الزمان، والمكان).

16. كما أولى القراءات القرآنية عناية خاصة في الاستشهاد مع ملاحظة توجيهـه لبعض هذه القراءات.

17. انفرد المُجاشِعيّ عن غيره بمجموعة خاصة من المصطلحات اللغويـة مثـل (المتشبث وغير المتشبث، وأفعال الهواجس، والمفعول دونه) وغيرها.

18. يبدو لي أنّ المُجاشِعيّ قد أثّر في غيره من النّحاة اللاحقين لعصره من حيـث الأسلوب، وفي كثير من المسائل التي عرضها، ومن هؤلاء ابن الأنباري فـي كتابه (أسرار العربية).

19. لم يعن بالدرس الصوتيّ، ولكن سخّر بعض القضايا الصوتيّة لخدمة تعليلاتـه في مجال النحو.

المراجع

ابن الأثيرعز الدين أبو الحسن علي بن محمد (1966)،**الكامل في التـــاريخ** ، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبد الله (ت: 688هـ)، (1986)، **البسـيط فـي شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولـى، دار الغرب الإسلامي.

ابن السراجمحمد بن السّري بن سهل (ت: 316هـ)، (1999)، **الأصـول فـي النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

ابن العجاج، رؤبةبن عبد الله ، (1971)، **ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشـعار العرب)**، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

ابن الناظمبدر الدين بن مالك (د.ت)**شرح ألفية ابن مالك** ، حققه: عبـد الحميـد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1992م)، **علل التثنية** ، تحقيق: صبيح التميمي، ورمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1985)،**سر صناعة الإعراب** ، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **اللمع في العربيّـة**، حققه: محمد علي النّجـار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت: 669هـ)، (د.ت)، **المُقرّب** تحقيـق : أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، الكتاب الثالث، مطبعة العاني، بغـداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت: 669هـ)، (د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط)، دون ناشر.

ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، **الصاحبي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، مصر.

ابن كثير،عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ، (1999)، **البداية والنّهاية** ، الطبعة الأولى، دار التقوى للنشر، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (د.ت)،**لسان العرب** ، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين (ت: 643هـ) **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو العتاهية،إسماعيل بن القاسم ، (د.ت)، **ديوان أبي العتاهية**، شرح مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1990)،**معاني القرآن** ، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الاسفراييني، تاج الدين محمد (684هـ)، **كتاب فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دون ناشر.

الأصفباني، عماد الدين محمد بن محمد بن حامد ، (د.ت)، **خريدة القصر وجريدة العصر**، تحقيق الأستاذين : عمر الدسوقي، وعلي عبد العظيم، (د.ط)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، مصر.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1987)، **ديوان الأعشى الكبير**، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أب سعيد (ت: 577هـ)، (د.ت) **أسرار العربيّة** عني بتحقيقه : محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، سوريا.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: 577هـ)، (1993)**الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الأندلسي أبو حيَّان محمد بن يوسف (745هـ)، **النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق ودراسة: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى.

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت: 761هـ)، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، (1985)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم وآخرون، (د.ت)، **المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية، دون ناشر.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت: 521هـ)، (1988)، **كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل**، دراسة وتحيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

البغدادي، إسماعيل باشا، (1982)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1982)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الناشر الخانجي، دار الرفاعي، القاهرة، الرياض، مصر، السعودية.

تغري بردى، جمال الدين يوسف بن تغري (ت: 874هـ)، (د.ت)، **النجوم الزاهرة في معرفة ملوك مصر والقاهرة**، المؤسسة المصرية العامة، مصر.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 816هـ)، (1413هـ)، **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

الجرجاني، عبد القاهر، (1982)، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقيّة.

الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: 833هـ)، (2002)، **النشر في القراءات العشر** قدّم له الأستاذ علي محمد الضباع، خرّج آياته : زكريا عميرات، الطبعة الثانية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لنبان.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عطا، راجعه : نعيم زرزور، (د.ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: 646هـ)، (د.ت)، **كتاب الكافية في النّحو**، شرح الشيخ : رضى الاستراباذي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

حسان، تمام، (1985)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها** ، الطبعة الثالثة، الهيئة المصريّة العامة، مصر.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ)، (1993)، **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان.

الحموي،أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ)، (1984)،**معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان.

الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن العماد (ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الخطفي، جريرين عطية بن حذيفة ، (د.ت)، **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت، لبنان.

الخفاجي، عبد الله أبو محمد بن سنان (ت: 466هـ)، (1982)،**سر الفصاحة** ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

الخوانساري، محمد باقر الموسوي، (1392هـ)، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (ت: 975هـ)، (د.ت)،**طبقات المفسرين** ، راجع النّسخة وضبط أعلامها : لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الدماميني، بدر الدينمحمد بن أبي بكر (ت: 827هـ)، (1983)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى، دون ناشر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، (د.ت)**العبر في خبر من غبر** ، حققها وضبطها: أبو ماهر محمد السعيدين بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (1972)،**ديوان ذي الرمة** ، تحقق: عبد القدوس أبو صالح، دمشق، سوريا.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـ)، (1981)، **كتاب حروف المعاني**، حققه: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدّة، السعودية.

الزبيدي، عبد الكريم، (1984)، **الإعراب بالحروف**، الطبعة الأولى، دار البيان العربي.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت:337هـ)، (1992)، **كتاب اللامات**، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (د.ت)، **الإيضاح في علل النّحو**، دار الفجر العربي، بيروت، لبنان.

الزجاجيأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، (1988)**كتاب الجمل في النّحو**، حققه وقدّم لهعلي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، دار الأمل، عمان، الأردن.

الزركلي، خير الدين، (1984)، **الأعلام**، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر ، (د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الزمخشري،محمود بن عمر (ت: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب** ، تحقيق : محمد محمد عبد المقصود، وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري ، القاهرة، مصر.

زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (2001)، **حُجة القراءات**، محقق الكتاب ومعلق حواشيه:سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت: 562هـ)، **الأنساب**، تقديم وتعليق: عبد الله البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان.

سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، **كتاب سيبويه** تحقيق وشرح : عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: 368هـ)، (1986)، **شرح كتاب سيبويه**، صنعه وعلق عليه : رمضان عبد التواب، وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، (1979)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين، (ت: 911هـ)، (1982)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

الشايب، فوزي، (2004)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة** ، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

الشيباني، أحمد بن حنبل (ت: 214هـ)، **المسند**، دار إحياء التّراث ا لعربي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.

عبابنة، يحيى، (2000)، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية** ، الطبعة الأولى، دار الشّروق، عمّان، الأردن.

عبد التواب، رمضان، (1983)، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه** ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، القاهرة، الرياض، مصر، السعودية.

عزة، كثيرن عبد الرحمن بن الأسود ، (1995)،**ديوان كُثيّر عزّة** ، شرح: قـدري مايو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، (1987)، **لسان الميزان**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاءعبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1986)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة : عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت: 616هـ)، (1995)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، لبنان، سوريا.

العكبري، أبو البقاءعبد الله بن الحسين ، (1992)**مسائل خلافية في النّحو العربي** ، تحقيقمحمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشروق العربي، عمان، الأردن.

عمايرة، إسماعيل أحمد، (1993)، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة، واللغات الساميّة، دراسة لغويّة تأصيلية**، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن.

عمايرة، خليل، (1987)، **دراسات وآراء في علم اللغة المعاصر في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي** ، تقديم: سلمان العاني، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، عمان، الأردن.

العيني، بد الدين محمود بن أحمد (ت: 850هـ)**شرح المراح في التّصريف**، حققه وعلق عليه: عبد الستار جواد، دون ناشر.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت: 850هـ)، (2005)، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**، تحقيق: محمد باسل، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1986)، **كتاب المسائل العضديات**، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد (ت: 391هـ)، (1993)، **تفسير المسائل المشكلة أول المقتضب**، تحقيق: سمير معلوف، معهد المخطوطات العربيّة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (د.ت)،**معاني القرآن** ، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النّجار، دار السّرور.

الفراهيدي، المنسوب للخليل بن أحمد، (1985)**كتاب الجمل في النحو** ، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، عمان، الأردن.

فراية، مراد، (2004)، **السمين الحلبي نحويّا من خلال كتابه (الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

فراية، نضال، (2003)**الأنماط اللغوية النّادرة، دراسة وصفية تحليلية في نوادر اللحيانيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (ت: 110هـ)، (1354هـ)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، (1972)، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة** ، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

القرالة، زيد، (1994)**الحركات في اللغة العربيّة دراسة في التشكيل الصوتي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمَّان، الأردن.

القرطبي، ابن مضاء (ت: 592هـ)، (1979)،**الرد على النّحاة** ، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، القاهرة، مصر.

القطامي، عمير بن شييم، (1960)، **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، أحمد مطلوب، بيروت، لبنان.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت: 624هـ)، (1986)، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، بيروت، مصر، لبنان.

القوزي، عوض حمد، (1981)، **المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، الطبعة الأو لى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية.

الكناعنة، عبد الله محمد طالب ، (1997)، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، دارسة لغوية**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

المالقي، أحمد عبد النور (ت: 702هـ)، (1985)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثانية، دار القلم ، دمشق، سوريا.

مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، (1990)،**شرح التسهيل** ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، مطبعة هجر.

المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

المجاشعي، علي بن فضال (ت: 479هـ)، (1988)، **شرح عيون الإعراب**، حققه وعلَّق عليه: د. عبد الفتاح سليم، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر.

المرادي،الحسن بن قاسم (1953)، **الجنى الدّاني في حروف المعاني** ، تحقيق: فخر الدّين قباوة، الطبعة الثانية، ومحمد نديم، منشورات دار الآفاق، بيروت، لبنان.

مرعي، عبد القادر، (1993)، **المصطلح الصوتي عند العلماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، الطبعة الأولى، دون ناشر.

مرعي، عبد القادر، (2002)، **التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة، بحوث ودراسات**، الطبعة الأولى، دون ناشر.

مصطفى، إبراهيم، (1959)، **إحياء النّحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت: 518هــ)، (د.ت)، **مجمع الأمثال**، حققه وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النّصر، دمشق، سوريا.

النابغة، زياد بن معاوية، (1977)، **ديوان النّابغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هــ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، القاهرة، مصر.

الهلالي، حميد بن ثور (ت: 30هــ)، (1951) **ديوان حميد بن ثور**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، مصر.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت: 381هــ)، (2002)، **علل النّحو**، تحقيق: محمود محمد نصار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت: 768هــ)، (د.ت)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يغبر من حوادث الزمان**، وضع حواشيه: خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ياقوت، محمود سليمان، (1989) **المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

اليماني، عبد الباقي بن عبد الحميد (ت: 743هــ)، (د.ت)، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين**، تحقيق: عبد الحميد دياب، الطبعة الأولى، دون ناشر.

السيرة الذاتية

الاسم: عامر طالب الليمون.

الكلية: الآداب.

التخصص: اللغة العربية وآدابها.

السنة: 2007.

رقم الهاتف: 00962795597839.

العنوان الإلكتروني: amer20386@yahoo.com.